

موقف الشيخ العلمي من توثيق بعض الأئمة المتقدمين للراوي المستور

د. عهود عبد الرزاق أحمد الزهراني

أستاذ الحديث وعلومه المساعد، كلية الشريعة والقانون، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية

o.alzahrani@ut.edu.sa

تاريخ قبول البحث: ٦ / ٨ / ٢٠٢٥ م

تاريخ تسلم البحث: ١٥ / ٧ / ٢٠٢٥ م

المخلص:

يتناول البحث موقف الشيخ العلمي من توثيق بعض الأئمة المتقدمين للراوي المستور، ومعرفة منهج المتقدمين في الرواية عن المجاهيل، وخاصة الراوي المستور، مع التنبيه على ما ادعاه المعلمي، وتقرير منهج العلماء في ذلك، بناءً على واقع تطبيقاتهم.

ويهدف البحث إلى توحيد منهج المحدثين في حكم الرواية عن المجاهيل من خلال عرض بعض الأمثلة من تطبيقاتهم على الرواة المجاهيل، وتوضيح حقيقة الخلاف بين المذاهب المحكية في حكم رواية المجهول، ومتى ترتفع جهالته، كما يهدف إلى محاولة التحرر من أسر القواعد العامة التي ذكرها المتأخرون فيما يخص المجهول، وبيان الدلالة الواسعة لمصطلح المجهول عند المتقدمين، وتوضيح موقف المعلمي من توثيق الأئمة المتقدمين للراوي المستور، وبيان صحة ذلك من عدمه، مع ذكر الأدلة عليه.

وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج، من أبرزها:

- ١/ أن المتقدمين استخدموا مصطلح المجهول والمستور بمعناه اللغوي في الغالب.
 - ٢/ أن العدالة الباطنة تثبت بكل ما تطمئن النفس إليه، وبأي وسيلة كان هذا الاطمئنان.
 - ٣/ حمل كلام العلماء على قسم معين من أقسام الجهالة خطأ، لأنه لم يكن عندهم هذا التقسيم للمجهول، وبناءً عليه لا نستطيع أن نقول أن ابن معين أو النسائي تساهل في توثيق المجاهيل، لسعة دلالة المجهول عندهم.
 - ٤/ إن المجهول قد يُطلق عند المتقدمين مقروناً بالضعف أو التوثيق، ولا يلزم من هذا التعارض.
 - ٥/ ظهر من خلال هذا البحث خطأ الشيخ العلمي يرحمه الله ومن تابعه في وصف هؤلاء الأئمة بالتساهل، وهو خطأ المحدثين، المجتهد المأجور بإذن الله تعالى.
- الكلمات المفتاحية:** المعلمي، التوثيق، الراوي المستور، المجهول.

Sheikh Al-Mu'alimi's Position on the Authentication of Concealed Narrators by Some Early Imams

Dr. Ohoud Abdul-Razzaq Ahmed Alzahrani

Assistant Professor of Hadith and its Sciences, College of Sharia and Law,
University of Tabuk, Saudi Arabia

o.alzahrani@ut.edu.sa

Date of Receiving the Research: 15/7/2025 Research Acceptance Date: 6/8/2025

Abstract:

This research addresses Sheikh Al-Mu'alimi's position on the authentication of some early imams for concealed narrators. It examines the approach of early scholars in narrating from unknown narrators, particularly concealed narrators, while highlighting Al-Mu'alimi's claim and establishing the scholars' approach to this matter, based on their actual applications.

The research aims to unify the approach of hadith scholars regarding the ruling on narrating from unknown narrators by presenting some examples of their applications to unknown narrators. It also clarifies the reality of the disagreement between the established schools of thought regarding the ruling on narrating from an unknown narrator and when the unknown narrator's status is lifted. It also aims to free itself from the general rules mentioned by later scholars regarding the unknown narrator, clarify the broad meaning of the term "unknown" among early scholars, and clarify Al-Mu'alimi's position on the authentication of concealed narrators by early imams, explaining the validity or invalidity of this, along with evidence on it.

The researcher reached several conclusions, the most prominent of which are:

1. The early scholars mostly used the terms "unknown" and "concealed" in their linguistic sense.
2. Inner justice is proven by whatever reassurance the soul has, and by whatever means.
3. The scholars' attribution to a specific category of unknown narrators is a mistake, as they did not have this classification of the unknown. Accordingly, we cannot say that Ibn Ma'in or al-Nasa'i were lenient in authenticating the unknown narrators, given the broad meaning of the unknown narrators according to them.

4. The term "unknown" may be used by the early scholars in conjunction with weakness or authenticity, and this does not necessarily lead to a contradiction.

5. This research reveals the error of Sheikh al-Mu'alimi (may God have mercy on him) and those who followed him in describing these imams as lenient. This is an excused error of a diligent scholar who, God willing, will be rewarded.

Keywords: al-Mu'alimi, authentication, concealed narrator, unknown.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فكل مشتغل بعلوم الحديث الشريف لا يخفى عليه أهمية مسألة الجهالة وما يتعلق بها من مباحث هامة في النقد الحديثي، كما لا يخفى عليه أيضاً صعوبة هذا النوع من المسائل؛ فهي شائكة، متداخلة، تكثر فيها أقوال أهل العلم، وقد حاولت جاهدة أن أبذل الوسع في فهم هذه المسألة وما يتعلق بها من أحكام، حتى أستطيع أن أفهم كلام مشايخنا من أهل العلم، ومرادهم من إطلاقاتهم في هذه المسألة، كما حاولت اختصارها اختصاراً غير مغل، وذلك خشية التطويل في مثل هذا النوع من البحوث القصيرة، وإلا فالمسألة تحتاج إلى تعمق وتبحر في دراستها، ولكنني أرجو من الله تعالى أن أكون قد وفقت في اختصارها وتلخيصها، فقد انبنى عليها الموضوع الأساس من هذا البحث، وهو تحليل ومناقشة ونقد كلام الشيخ عبد الرحمن العلمي رحمه الله في كتابه "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، حيث أطلق عبارات على بعض العلماء المتقدمين تدل على تساهلهم في توثيق المجاهيل، وإني لأرجو أن يكون عملي هذا خدمة للعلم والعلماء، وإحقاقاً للحق، ودفاعاً عن السنة النبوية، ولا يفهم من الأسلوب النقدي في المادة العلمية أنه تحامل على الشيخ رحمه الله أو انتقاص من قدره، أو علمه، فهو الإمام العلامة المحقق المجتهد، وله أجر اجتهاده مرتان بمشيئة الله، فأسأل الله تعالى أن يوفقني ويغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري، وكل ذلك عندي.

أهمية الموضوع:

تعد مسألة الجهالة وما يلتحق بها من أحكام من القضايا الهامة في النقد الحديثي، كما أن معرفة تصرفات الأئمة في كتبهم في مسألة الجهالة، وفهمها فهماً صحيحاً، تعين على تقرير مناهجهم في قبول رواية المجهول، ومتى ترتفع عنه الجهالة وتثبت له العدالة، كل ذلك بعيداً عن وصفهم بالتشدد أو التساهل، وتكثير مذهبهم، لأن غموض هذه المسألة وعدم معرفة أسباب تصرف الأئمة المتقدمين في هذا النوع من المسائل انبنى عليه إطلاق بعض العبارات على الأئمة إما بالتشدد أو التساهل في الرواية عن المجاهيل.

فكان هذا البحث لتوضيح موقف الشيخ العلمي رحمه الله من ذلك، وبيان منهج الأئمة المتقدمين في الرواية عن المجاهيل عموماً، وعن المستور خصوصاً، وبالله التوفيق، وعليه التكلان.

أسباب اختيار الموضوع.

- ١ - مكانة الشيخ العلمي رحمه الله الكبيرة في علم الحديث الشريف.
- ٢ - توضيح حقيقة الاختلاف في المذاهب المحكية في حكم الراوي المجهول، و معرفة منهج المتقدمين في الرواية عن المجاهيل، وخاصة الراوي المستور.
- ٣ - علاقة هذا الموضوع بفن مهم من فنون العلم، وهو علم الجرح والتعديل.
- ٤ - بيان موقف العلمي من توثيق الأئمة المتقدمين للراوي المستور، وهل هو صحيح أم لا؟

- ٥ - التنبيه على ما ادعاه العلمي، وتقرير منهج العلماء في ذلك، بناءً على واقع تطبيقاتهم.
 - ٦ - الأثر العلمي لمثل هذا الموضوع على مسألة الحكم على الرواة، ومعرفة منهج العلماء المتقدمين في ذلك، خصوصاً أنهم الذين عاشوا في عصر الرواية.
- سؤالات البحث:

تتلخص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- من هو المجهول؟ وما أقسام الجهالة؟ وهل هناك اختلاف حقيقي بين المذاهب المحكية في قبول رواية المجهول؟ وما علاقة عدد الرواة برفع الجهالة؟
 - ومن هو الراوي المستور؟ وما حكم روايته؟ وهل هناك حالات يُكتفى فيها بالعدالة الظاهرة؟
 - من هو المجهول عند الشيخ العلمي من خلال كلامه، والذي وثقه الأئمة النقاد مع جهالته؟
 - ما هو تقرير الشيخ العلمي في توثيق من عُرف بالعدالة الظاهرة؟ وهل ما قرره يعتبر صحيحاً أم لا؟ وما هي أدلته؟ وهل هذا التقرير يعتبر خلافاً في منهج من وصفهم بالتساهل؟
- أهداف الدراسة:

- ١ - توحيد منهج المحدثين في حكم الرواية عن المجاهيل من خلال عرض بعض الأمثلة من تطبيقاتهم على الرواة المجاهيل.
- ٢ - توضيح حقيقة الخلاف بين المذاهب المحكية في حكم رواية المجهول، ومتى ترتفع جهالته.

٣- محاولة التحرر من أسر القواعد العامة^(١) التي ذكرها المتأخرون فيما يخص المجهول، وبيان الدلالة الواسعة لمصطلح المجهول عند المتقدمين.

٤- توضيح موقف العلمي من توثيق الأئمة المتقدمين للراوي المستور، وبيان صحة ذلك من عدمه، مع ذكر الأدلة عليه.

منهج البحث:

سرت بحمد الله في بحثي لهذا الموضوع على المنهج التحليلي النقدي، وقد تمثل فيما يلي:
أولاً: استقرأت أقوال العلماء في الراوي المجهول عموماً من خلال تتبع الموضوع ومباحثه فيما ذكره العلماء والباحثون، مما له علاقة بمسألة الجهالة، وحدودها، وأقسامها، وأحكامها، مع التمثيل للمسائل بما يسهم بربط معالمها وتحلي صورها قدر المستطاع.

ثانياً: عرض أقوال العلماء ووصفها، ومناقشتها، وتوضيح المراد منها، خصوصاً كلام الشيخ عبد الرحمن العلمي فيما يخص توثيق الأئمة النقاد للراوي المستور.

ثالثاً: حرصت على ضبط الكلمات التي قد يقع فيها الوهم.

رابعاً: لم أترجم للرواة اختصاراً، إلا بعض الرواة الذين يدور حولهم الكلام بشكل وثيق، وليس لهم شهرة.

خامساً: عرّفت بمصطلحات الدراسة.

سادساً: تخرج الأحاديث الواردة في البحث نصاً؛ فإن كان الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما اكتفيت بذلك، حيث أذكر الكتاب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث، وإن كان في غيرهما من كتب السنة خرّجته منها، بذكر الكتاب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث.

سابعاً: الاقتصار في الحواشي على ذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة دون بقية معلوماته، وذلك للاختصار، والاكتفاء بما ورد في فهرس المصادر والمراجع، إلا في بعض المواضع التي يحتاج فيها إلى ذكر المؤلف وبقية المعلومات.

ثامناً: اعتنيت بعلامات الترقيم، وتنسيق البحث.

تاسعاً: قمت بعمل فهرس علمية تخدم البحث، وهي:

فهرس المصادر والمراجع مرتباً حسب الحروف، وفهرس الموضوعات.



(١) ينظر: المجهلات في السنن الأربعة وأحاديثهن، محمد عبد الرحمن طوالة (١٠٧٩). بتصرف.

الدراسات السابقة:

- ١- الراوي المجهول، مفهومه، أنواعه، وأحكامه، محمد سعيد حوى، بحث محكم، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد ١٧، العدد ٦، ٢٠٠٢م.
- ٢- مناهج علماء الجرح والتعديل في مصطلح المجهول وعلاقته بالوحدان، دراسة نظرية تطبيقية، محمد سعيد حوى، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٣١، العدد ١، ٢٠٠٤م.
- ٣- الجهالة عند نقاد الحديث: مفهومها وأسبابها وأحكامها؛ مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، أكتوبر، ٢٠٠٥م.
- ٤- تحرير المنقول في الراوي المجهول، محمد عمر بازمول، دار الإمام أحمد، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- ٥- توثيق العجلي، الشريف حاتم بن عارف العوني، وهو ضمن كتاب إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م^(٢).
- ٦- الموصوفون بالجهالة من غير الصحابة في رجال صحيح البخاري، نافذ حسين حماد، مجلة جامعة الشارقة، المجلد ٥، العدد ٣، ٢٠٠٨م.
- ٧- الجهالة عند المحدثين، عبد الصمد البرادعي، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، والكتاب في أصله رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- ٨- الراوي المستور وما يتعلق به من أحكام، سلطان العكايلة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٣٨، العدد ١، ٢٠١١م.
- ٩- المجهلات في السنن الأربعة وأحاديثهن، محمد عبد الرحمن الطوالة، ٢٠١٥م.
- ١٠- توثيق المجاهيل عند الإمام ابن حبان البستي: دراسة تطبيقية، يونس الباي، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ٢٠١٧م.
- ١١- تبرئة العجلي من وصف المحدثين المعاصرين له بالتساهل، أنس الجاد، ٢٠١٨م.
- ١٢- اعتراضات الذهبي على النسائي وابن حبان في توثيق من لم يرو عنه سوى راو واحد ولا يوجد فيه توثيق لسواهما، وبيان بطلان هذه الاعتراضات، عبد السلام عمران شعيب، مجلة الجامعة الأسمرية، المجلد ٣٢، العدد ١، ٢٠١٨م.

(٢) وقد نشر هذا البحث أولاً في عام ١٤١٦هـ.

١٣ - المستور والمجهول وتطور مصطلحيهما عند المحدثين، الحسين آيت سعيد.

١٤ - جهالة الراوي، عبد الله السعد.

١٥ - الراوي المجهول دراسة نظرية تطبيقية في كتاب ابن حجر تقريب التهذيب، خالد الحايك.

١٦ - الجهالة عند المحدثين، تعريفها، أسبابها، طرق رفعها، سامية توفيق عثمان.

وقد اختلفت دراستي في هذا الموضوع عن الدراسات السابقة في اختصاصها بدراسة ما يتعلق بكلام الشيخ العلمي رحمه الله في كتابه التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، قسم القواعد، تحت عنوان: كيف البحث عن أحوال الرواة، وموقفه من توثيق بعض الأئمة المتقدمين للراوي المستور، وقد ذكر من الأئمة المتقدمين: ابن حبان، والعجلي، وابن سعد، وابن معين، والنسائي، وسأكتفي في الدراسة بابن سعد، وابن معين، والنسائي، وذلك لوجود دراسات سابقة اختصت بتوثيق العجلي وابن حبان، كما أنني لم أقف على من خصّ كلام العلمي في توثيق ابن معين والنسائي بالدراسة، وإن كانت هناك رسالة عبد السلام عمران في رد اعتراضات الذهبي على النسائي، حيث ذكر فيها أن هناك بعض المعاصرين تابعوا الذهبي كالشيخ الألباني رحمه الله، إلا أنه لم يتطرق لذكر كلام الشيخ العلمي رحمه الله، كما أن الشيخ العلمي قد خص ابن معين والنسائي بذكر أمثلة استدلل بها على توثيقها، فجعلت الدراسة محصورة في ذلك قدر الإمكان، سائلة الله العون والتوفيق.

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى قسمين: قسم يختص بدراسة مسألة الجهالة وما يتعلق بها بشكل مختصر قدر الإمكان، والقسم الثاني يختص بعرض كلام الشيخ العلمي رحمه الله، ومناقشته، وتحليله، ونقده.

فاشتمل البحث بعد المقدمة على مبحثين، كالآتي:

المبحث الأول: في مسألة الجهالة وما يتعلق بها، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: في تعريف المجهول لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أقسام العدالة، ونسبة تحققها في الرواة، وأثر ذلك.

المطلب الثالث: التعريف بأقسام الجهالة وحكم كل قسم منها.

المطلب الرابع: توضيح حقيقة الخلاف في المذاهب المحكية في حكم رواية المجهول.

المطلب الخامس: مراتب الرواة الذين يمكن أن يُنتفع بهم في معرفة أحوال المجهولين.

المطلب السادس: الفرق بين التقسيم الثلاثي والتقسيم الثنائي للمجهول.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة وتحليل كلام الشيخ عبد الرحمن العلمي، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: عرض كلام الشيخ العلمي يرحمه الله.

المطلب الثاني: بيان مراده منه، وتوضيح ما يقرره، وأدلته.

المطلب الثالث: بيان مكانة الأئمة الذين وصفهم الشيخ العلمي بالتساهل في توثيق المجاهيل بين علماء الجرح والتعديل.

المطلب الرابع: بيان مواضع الانتقاد على كلام الشيخ العلمي، وتوضيح وجه الخطأ فيه، والأدلة على ذلك.

ثم الخاتمة، وفيها أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

ثم فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: في مسألة الجهالة وما يتعلق بها، وفيه خمسة مطالب:**المطلب الأول: في تعريف المجهول لغة واصطلاحاً:**

تعددت تعريفات العلماء للراوي المجهول، وتباينت، وقبل الخوض في ذكر أقوال العلماء في الرواة المجاهيل لا بد من تعريف الجهالة لغة.

فالجهل في لغة العرب: نقيض العلم، والجهل على ثلاثة أضرب:
الأول: هو خلو النفس من العلم، وهذا هو الأصل.
والثاني: اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه.

والثالث: فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل، سواءً اعتقد فيه اعتقاداً صحيحاً أم فاسداً.
والمعروف في كلام العرب: جهلت الشيء إذا لم تعرفه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ البقرة: ٢٧٣؛ يعني الجاهل بحالهم، ولم يُرد الجاهل الذي هو ضد العاقل، إنما أراد الجهل الذي هو ضد الخبرة، يقال: هو يجهل ذلك أي لا يعرفه^(٣).

وهذا المعنى اللغوي للمجهول نجده حاضراً كثيراً عند المتقدمين، قال السخاوي: ((جهل أبو حاتم محمد ابن الحكم المروزي الأحوال أحد شيوخ البخاري في صحيحه، والمنفرد عنه بالرواية؛ لكونه لم يعرفه))^(٤).

ومن أمثلة ذلك أيضاً: قول ابن أبي حاتم، عن أبي زرعة، في أبي زيد المخزومي: ((مجهول لا يُعرف، لا أعرف كنيته، ولا أعرف اسمه))^(٥).

كذلك قول أبي حاتم في عقيل بن سعيد: ((مجهول لا أعرفه))^(٦).

وقوله في أيوب بن فراس: ((هو مجهول لا أعرفه))^(٧).

وكذلك قوله في جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم، حيث قصد من ذلك عدم معرفة أحوالهم وأخبارهم؛ ومن أمثلتهم: قول ابن أبي حاتم: ((معبد بن خالد الجهني، أبو رغبة، له

(٣) ينظر: العين للفراهيدي (٣/ ٣٩٠)؛ مقاييس اللغة لابن فارس (١/ ٤٨٩)؛ تاج العروس لمرتضى الزبيدي (٢٨/ ٢٥٥)؛ لسان العرب لابن منظور (١١/ ١٣٠-١٢٩).

(٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (٢/ ٥٠).

(٥) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٣/ ٨٣٧).

(٦) علل الحديث لابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٢).

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٥٤).

صحبة، روى عن: أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، مات سنة ثنتين وسبعين، وهو ابن ثمانين، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: (هو مجهول))^(٨).

وكذلك مثل: مدلاج بن عمرو السلمي، قال عنه أبو حاتم: ((هو مجهول))^(٩). وأيضاً مثل: حاطب بن عمرو بن عبد شمس، صحابي من المهاجرين الأولين؛ قال عنه ابن أبي حاتم: ((سمعت أبي يقول: هو مجهول))^(١٠).

قال ابن حجر: ((وكذا هو في كتاب ابن أبي حاتم في جماعة من الصحابة في الأفراد من حرف الميم، وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة يطلق عليهم اسم الجهالة لا يريد جهالة العدالة وإنما يريد أنه من الأعراب الذي لم يرو عنهم أئمة التابعين))^(١١).

كذلك قول بقية الأئمة عمن لا يعرفونهم من الرواة؛ ومن الأمثلة:

قال الإمام أحمد عن عقبة بن يسار: ((لا أعرفه))^(١٢).

وأيضاً قول الإمام يحيى بن معين عن يونس بن عبد الأعلى المصري: ((لا أعرفه))^(١٣). فكل هذه الأمثلة وغيرها الكثير تبين أن الأئمة المتقدمين استخدموا مصطلح المجهول بمعناه اللغوي.

فمن هو المجهول؟

قال الخطيب البغدادي: ((المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد))^(١٤).

ثم ذكر التعريف المنسوب للإمام الذهلي والذي يفيد أن المجهول عنده من روى عنه واحد، فإن روى عنه اثنان ارتفعت الجهالة عنه؛ واستدرك عليه فقال: ((إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٩).

(٩) المصدر السابق (٣/ ٣٠٣).

(١٠) المصدر السابق (٨/ ٤٢٨).

(١١) لسان الميزان (٦/ ١٣).

(١٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٨٧).

(١٣) سؤالات ابن الجنيد (ص ٣٩٧).

(١٤) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب البغدادي (١/ ٢٤٥).

بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك، ونحن نذكر فساد قولهم بمشيئة الله وتوفيقه^(١٥).

ويمكن تقسيم هذا التعريف الذي ذكره الخطيب ونسبه لأهل الحديث إلى قسمين^(١٦):

القسم الأول: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به. والمقصود أنه لم يجالس العلماء، ولم يسع لسماع الحديث، فهو ليس من طلبة العلم، كما أن العلماء لم يعرفوه بطلب العلم.

القسم الثاني: من لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد. وربما قصد بهذا أنه المجهول اصطلاحاً، أي أنه مجهول ولكن تُعرف عدالته من خلال الاكتفاء بالعدالة الظاهرة إذا كانت رواية الراوي عنه تفيد في معرفة العدالة الظاهرة، بالإضافة إلى سبر حديثه ومعرفة ضبطه وإتقانه.

والدليل على مراده بهذا القسم الأمثلة التي أوردها بعد ذلك؛ حيث ذكر جماعة من الرواة تفردوا بالرواية عن شخص واحد، ومنهم من لا يروي عنه إلا ثقة كالشعبي، فقال: ((مثل عمرو ذي مر وجبار الطائي وعبد الله بن أعز الهمداني والهيثم بن حنش ومالك بن أغر وسعيد بن ذي حدان وقيس بن كركم وخمر ابن مالك، وهؤلاء كلهم لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السبيعي، ومثل سمعان بن مشنح والهزاهز بن ميزن لا يُعرف عنهما راو إلا الشعبي، ومثل بكر بن قرواش وحلام بن جزل لم يرو عنهما إلا أبو الطفيل عامر ابن واثلة، ومثل يزيد بن سحيم لم يرو عنه إلا خلاص بن عمرو، ومثل جري بن كليب لم يرو عنه إلا قتادة ابن دعامة، ومثل عمير بن إسحاق لم يرو عنه سوى عبد الله بن عون، وغير من ذكرنا خلق كثير تتسع أسماؤهم. وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك))^(١٧).

فكلام الخطيب بناء على هذا التقسيم في تعريفه للمجهول يُحمل على الاصطلاح القديم للمجهول، وليس على اصطلاح المتأخرين^(١٨)، والذي سيأتي فيما بعد بإذن الله. ثم جاء ابن الصلاح بعد ذلك وقسم المجهول إلى ثلاثة أقسام، فقال:

(١٥) المصدر السابق (١/ ٢٤٦). وسوف يأتي التفصيل في ذلك عند ذكر أقسام الجهالة وأحكامها.

(١٦) شرح مقدمة ابن الصلاح، قسم الصوتيات، من موقع فضيلة الشيخ الشريف حاتم العوني. بتصرف.

(١٧) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (١/ ٢٤٥).

(١٨) شرح مقدمة ابن الصلاح، قسم الصوتيات، من موقع فضيلة الشيخ الشريف حاتم العوني. بتصرف.

((الثامنة: في رواية المجهول، وهو في غرضنا هاهنا أقسام:

أحدها: المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً، وروايته غير مقبولة عند الجماهير على ما نبهنا عليه أولاً.

الثاني: المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر، وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا: "المستور من يكون عدلاً في الظاهر، ولا تُعرف عدالة باطنه"، فهذا المجهول يحتاج بروايته بعض من ردّ رواية الأول، وهو قول بعض الشافعيين، وبه قطع منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي، قال: "لأن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي؛ ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر، وتفارق الشهادة؛ فإنها تكون عند الحكام، ولا يتعذر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن".

قلت: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقدم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم.

الثالث: المجهول العين، وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين، ومن روى عنه عدلان وعيّناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة))^(١٩).

ثم ذكر ابن الصلاح بعد ذلك كلام الخطيب البغدادي في تعريفه للمجهول، وعلق عليه بقوله: ((قد خرّج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راوٍ واحد؛ منهم مرداس الأسلمي، لم يرو عنه غير قيس ابن أبي حازم، وكذلك خرّج مسلم حديث قوم لا راوي لهم غير واحد؛ منهم: ربيعة بن كعب الأسلمي، لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن، وذلك منهما مصير إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مردوداً برواية واحد عنه، والخلاف في ذلك متجه نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل على ما قدمناه، والله أعلم))^(٢٠).

فالخطيب البغدادي يرى أن المجهول قد يحكم بقبوله، أما ابن الصلاح فيرى أن هناك تلازماً بين الجهالة والرد^(٢١).

(١٩) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١١).

(٢٠) المصدر السابق (ص ١١٣).

(٢١) استفدته من شرح مقدمة ابن الصلاح، قسم الصوتيات، من موقع فضيلة الشيخ الشريف حاتم العوني. بتصرف.

ثم جاء ابن حجر وقسم المجهول إلى قسمين، فقال:

((فإن سُمِّي الراوي، وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم، إلا أن يوثقه غير من ينفرد به عنه على الأصح، وكذا مَنْ ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك، أو إن روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يُوثق، فهو مجهول الحال، وهو المستور))^(٢٢).

فالملاحظ هنا من خلال تقسيم ابن الصلاح وتقسيم ابن حجر: أن ابن الصلاح جعل المجاهيل ثلاثة، وهم: مجهول الحال، ومجهول العدالة الباطنة دون الظاهرة وهو المستور، ومجهول العين.

وقد بدأ بالقسم الأوسط ثم الأخف ثم الأشد ضعفاً^(٢٣).

أما الحافظ ابن حجر فقد جعل المجهول قسمين فقط، وهما: مجهول العين، ومجهول الحال وهو المستور، حيث سوى بينهما ولم يفرق^(٢٤).

وقبل مناقشة هذه الأقسام لابد أن نعرف من هو المجهول على وجه الدقة، حيث تعددت تعريفات العلماء للراوي المجهول، وتباينت، وذلك يعود لاستخدام كل واحدٍ منهم لمصطلح المجهول؛ فمنهم من استخدمه بمعناه اللغوي واسع الدلالة، ومنهم من استخدمه بالمصطلح المعروف للجهالة، والراجع والذي استقر عليه المتأخرون أن الراوي المجهول هو: من لم يُعرف بجرح ولا تعديل. أو هو: من لم يمكن إنزاله أي منزلة من الجرح والتعديل^(٢٥).

وهذا التعريف الثاني هو الأدق، لأنه يمكن أن يستنبط التعديل أو الجرح من خلال التعديل الضمني، أو الجرح الضمني^(٢٦). والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: أقسام العدالة، ونسبة تحققها في الرواة، وأثر ذلك:

قبل مناقشة أقسام الجهالة ومعرفة حكم كل قسم منها لا بد من معرفة أقسام العدالة، ومدى تحقق هذه الأقسام في الرواة، وما ينبني عليه الأمر عند عدم تحققها فيهم، حيث يتفرع عن هذه الأقسام مراتب الجهالة الثلاثة المعروفة.

(٢٢) نزهة النظر (ص ١٢١).

(٢٣) شرح مقدمة ابن الصلاح، قسم الصوتيات، من موقع فضيلة الشيخ الشريف حاتم العوني.

(٢٤) وسوف يأتي توضيح الفرق بين تقسيم كل منهما في المطلب السادس.

(٢٥) شرح مقدمة ابن الصلاح، قسم الصوتيات، من موقع فضيلة الشيخ الشريف حاتم العوني.

(٢٦) المرجع السابق.

فتنقسم العدالة إلى قسمين: وهي العدالة الظاهرة والعدالة الباطنة. وطريق معرفة هذين القسمين كما يلي:

((تعريف العدالة الظاهرة: الإسلام وعدم العلم بالمفسق؛ وتعرف من خلال الخبرة القصيرة أو السطحية.

تعريف العدالة الباطنة: الإسلام والعلم بعدم المفسق؛ وتعرف من خلال الخبرة الطويلة أو القوية.

وليس المقصود بالعدالة الباطنة خفايا القلوب والنوايا، فهذه لا يعلمها إلا عالم ما في الصدور سبحانه وتعالى))^(٢٧).

وينقسم الرواة من جهة تحقق العدالة (بقسميها) فيهم إلى خمسة أقسام كالآتي^(٢٨):

- ١- من عُرفت عدالته الباطنة (والظاهرة باللزوم): وهو العدل.
- ٢- من عُرفت عدالته الظاهرة (دون الباطنة): وهو المستور (باصطلاح المتأخرين).
- ٣- من جُهلّت عدالته (الظاهرة والباطنة) لكن عُرفت عينه (في النسب أو الأدب أو الشعر أو أي علم آخر أو في قيادة جيش أو إمارة أو غير ذلك مما يذكر في التواريخ): فهو مجهول الحال.
- ٤- من جهلت عدالته (الظاهرة والباطنة)، وجُهلّت عينه أيضًا: فهو مجهول العين؛ وهو كالمبهم، وهو الراوي الذي لم يسم.

٥- من عرف بعدم العدالة: وهو الفاسق، بل والكافر؛ وهذا القسم مردود بالإجماع، وحديث الفاسق غير المتأول شديد الضعف لا يُعتبر به، كحديث الكذاب والمتهم بالكذب.

كيفية إلحاق الرواة بواحدٍ من هذه الأقسام الخمسة^(٢٩):

١- (العدل):

أ- بالشهرة والاستفاضة، مثل أئمة السنة.

ب- بالتنقيص من مقبولٍ قوله في الجرح والتعديل.

(٢٧) ينظر: خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، للشريف حاتم العوني (ص ١٢).

(٢٨) ينظر: المرجع السابق (ص ١٣). بتصرف.

(٢٩) المرجع السابق (ص ١٣-١٥).

ج- بالتعديل الضمني: (كالتصحيح والتحسين للراوي، ورواية من لا يروي إلا عن مقبول عنه). وترداد دلالة التعديل الضمني على العدالة عند عدم وجود جرح صريح في ذلك الراوي.

ومن التعديل الضمني: الاحتجاج بخبره، إذا غلب على الظن أن العالم إنما اعتمد في حكمه بمقتضى ذلك الخبر على رواية ذلك الراوي.

٢- (المستور): برواية عدلين عنه، ويكتفى بعدل واحد إذا كان من الأئمة والحفاظ.

٣- (مجهول الحال): برواية راوٍ واحد (عدلاً كان أو ليس بعدل، فإن كان الراوي عنه ليس بعدل فهو أضعف لحاله ولحديثه).

٤- (مجهول العين): كسابقه، وإنما فارق بينهما العلم بعين الراوي والجهل بها.

٥- (الفاقد والكافر):

أ. بالشبهة والاستفاضة.

ب. بالتنصيص من مقبول قوله في الجرح.

ت. بالتضعيف الضمني: (كتضعيف الحديث الذي ليس فيه ما يقتضي التضعيف إلا ذلك الراوي، وكترك العمل بمقتضى حديثه مع غلبة الظن أن ترك العمل به لم يكن لسبب آخر إلا أنه من رواية ذلك الراوي).

ث. بروايته للمنكرات والموضوعات بالأسانيد النظيفة التي تكون سبب افتضاحه بأنه هو الذي جاءت من قبله تلك النكارة أو هو الذي وضع ذلك الإسناد أو المتن.

وسأتناول في المطلب التالي دراسة القسم الثاني والثالث والرابع من أقسام الرواة، وهي أقسام المجهول الثلاثة التي نتجت عند عدم تحقق قسمي العدالة أو أحدهما، مرتبةً بحسب الأشد ضعفاً، خلافاً لترتيب ابن الصلاح، وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

المطلب الثالث: التعريف بأقسام الجهالة، وحكم كل قسم منها:

القسم الأول: من جهلت عدالته (الظاهرة والباطنة)، وجهلت عينه أيضاً: فهو مجهول العين؛ وهو كالمبهم، وهو الراوي الذي لم يسم، أو سُمي ولم تُعرف عينه^(٣٠)، وهو من روى عنه واحد^(٣١) ولم تعرف ذاته، ولم ينص أحد على توثيقه.

(٣٠) ينظر: خلاصة التأصيل للشريف حاتم العوني (ص ١٢-١٣).

(٣١) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٤٦/٢).

حكم رواية مجهول العين:

اختلف العلماء في الحكم عليها إلى ثلاثة أقوال:

الأول: الرد مطلقاً^(٣٢)، يقول ابن كثير: ((فأما المبهمة الذي لم يسم، أو من سُمي ولا تُعرف عينه فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يُستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير، والله أعلم))^(٣٣).

وقال السخاوي: ((ولكن قد رده -أي: مجهول العين- الأكثر من العلماء مطلقاً))^(٣٤).

الثاني: القبول مطلقاً؛ وقد نسب ابن المواق للحنفية^(٣٥)، وقال السخاوي: ((بل عزا النووي في مقدمة شرح مسلم لكثير من المحققين الاحتجاج به))^(٣٦).

الثالث: التفصيل في ذلك؛ وفيه مذاهب كالأبي^(٣٧):

- قبول روايته إذا كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل، كعبد الرحمن بن مهدي^(٣٨).

- قول ابن عبد البر: ((كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول، إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم، كاشتهار مالك بن دينار بالزهد، وعمر بن معدى كرب بالنجدة))^(٣٩).

فقبلوا روايته إن كان مشهوراً، كأن يشتهر بالزهد أو الكرم، فإن اشتهر بالعلم فقبوله من باب أولى^(٤٠).

(٣٢) ينظر: النكت للزركشي (٣/ ٣٨٠)؛ الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص ٩٧)؛ فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٤٧).

(٣٣) الباعث الحثيث لابن كثير (ص ٩٧).

(٣٤) فتح المغيث (٢/ ٤٧).

(٣٥) ينظر: النكت للزركشي (٣/ ٣٧٥)؛ الباعث الحثيث لابن كثير (ص ٩٧).

(٣٦) فتح المغيث (٢/ ٤٨-٤٧).

(٣٧) ينظر: ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز العبد اللطيف (ص ١١٦-١١٧).

(٣٨) ينظر: فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٤٨).

(٣٩) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص ٣٢).

(٤٠) ينظر: المصدر السابق (٢/ ٤٩).

- قول ابن القطان: يقبل حديثه إذا زكاه - مع رواية الواحد - أحد أئمة الجرح والتعديل. وقد اختاره ابن حجر وزاد عليه: أنه إذا وثقه من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك^(٤١). والصواب أن مجهول العين لا يُحتج بحديثه أبداً، وقد قال الحاكم: ((المحدث إذا لم يُعرف شخصه لم يكن له أن يُروى عنه بإجماع الأمة))^(٤٢)؛ أما القول الثاني والثالث فهو يفيد ارتفاع جهالة العين عن الراوي، وفي هذه الحالة يُنظر للقرائن الأخرى المحففة بالراوي والمروي^(٤٣) فيحكم عليه بحسب ما يقتضيه الحال، والله تعالى أعلم.

القسم الثاني: من جهلت عدالته (الظاهرة والباطنة) لكن عرفت عينه، وهو مجهول الحال^(٤٤)، وهو من روى عنه واحد ولم يعرف حاله لا بالتنصيص ولا بالاستفاضة^(٤٥)، ولكن عرفت عينه، وهو عند ابن حجر: من روى عنه اثنان فأكثر ولم يوثق^(٤٦).

وهنا يتبادر إلى الأذهان سؤال؛ وهو: كيف تُعرف عين الراوي مع الجهل بعدالته الظاهرة والباطنة؟

تعرف عين الراوي بطرق كثيرة؛ كأن يكون معروف النسب، أو يكون مذكوراً في كتب التاريخ معروفاً بقيادة جيش أو إمارة أو غيرها، أو يكون معروفاً في الأدب أو الشعر، فأخباره معروفة مشهورة، ولكنه في باب الرواية مجهول العدالة الظاهرة والباطنة؛ فهو معروف العين مجهول الحال^(٤٧).

وهذا كان يراعيه العلماء المتقدمون والمتأخرون في تطبيقاتهم على الرواة، مثل الإمام البزار، فقد ذكر وحشي بن حرب الحبشي فقال عنه: ((مجهول في الرواية معروف في النسب))^(٤٨).

(٤١) ينظر: نزهة النظر للحافظ ابن حجر (ص ١٢٥)؛ فتح المغيث للسخاوي، (٢/ ٥٠).

(٤٢) سؤالات السجزي للحاكم (ص ٢٢٣). وقد استفدته من شرح فضيلة الشيخ الشريف حاتم العوني لمقدمة ابن الصلاح.

(٤٣) سيأتي ذكرها في القسم الثاني وهو مجهول الحال.

(٤٤) ينظر: خلاصة التأصيل (ص ١٢-١٣).

(٤٥) ينظر: تحرير المنقول في الراوي المجهول لمحمد عمر بازمول (ص ١٤).

(٤٦) نزهة النظر (ص ١٢١).

(٤٧) ينظر: خلاصة التأصيل (ص ١٢).

(٤٨) تهذيب التهذيب (٢/ ٢٢٧)؛ شرح مقدمة ابن الصلاح لفضيلة الشيخ حاتم الشريف.

ومثل قول ابن عبد البر في عثمان بن إسحاق بن خرشة القرشي، حيث قال فيه: ((معروف النسب إلا أنه غير مشهور بالرواية))^(٤٩).

وكذلك قول ابن حجر: ((خالد بن يزيد بن عمر بن هبيرة الفزاري الكوفي، مجهول الحال معروف النسب))^(٥٠).

كذلك يذكر العلماء عبارات تدل على أن الراوي وإن كان معروف النسب إلا أنه مجهول في الرواية، ومن الأمثلة على ذلك قول العقيلي: ((حمزة بن واصل المنقري، بصري، مجهول في الرواية وحديثه غير محفوظ))^(٥١).

وقد يذكر أنه مجهول في الرواية والنسب معاً، مما يدل على مراعاة هذا الأمر في تطبيقاتهم، ومن أمثلة ذلك، قول العقيلي: ((بلهط بن عباد، مجهول في الرواية والنسب، حديثه غير محفوظ ولا يتابع))^(٥٢).

وقد نصَّ على هذه القاعدة ابن عبد البر فقال: ((كُلُّ من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول^(٥٣)، إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم؛ كاشتهار مالك بن دينار بالزهد، وعمر بن معدى كرب بالنجدة))^(٥٤)، أي أن الراوي قد يكون مجهولاً في الرواية لكنه معروف بالكرم والشجاعة وغيره، فعينه معروفة وإن جهلت حاله.

إذن فالفرق بين مجهول العين والحال: أن مجهول الحال عُرفت عينه، أما مجهول العين فلم تُعرف عينه.

حكم رواية مجهول الحال:

حُكي فيه ثلاثة مذاهب؛ الأول منها: قول الجمهور: أنه لا يحتج به، وتوجيهه أن رواية الراويين فأكثر عن الشيخ تعريفٌ به لا توثيقٌ له، ولذلك فتوثيقه غير معلوم^(٥٥).

(٤٩) المرجع السابق (١٠٦/٧)

(٥٠) تقريب التهذيب (ص ١٩١).

(٥١) ضعفاء العقيلي (التأصيل)، (٤/٤٥٦)

(٥٢) المرجع السابق (٤/٤٥١).

(٥٣) هذا الكلام ليس على إطلاقه، وسيأتي بيان وتوضيح ذلك في موضعه مع ذكر الأمثلة عليه.

(٥٤) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٢١).

(٥٥) ينظر: النكت للزركشي (٣/٣٧٤)؛ نزهة النظر للحافظ ابن حجر (ص ١٢١)؛ ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز العبد اللطيف (ص ١١٧). وسيأتي في المبحث الثاني أمثلة لرواة جهلهم النقاد ولهم أكثر من راويين.

والقول الثاني: قبل روايته بعض المحدثين كالبزار، والدارقطني؛ وقد نقل الزركشي والسخاوي عن الدارقطني قوله: ((من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته))^(٥٦).

والقول الثالث: التوقف، وينسب لإمام الحرمين، وتبعه عليه ابن حجر^(٥٧).
والرأي الراجح في حكم هذا القسم هو التوقف عن قبول حديثه، ولا يُحكم لحديثه بخفة ضعف أو بشدة ضعف بإطلاق، ولكن يُنظر في حديثه (إسناده ومثله): فإن كان فيه نكارة، أو علامات الوضع؛ حكم عليه بما يقتضيه ذلك، وإلا فلا يحكم عليه بشدة الضعف، ويبقى حينها في حيز الاعتبار^(٥٨).

القسم الثالث: من جهلت عدالته الباطنة دون الظاهرة، وهو المستور، بمعنى: أنه الراوي الذي ثبتت له العدالة الظاهرة برواية عدلين عنه، ويكتفى بعدل واحد إذا كان من الأئمة والحفاظ^(٥٩).

والمستور في اللغة هو: من (السَّتر)، جمعه (سُتُورٌ)، و(أَسْتَارُ)؛ و(السُّتْرَةُ) مَا يُسْتَرُّ بِهِ كَأَثْنًا مَا كَانَ، وكذا (السَّتَارَةُ)، والجمع (السَّتَائِرُ)؛ و(سَتَرَ) الشَّيْءَ غَطَّاهُ؛ و(تَسَتَّرَ) أَي تَغَطَّى؛ ورجل (مَسْتُورٌ) و(سَتِيرٌ) أي عفيف^(٦٠).

وهذا النوع من أقسام الجهالة هو من عرفناه بالإسلام ولم نعرف منه ما يدل على الفسق، علمًا بأن مصطلح "المستور" لم يكن عند المتقدمين بهذا المعنى فقط، وإنما كانوا يطلقونه بمعنى اللغوي الذي سبق ذكره، ويطلقونه أيضًا بمعنى الاصطلاح عند المتأخرين، ولا يعرف المقصود إلا من خلال السياق^(٦١).

(٥٦) ينظر: النكت للزركشي (٣/ ٣٧٦)؛ فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٥٤)؛ ضوابط الجرح والتعديل لعبد العزيز العبد اللطيف (ص ١١٧).

(٥٧) ينظر: النكت للزركشي (٣/ ٣٧٤)؛ نزهة النظر للحافظ ابن حجر (ص ١٢١).

(٥٨) ينظر: خلاصة التأصيل (ص ١٢).

(٥٩) ينظر: المرجع السابق (ص ١٢-١٣).

(٦٠) جهرة اللغة لابن دريد (١/ ٣٩٢)؛ أساس البلاغة للزحشي (١/ ٤٣٦)؛ مختار الصحاح للرازي (ص ١٤٢).

(٦١) شرح مقدمة ابن الصلاح، قسم الصوتيات، من موقع فضيلة الشيخ الشريف حاتم العوني. بتصرف.

ومن أمثلة ذلك قول الإمام أحمد في العلل: ((القاسم بن معن مستور ثقة، ولي قضاء الكوفة، روى عنه ابن مهدي، ليس به بأس، وكان معن بن عبد الرحمن أبوه من خيار المسلمين))^(٦٢). فهنا أطلق الإمام كلمة مستور ولم يرد بها أنه مجهول العدالة الباطنة، وإنما قصد المعنى اللغوي لكلمة مستور. والله تعالى أعلم.

وأما بالمعنى الاصطلاحي فإن كثيرًا من المحدثين يطلقونها على رواة التقوا بهم وسمعوا منهم، ومن أمثلة ذلك:

قال أبو زرعة في "محمد بن هارون الرازي اللؤلؤي": ((كتب عنه حديثًا واحدًا، وكان ينزل المدينة بدستك، شيخ مستور))^(٦٣).

ومثل قول يعقوب الفسوي في "سويد بن عبد العزيز": ((مستور، وفي حديثه لين))^(٦٤).

وقال أيضًا في "راشد بن معبد الواسطي": ((شيخ مستور))^(٦٥).

وكذلك أيضًا مثل قول ابن أبي حاتم: ((وسألت أبي عن حديث رواه عبيد بن إسحاق، عن سنان ابن هارون،... فقال أبي: هذا حديث موضوع لا أصل له، وسنان عندنا مستور))^(٦٦).

وكذلك مثل قوله في "يزيد بن كيسان": ((يُكتب حديثه، ومحلّه الستر))^(٦٧).

فالمراد هنا المعنى الاصطلاحي للفظ "مستور"، وهو من عرفت عدالته الظاهرة دون الباطنة، والله تعالى أعلم.

حكم هذا القسم:

فيه خلاف بين المتأخرين؛ قال إمام الحرمين: ((تردد المحدثون في قبول روايته، والذي صار إليه المعتبرون من الأصوليين أن لا تقبل روايته، وهو المقطوع به عندنا... والذي أوثره في هذه المسألة ألا نطلق رد رواية المستور ولا قبولها، بل يقال: رواية العدل مقبولة، ورواية الفاسق

(٦٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/٣٢٨).

(٦٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/١١٧).

(٦٤) المعرفة والتاريخ (٢/٤٥٣).

(٦٥) المرجع السابق (٢/١١٩).

(٦٦) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤/٥٧). والحديث أبان علته أبو زرعة الرازي بأن النكارة ليست من سنان بل من عبيد بن إسحاق.

(٦٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/٢٨٥).

مردودة، ورواية المستور موقوفة إلى استبانة حالته، ولو كنا على اعتقاد في حل شيء فروى لنا مستور تحريمه؛ فالذي أراه وجوب الانكفاف عما كنا نستحله إلى استتمام البحث عن حال الراوي، وهذا هو المعلوم من عاداتهم وشيمهم، وليس ذلك حكماً منهم بالخطر المترتب على الرواية، وإنما هو توقف في الأمر، فالتوقف عن الإباحة يتضمن الانحجاز، وهو في معنى الخطر^(٦٨).

وقال ابن الصلاح: ((يحتاج بروايته بعض من ردّ الأول "أي مجهول الحال"، وهو قول بعض الشافعيين، لأن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي، ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر، قلت -أي ابن الصلاح-: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم))^(٦٩).

قال ابن كثير: ((ومن جهلت عدالته باطناً ولكنه عدل في الظاهر، وهو المستور؛ فقد قال بقبوله بعض الشافعيين، ورجح ذلك سليم بن أيوب الفقيه، ووافقه ابن الصلاح))^(٧٠).

وقال ابن حجر: ((وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور. والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين))^(٧١).

وقال السخاوي: ((وصحح النووي في شرح المذهب القبول^(٧٢)، وحكى الرافعي في الصيام وجهين من غير ترجيح))^(٧٣).

(٦٨) البرهان للجويني (١/ ٦١٥-٦١٤).

(٦٩) مقدمة ابن الصلاح (ص ١١٢).

(٧٠) الباعث الحثيث (ص ٢١٨).

(٧١) نزهة النظر (ص ١٠٢).

(٧٢) قال في المجموع شرح المذهب (٩/ ٤١): والأصح جواز الاحتجاج برواية المستور.

(٧٣) فتح المغيث (٢/ ٥٦).

نستخلص من ذلك أن في المسألة أربعة أقوالٍ كالآتي^(٧٤):

الأول: الردُّ مطلقاً، وبه قطع المحققون من الأصوليين وجمهرة المحدثين.

الثاني: القبول مطلقاً، ورجحه سليم الرازي، ونُسب إلى بعض الشافعية.

الثالث: التوقف، وإليه مال الجويني، وتبعه ابن حجر.

الرابع: القبول ممن كان في الصدر الأول وردُّ من بعدهم.

ولكن الراجح والذي عليه عمل المتقدمين هو القبول في الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بأحوالهم، وخاصة طبقة التابعين، وكبارهم بالأخص، وهم أصحاب

القرون الثلاثة الفاضلة، وطبقة المتأخرين من رواة النسخ^(٧٥).

يقول ابن الصلاح: ((ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة))^(٧٦).

((والظاهر أنه يقصد بها كتب السنن المعتمدة الشهيرة؛ كالكتب الستة، فإن كان هذا القسم معتمداً في هذه الكتب فمن الذي سيرده من بعد!))^(٧٧).

فكتب الصحاح تبين أن هذا هو منهج عامة المحدثين في أن من تقادم العهد به يكتب فيه بالعدالة الظاهرة بالنسبة للعدالة، وأما الضبط فيحتاج إلى سبر وإلى معرفة أن الراوي المجهول كان حافظاً ضابطاً متقناً^(٧٨).

وهذا المذهب وسطٌ بين القبول المطلق والرد المطلق، حيث اجتمع مع العدالة الظاهرة للراوي الضبط والإتقان، فعند توفر هذه الشروط في الراوي يقبل حديثه مع حكمهم عليه بأنه

(٧٤) ينظر: الراوي المجهول مفهومه وأحكامه وأنواعه، محمد سعيد حوى، شبكة الألوكة. وللاستزادة ينظر: النكت للزركشي (٣/٣٧٧-٣٧٥)؛ فتح المغيث للسخاوي (٢/٥٥)؛ الجهالة عند المحدثين لعبد الصمد البرادعي (ص٣١١-٣١٧).

(٧٥) ينظر: خلاصة التأصيل (ص١٢)؛ شرح الموقظة للشريف حاتم العوني (ص٢٠١).

(٧٦) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص١١٢)؛ شرح الموقظة للشريف حاتم العوني (ص٢٠١).

(٧٧) شرح الموقظة للشريف حاتم العوني (ص٢٠١).

(٧٨) شرح مقدمة ابن الصلاح للشريف حاتم العوني، قسم الصوتيات، موقع فضيلة الشيخ على الشبكة العنكبوتية. بتصرف.

مجهول^(٧٩)؛ وإن لم تتوفر هذه الشروط رد العلماء حديثه مع حكمهم عليه أيضًا بأنه مجهول، فلا تعارض بين الجهالة والتوثيق، ولا بين الجهالة والتضعيف.

وهناك أمثلة كثيرة لهذا العمل عند المتقدمين، منها: قول علي ابن المديني عن عتي بن ضمرة: ((وحديث هذا الشيخ يشبه حديث أهل الصدق، وإن كان لا يُعرف))^(٨٠).

كذلك "أبو بكر العنسي"، ذكره أبو زرعة الرازي في الضعفاء وقال عنه: ((قال ابن عدي: مجهول، له أحاديث مناكير))^(٨١).

أيضًا ذكر العقيلي "إياس بن خليفة" وقال عنه: ((مجهول في الرواية، في حديثه وهم))^(٨٢)؛ وقال في إبراهيم ابن زكريا الواسطي: ((مجهول، وحديثه خطأ))^(٨٣).

كذلك "خداش بن المهاجر"، ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، وقال: ((شيخ مجهول أرى حديثه مستقيمًا))^(٨٤).

وقال أيضًا: ((إبراهيم بن محمد، شامي، مجهول، وقع إلى أصبهان، حديثه منكر غير محفوظ))^(٨٥).

كذلك قول أبي حاتم عن قرّة بن سليمان الأزدي: ((قرّة مجهول، ضعيف الحديث))^(٨٦).

وهناك الكثير غيرها من الأمثلة التي تبين واقع عمل المحدثين وتطبيقاتهم في لفظ المجهول وحكمه.



(٧٩) المرجع السابق.

(٨٠) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٩/ ١٣٤). وذكره فضيلة الشيخ الشريف حاتم العوني في شرح مقدمة ابن الصلاح، قسم الصوتيات، موقع فضيلة الشيخ على الشبكة العنكبوتية.

(٨١) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٢/ ٣٧٥).

(٨٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٣٣).

(٨٣) المرجع السابق (١/ ٥٣).

(٨٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٣٩١).

(٨٥) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٦٥).

(٨٦) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤/ ٦٢٩).

المطلب الرابع: توضيح حقيقة الخلاف في المذاهب المحكية في حكم رواية المجهول:

الحقيقة أن الخلاف الوارد في ذلك وتعدد المذاهب المنقولة عن أهل العلم إنما هو ((خلاف في متى تثبت العدالة الباطنة؟ ومتى يُعرف الرجل بالعدالة؟ وهذا خلافٌ في التععيد، فالبعض يشدد ويقول لا أقبل إلا تزكية اثنين، فإذا وجد غيره يقبل تزكية رجل واحد حمل ذلك على أنه يحتج بالمجهول، وهو في الحقيقة إنما أحتج بمعروف العدالة الباطنة عنده بناءً على مذهبه في ثبوت العدالة، وهذا هو سبب نسبة بعض العلماء إلى علماء آخرين بأنهم يحتجون بمجهول العدالة الظاهرة والباطنة؛ ليس لأن العالم ذاك كان يعتقد أن هذا الراوي مجهول العدالة الظاهرة والباطنة ومع ذلك يحتج به؛ ولكن لأن طريقة معرفة العدالة عنده مختلفة، فمثلاً الإمام البخاري يرحمه الله اكتفى في التزكية بتزكية رجل واحد، والصحيح أن العدالة الباطنة تثبت بكل ما تطمئن النفس إليه، فقد يُكتفى بالزكي الواحد المعلوم بالديانة والورع ومزيد التحري والتثبت، وقد يتطلب أكثر من ذلك، فمن روى عنه عدل معروف بالإمامة في الدين والغيرة عليه كالثوري كان كمن روى عنه عدلان، بل من روى عنه إمام معروف بالتحري والرواية عن الثقات كمالك، وشعبة، والقطان، كان ذلك تعديلاً وتوثيقاً له؛ أما من روى عنه من لم يكن إماماً، فلا بد من أن يروي عنه آخر لا احتمال أن يكون أحدهما قد تساهل في الرواية؛ أما من روى عنه من كان معروفاً بالرواية عن المجاهيل "ولو كان عدلاً" فلا نستفيد من روايته تعديلاً في الظاهر ولا الباطن، ولو وافقه غيره فإننا نتوقف في الحكم على المروي عنه حتى يأتي شاهد آخر، وإنما كان ذلك لإكثار الراوي من الرواية عن المجاهيل))^(٨٧).

وهذا التقرير يلخص الجواب على المسألة التي قد تشكل على كثير من الباحثين، وهي: ما علاقة عدد الرواة برفع الجهالة؟ فظهر أن العدد ليس فقط هو المراد، بل حال الرواة عن الراوي، والدليل على ذلك قول يعقوب بن شيبه: ((قلت ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفاً؟ إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول. قلت: فإذا روى عن الرجل مثل سهاك بن حرب وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين))^(٨٨).

(٨٧) شرح مقدمة ابن الصلاح، قسم الصوتيات، من موقع فضيلة الشيخ الشريف حاتم العوني، بتصرف. وينظر أيضاً:

شرح الموقظة للشريف حاتم العوني (ص ٢٠٢).

(٨٨) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٣٨٣).

فجواب ابن معين على يعقوب بن شيبة يوضح أن المسألة ليست مرتبطة بالعدد مطلقاً، بل لابد من النظر في حال الراوي عنه، فإن كان ممن لا يروي إلا عن ثقة، فهذا يجعله ثقة مقبولاً ومحتجاً بحديثه^(٨٩)؛ فالعدد ليس هو المقصود في ذاته كما قد يتوهم، وإنما قد يروي عن الرجل شخص واحد فيرتقي إلى أن يكون ثقة^(٩٠).

أيضاً هناك القرائن المحتفة بكل راوٍ، والتي قد تعين على معرفة عدالته، فقد يروي عن الشخص إمام أو إمامان لم يشترط الرواية عن الثقة فقط، ففي هذه الحال ننظر إلى القرائن المحتفة بكل راوٍ، ومن هذه القرائن^(٩١):

١ - النظر في طبقة الراوي، وهل هو من التابعين أو أتباعهم، فكلما تقدم العهد بالراوي كلما كان أدعى إلى قبول حديثه.

٢ - أن يكون قد أخرج له بعض من ينتقي الصحيح مثل الإمام أحمد وأبي داود وأمثالهم ممن ينتقي.

٣ - كثرة الرواة عنه، فهذا يدل على أنه معروف عند العلماء بالرواية ليس مجهولاً بها.

٤ - سبر حديث الراوي؛ فإذا لم يجد فيه نكارة فإنه قابل للتقوي بالمتابعات والشواهد.

٥ - ألا يكون له إلا حديث واحد ولم توجد فيه نكارة.

٦ - النظر في الحديث وهل هو متعلق بالأحكام أو في أحاديث الزهد والرقاق، وهل هو مما يمكن أن ينفرد به هذا الراوي أو لا يمكن.

كل هذه القرائن المحيطة بالراوي تساعدنا في كشف حاله، والوصول إلى درجة حديثه، فإذا اطمئن الناقد إلى أنه عدل بأي وسيلة كان هذا الاطمئنان، كان هذا كافياً.

فخلاصة هذا الموضوع توضح أن حقيقة الاختلاف في هذه المذاهب المحكية في حكم المجهول غير حقيقي، لأن العمل عند المتقدمين لم يكن بناءً على عدد الرواة عن الراوي المجهول في حد ذاته، وإنما كان تبعاً لاختلاف أحوال الرواة ومراتبهم عن الراوي المجهول؛ وفيما يلي بيان بمراتب الرواة الذين يُتفَع بهم في معرفة أحوال المجهولين.

(٨٩) شرح مقدمة ابن الصلاح، قسم الصوتيات، من موقع فضيلة الشيخ الشريف حاتم العوني.

(٩٠) سيأتي بيان ذلك وذكر نصوص العلماء عليه في المطلب الخامس.

(٩١) شرح علل ابن رجب للشريف حاتم العوني، موقع فضيلة الشيخ الخاص به؛ شرح اختصار علوم الحديث لإبراهيم اللاحم (ص ٢٥٨-٢٦٠). بتصرف.

المطلب الخامس : مراتب الرواة الذين يمكن أن ينتفع بهم في معرفة أحوال المجهولين، وهي كالآتي^(٩٢):

١- من لا يروي إلا عن ثقة؛ فهؤلاء مجرد روايتهم عن الرجل تقتضي توثيقه، وليس فقط رفع الجهالة عنه؛ أي أنه يصبح عدلاً في الظاهر والباطن، ويصبح ضابطاً أيضاً، وهؤلاء أمثال الإمام مالك ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وقد نص على هذا إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين، حيث قال: ((إذا حدّث الشعبي عن رجل فسماه فهو ثقة، محتج بحديثه))^(٩٣).

وكذلك قال الإمام أحمد، حيث ورد في سؤالات أبي داود له قوله: ((قلت لأحمد: إذا روى يحيى أو عبد الرحمن بن مهدي عن رجل مجهول محتج بحديثه؟ قال: محتج بحديثه))^(٩٤).

٢- الأئمة الحفاظ، وإن لم يكونوا من أصحاب الشرط الأول - وهم الذين لا يروون إلا عن ثقة -، كأمثال الثوري، وأبي إسحاق السبيعي، والأعمش، فهم لم يُعرفوا بالتحري، ولكن مجرد روايتهم عن الرجل الأصل فيها أنها تدل على قبوله أيضاً، ولكن لابد من مراعاة الحديث والنظر فيه، فإن وجد فيه نكارة فيُخشى أن يكون هذا الراوي ضعيفاً، ولكن لا يمكن أن يتصور أنهم يروون عن شديد الضعف وهم يعلمون شدة ضعفه أبداً.

٣- الثقات المشهورون بالعدالة، المعروفون بالضبط والإتقان، ولكنهم لم يبلغوا مرتبة الإمامة، من أمثال سمالك بن حرب، فهذا الراوي تكفي روايته عن رجل لإثبات العدالة الظاهرة دون الباطنة، فإن كان من طبقة العصور الثلاثة المفضلة فلا شك أن القلب يطمئن إلى روايته مع مراعاة الحديث أيضاً، وألا تكون فيه نكارة؛ وأمثال هؤلاء الثقات قد نشترط منهم اثنين لرفع الجهالة، وذلك من باب الاحتياط، فقد يخطئ أحدهما فأحتاط وأجمع معه الآخر.

٤- العدول غير المشهورين، مثل رواية سمالك عن حنش بن المعتمر^(٩٥)، فحنش عدل غير مشهور إلا من رواية سمالك، فإذا روى حنش عن رجل سأحتاج إلى اثنين مثل حنش حتى يرتقي الراوي ويكون معروف العدالة في الظاهر.

(٩٢) شرح مقدمة ابن الصلاح للشريف حاتم العوني، قسم الصوتيات، موقع فضيلة الشيخ على الشبكة العنكبوتية. بتصرف.

(٩٣) النكت للزركشي (٣/ ٣٧٢).

(٩٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص ١٩٨).

فهذه هي المراتب الأربعة للرواة عن المجاهيل التي ينبغي أن تراعى مع أمور أخرى مهمة مثل طبقة الراوي عنه، وهل في حديثه نكارة أو لا؛ وهل هو مكثراً أو مقل، وهل تفرد بأحاديث أو شاركه فيها غيره، فكل هذه الأمور يجب أن تراعى للوصول إلى نتيجة مطمئنة في الحكم على حال الراوي المجهول وضبطه^(٩٦)؛ وهذا هو الأصل العقلي في مسألة كيف ترتفع الجهالة عن الراوي المجهول.

فعلاقة مراتب الرواة عن الراوي المجهول بارتفاع الجهالة هي من هذه الجهة، فالراوي إذا كان كالإمام مالك الذي لا يروي إلا عن ثقة، ليس كالثوري الذي قد يروي عن عدل الظاهر، والثوري ليس كسماك بن حرب الذي قد يروي عن من دون ذلك، وسماك ليس بكقي بن مخلد أو حنش اللذين قد يرويان عن الضعفاء^(٩٧)؛ وهكذا، فتطلب عدد الرواة لرفع الجهالة هو كم سيفيدني هذا الراوي في رفع الجهالة ومعرفة حال من روى عنه. والله تعالى أجل وأعلم.

المطلب السادس: الفرق بين التقسيم الثلاثي والتقسيم الثنائي للمجهول:

بعد معرفة أقسام المجهول، ومعرفة حكم كل قسم منها، يظهر أن التقسيم الثلاثي عند ابن الصلاح مبني على اعتبار أن العدالة نوعان: إما ظاهرة وإما باطنة، والجهالة ثلاثة أنواع: إما ظاهرة وإما باطنة، وإما جهالة عين. أما ابن حجر فقد قسم المجهول إلى قسمين: وهو مجهول العين، ومجهول الحال وهو المستور كما قال، والمتأمل لهذه الأقسام يرى أن الحافظ ابن حجر يلتقي مع ابن الصلاح في أقسام رواية المجهول لكن يغير في التسمية، كما يلي^(٩٨):

– مجهول العين عند ابن الصلاح هو كالمبهم عند ابن حجر.

(٩٥) حنش بن المعتمر، ويقال ابن ربيعة الكنان، أبو المعتمر الكوفي، روى عن علي، ووابصة بن معبد، وأبي ذر، وعليم الكندي، وعنه أبو إسحاق السبيعي والحكم بن عتيبة وسماك بن حرب وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهم، قال أبو حاتم: حنش بن المعتمر هو عندي صالح ليس أراهم يحتجون بحديثه، وقال أبو داود: ثقة، وقال البخاري: يتكلمون في حديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال العجلي: تابعي ثقة، وقال البزار: حدث عنه سماك بحديث منكر، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم، وذكره العقيلي والساجي وابن الجارود وأبو العرب الصقلي في الضعفاء. ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٣/٥٩-٥٨).

(٩٦) شرح مقدمة ابن الصلاح للشيخ الشريف حاتم العوني، قسم الصوتيات، موقع فضيلة الشيخ على الشبكة العنكبوتية. بتصرف.

(٩٧) أفادني بهذا الشرح الوافي فضيلة الشيخ الشريف حاتم العوني أثناء المحاضرة في مناقشة المجهول، فجزاه الله خير الجزاء ونفع به ويعلمه.

(٩٨) ينظر: تحرير المنقول لبازمول (ص ٢١).

- مجهول الظاهر والباطن عند ابن الصلاح هو مجهول العين عند ابن حجر.
- مجهول الباطن لا الظاهر عند ابن الصلاح "مجهول الحال" هو المستور عند ابن حجر.
- فالذي صنعه ابن حجر في أقسام المجهول عند ابن الصلاح كالتالي^(٩٩):
- اصطلاح على الراوي الذي جهل حاله في الظاهر والباطن وعرفت عينه بمجهول العين.
- اتفق مع ابن الصلاح في مجهول الباطن لا الظاهر "المستور" وسماه: مجهول الحال.
- ويمكن أن يقال: أن ابن حجر رحمه الله لاحظ العموم والخصوص بين القسم الثالث: "مجهول العين" وبين القسم الثاني: "مجهول الظاهر والباطن" فأدجمهما وجعلهما قسمًا واحدًا^(١٠٠).

وبناء عليه فالتقسيم الثلاثي عند ابن الصلاح يُعد التقسيم الأولي، والأدق، والأمثل للمجهول، لأنه يتفق مع أقوال المحدثين وتطبيقاتهم، فهو قَسَم المجهول إلى ثلاثة أقسام، وهي حسب أحوال المجهولين بالفعل، إذن هو ((تقسيمٌ منطبق على واقع الناس في نقل الأخبار وروايتها، إذ لا يخلو من جهلته أن يكون ما بين معروف العينة ومجهولها ومجهول العين))^(١٠١)؛ فابن الصلاح لأمس في ذلك واقع حال الرواة المجهولين، وتتبع في ذلك منهج المحدثين في الحكم على الرواة ومروياتهم؛ إلا أن من خالف تقسيم ابن الصلاح في كلامه النظري قد وافقه في الواقع التطبيقي، فعمل الحافظ ابن حجر يُظهر أنه فرّق بين مجهول الحال والمستور، حيث أطلق لفظة: "صدوق" و"لا بأس به" وغيرها من ألفاظ التعديل الدالة على قبول الرواية مع التفرد على رواية روى عنهم جماعة من الثقات، ولهم من الحديث ما يُعرف به ضبطهم، ولم ينص أحد على عدالتهم، فهو لم يرفعهم إلى هذه المرتبة إلا لأنه وجد أنهم أعلى مرتبة من المستور عنده، والذي جعله هو و"مجهول الحال" في مرتبة واحدة، وفي الواقع هؤلاء هم المستورون على الحقيقة، حسب تطبيقات المحدثين وحسب تطبيقات ابن حجر نفسه^(١٠٢). والله تعالى أعلم.

(٩٩) ينظر: تحرير المنقول في الراوي المجهول لبازمول (ص ٢٣).

(١٠٠) ينظر: المرجع السابق (ص ٢٤).

(١٠١) شرح موقظة الذهبي للشيخ الشريف حاتم العوني (ص ١٩٩).

(١٠٢) ينظر: الجهالة عند المحدثين لعبد الصمد البرادعي (ص ٢٠١).

المبحث الثاني : عرض ومناقشة وتحليل كلام الشيخ عبد الرحمن المعلمي ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : عرض كلام الشيخ عبد الرحمن المعلمي^(١٠٣) يرحمه الله :

وضع الشيخ العلمي يرحمه الله في كتابه "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل" في القسم الأول منه والذي عنون له بالقواعد؛ موضوعاً بعنوان: كيف البحث عن أحوال الرواة؟ وذكر فيه عشرة أمور يجب على من نظر في كتب الجرح والتعديل أن يراعيها، فقال^(١٠٤):

من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل للبحث عن حال رجل وقع في سندٍ، فعليه أن يراعي أموراً:

الأول: إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذاك الرجل، فإن الأسماء كثيراً ما تشبه ويقع الغلط والمغالطة فيها.

والثاني: ليستوثق من صحة النسخة، وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب.

الثالث: إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فليُنظر أثابته هي عن ذاك الإمام أم لا؟

الرابع: ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة، فإن الأسماء تتشابه، وقد يقول المحدث كلمة في راو فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك، وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر.

الخامس: إذا رأى في الترجمة "وثقه فلان" أو "ضعفه فلان" أو "كذبه فلان" فليبحث عن عبارة فلان، فقد لا يكون قال: "هو ثقة" أو "هو ضعيف" أو "هو كذاب".

السادس: أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره، وربما يخل ذلك بالمعنى، فينبغي أن يراجع عدة كتبٍ، فإذا وجد اختلافاً بحث عن العبارة الأصلية ليبنى عليها.

السابع: التأمل في أقوال المزيّن ومخارجها وسياقاتها.

(١٠٣) هو الشيخ العلامة المحقق عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر، أبو عبد الله، المعلمي العُتمِي اليَمانِي، ينسب إلى بني المُعَلَّم من بلاد عُتْمَة باليمن، ولد سنة ١٣١٣هـ، وتوفي سنة ١٣٨٦هـ. ينظر: مقدمة التنكيل بتحقيق الشيخ الألباني (٩/١).

(١٠٤) ينظر: التنكيل (١/١١٧-١٠٤). مختصراً بتصرف.

الثامن: البحث عن معرفة الجرح أو المعدل بمن جرحه أو عدله.

التاسع: البحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره من النقاد. والأمران الثامن والتاسع هما موضوع الدراسة في هذا القسم من البحث، حيث قال فيها الشيخ يرحمه الله:

((الثامن: ينبغي أن يبحث عن معرفة الجرح أو المعدل بمن جرحه أو عدله، فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلساً واحداً، وفيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شيء من حديثه، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه، ومنهم من يجاوز ذلك، فابن حبان قد يذكر في "الثقات" من يجد البخاري سواه في "تاريخه" من القدماء وإن لم يعرف ما روى، وعمن روى، ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكر وإن كان الرجل معروفاً كثيراً، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد.

وابن معين والنسائي وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد، فممن وثقه ابن معين من هذا الضرب الأسقع بن الأسلع والحكم بن عبد الله البلوي ووهب بن جابر الخيواني وآخرون.

وممن وثقه النسائي رافع بن إسحاق وزهير بن القمر وسعد بن سمرة وآخرون.

وقد روى العوام بن حوشب عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبد الله بن عمرو ابن العاص حديثاً، ولا يُعرف الأسود وحنظلة إلا في تلك الرواية، فوثقها ابن معين؛ وروى همام عن قتادة عن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب حديثاً ولا يُعرف قدامة إلا في هذه الرواية، فوثقها ابن معين مع أن الحديث غريب وله علل أخرى، راجع "سنن البيهقي" ج ٣/ص ٢٤٨.

ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطالع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذلك الراوي، وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي، وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، نص على ذلك في "الثقات"، وذكره ابن حجر في "لسان الميزان" ج ١/ص ١٤ واستغربه، ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه،

فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولم يبلغه ما يوجب طعنا في دينه وثقه، وربما تجاوز بعضهم هذا كما سلف، وربما يبنّي بعضهم على هذا حتى في أهل عصره.

وكان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخا فسمع منه مجلسا، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلسا فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سئل عن الشيخ وثقه، وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة ويكون قد خلط قبل ذلك، أو يخلط بعد ذلك. ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال: "ما كان به بأس"، فحكى له عنه أحاديث تُستنكر، فقال ابن معين: "فإن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب، وإلا فإني رأيت الشيخ مستقيماً". وقال ابن معين في محمد بن القاسم الأسدي: "ثقة، وقد كتبت عنه" وقد كذبه أحمد وقال: "أحاديثه موضوعة"، وقال أبو داود: "غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة". وهكذا يقع في التضعيف ربما يجرح أحدهم الراوي لحديث واحد استنكره وقد يكون له عذر.

ورد ابن معين مصر، فدخل على عبد الله بن الحكم فسمعه يقول: حدثني فلان وفلان وفلان، وعدّ جماعة روى عنهم قصة، فقال ابن معين: "حدثك بعض هؤلاء بجميعه وبعضهم ببعضه؟" فقال: "لا، حدثني جميعهم بجميعه"، فراجعه فأصر، فقام يحيى وقال للناس: "يكذب".

ويظهر لي أن عبد الله إنما أراد أن كلا منهم حدثه ببعض القصة فجمع ألفاظهم، وهي قصة في شأن عمر ابن عبد العزيز ليست بحديث فظن يحيى أن مراده أن كلا منهم حدثه بالقصة بتمامها على وجهها في ذلك، وقد أساء الساجي إذ اقتصر في ترجمة عبد الله على قوله: "كذبه ابن معين".

وبلغ ابن معين أن أحمد بن الأزهر النيسابوري يحدث عن عبد الرزاق بحديث استنكره يحيى فقال: "من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟" وكان أحمد بن الأزهر حاضراً فقام فقال: "هو ذا أنا"، فتبسم يحيى وقال: "أما إنك لست بكذاب ..."، وقال ابن عمار في إبراهيم ابن طهمان: "ضعيف مضطرب الحديث"، فبلغ ذلك صالح بن محمد الحافظ الملقب جزرة فقال: "ابن عمار من أين يعرف إبراهيم؟ إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة .. والغلط فيه من غير إبراهيم".

التاسع: لبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعينا على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره، فقد عرفنا

في الأمر السابق رأي بعض من يوثق المجاهيل من القدماء إذا وجد حديث الراوي منهم مستقيماً، ولو كان حديثاً واحداً لم يروه عن ذاك المجهول إلا واحداً، فإن شئت فاجعل هذا رأياً لأولئك الأئمة كابن معين، وإن شئت فاجعله اصطلاحاً في كلمة "ثقة" كأن يراد بها استقامة ما بلغ الموثق من حديث الراوي لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك المنزلة^(١٠٥).

وقد ذكر عند الأمر الثامن عنوان وجدته في الفهارس وهذا نصه: "طريقة ابن حبان في التوثيق وابن سعد وابن معين والنسائي وما فيها من التساهل"، وهذا العنوان لم أجده داخل الكتاب، فقط في الفهرس، وقد قرأت في مقدمة التحقيق للشيخ الألباني كلاماً مفاده: أن الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة قد علق على كتاب "القائد إلى تصحيح العقائد" في حياة الشيخ، وقد امتدح تعليقه الشيخ الألباني بأنه زاد من قيمة الكتاب العلمية، ولا أعرف هل قصد بذلك أنه علق على كامل كتاب التنكيل، أم على هذا الجزء منه فقط^(١٠٦).

فلم يتبين لي من الذي وضع العناوين، هل هو الشيخ العلمي رحمه الله؟ أم المعلق عليه الشيخ محمد عبد الرزاق؟ أم الشيخ الألباني؟ أم زهير الشاويش الذي قال إنه علق على الكتاب أيضاً في طبعة المكتب الإسلامي الثانية؟ فتتبع طبعات الكتاب فوجدت أنه طبع أول مرة سنة ١٣٨٦ هـ في المكتب الإسلامي بدمشق بتحقيق الشيخ الألباني، وقد طبعت معه طليعة التنكيل أيضاً.

ثم صدرت عدة طبعات من الكتاب مصورة من الطبعة الأولى أو مأخوذة عنها، دون إذن من ناشره ومحققه، غير أن إحداها جعلته بتحقيق الشيخ الألباني والشيخ محمد عبد الرزاق، وأثبتت الاسمين على الغلاف، كما ذكر الشيخ الألباني في مقدمة الطبعة الثانية الصادرة من مكتبة المعارف بالرياض.

وفي سنة ١٤٠٦ هـ أخرج المكتب الإسلامي بدمشق الطبعة الثانية مع التغيير في ملاحه الخارجية والتصرف في محتواه الداخلي، حيث أثبت على الغلاف الخارجي بعد عبارة "مع تخرجات وتعليقات" ثلاثة أسماء في سطر واحد على هذا الترتيب: محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة.

(١٠٥) التنكيل (١/١١٣).

(١٠٦) ينظر: التنكيل، مقدمة التحقيق للشيخ الألباني، طبعة مكتبة المعارف (ص ٥).

وقد أضيف لهذه الطبعة مقال للشيخ محمد بهجت البيطار بعنوان "الكوثري وتعليقاته"، ورسالة "المقابلة بين الهدى والضلال حول ترحيب الكوثري بنقد تأنيبه" للشيخ محمد عبد الرزاق.

كما حذف زهير الشاويش الباب الرابع منه المتعلق بالعقائد؛ وقد أشار الشيخ الألباني إلى هذه التغييرات التي حصلت في هذه الطبعة التي صدرت دون استئذان منه في طبعة مكتبة المعارف الثانية وصدرت في نفس السنة التي صدرت فيها طبعة المكتب الإسلامي. ثم صدرت الطبعة الثالثة من مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٢٦هـ، وهي مصورة من الثانية فلا فرق بينهما^(١٠٧).

ثم صدرت طبعة دار عالم الفوائد ضمن مجموعة آثار الشيخ عبد الرحمن العلمي بتحقيق: علي بن محمد العمران، ومحمد أجمل الإصلاحي؛ وهي طبعة جيدة للكتاب فيما أرى، والله تعالى أعلم.

وقد اطلعت على هذه الطبعات للتحقق من هذا العنوان الذي ذكرته آنفاً^(١٠٨)، وهل هو مذكور في كل الطبعات أم لا؟

فظهر لي بعد هذا البحث والاطلاع وسؤال بعض أهل العلم الفضلاء أن كل طبعات الكتاب باختلاف تحقیقاتها تحمل هذا العنوان في الفهرس فقط وليس داخل الكتاب، فأرجح أنه ليس من وضع الشيخ العلمي رحمه الله، وأن الذي وضعه هو الشيخ الألباني رحمه الله، وتابعه على وضع العنوان من حقق الكتاب بعده، ولم يغير فيه شيئاً، كما أن الشيخ الألباني أيضاً بوضعه لهذا العنوان يتابع الشيخ العلمي فيما قاله وقرره داخل الكتاب، وسوف يأتي فيما بعد تقرير كلام الشيخ العلمي رحمه الله. والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: بيان مراد الشيخ العلمي من كلامه، وتوضيح ما يقرره، وأدلته:

يقرر الشيخ العلمي رحمه الله في كلامه: أن بعض المحدثين القدامى يتساهلون في توثيق المجاهيل، وقبول رواية من عُرِف بالعدالة الظاهرة، لأنه قد تقرر لديه أن المجهول هو من لم يرو عنه إلا راو واحد، وليس له إلا حديث واحد، وهو في هذه الحالة يعتبر مجهول العدالة

(١٠٧) المرجع السابق (١/ ٤٤).

(١٠٨) وهو: "طريقة ابن حبان في التوثيق وابن سعد وابن معين والنسائي، وما فيها من التساهل".

الباطنة^(١٠٩) فلا يصح توثيقه، لأن النقاد لم تتوفر لديهم أحاديث له خبروا بها حاله كما يفعله بقية النقاد في الرواة الذين تقدم زمانهم عنهم، فاتهم هؤلاء الأئمة المتقدمين بأنهم يوثقون المجاهيل! وذكر منهم كبار أئمة النقد، وأكثرهم غيرة وحمية للدين مثل: "يحيى بن معين والنسائي"؛ واستدل على ذلك بعدد من الرواة الذين وثقهم هؤلاء الأئمة ولم يكن لهم إلا راو واحد.

قال العلمي يرحمه الله: ((ينبغي أن يبحث عن معرفة الجراح أو المعدل بمن جرحه أو عدله، فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلساً واحداً، وفيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شيء من حديثه، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه، ومنهم من يجاوز ذلك؛ فابن حبان قد يذكر في "الثقات" من يجد البخاري سواه في "تاريخه" من القدماء وإن لم يعرف ما روى، وعمن روى، ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكر، وإن كان الرجل معروفاً كثيراً، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد.

وابن معين والنسائي وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد، فممن وثقه ابن معين من هذا الضرب الأسقع بن الأسلع والحكم بن عبد الله البلوي ووهب بن جابر الخيواني وآخرون.

وممن وثقه النسائي رافع بن إسحاق وزهير بن القمر وسعد بن سمرة وآخرون. وقد روى العوام بن حوشب عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبد الله بن عمرو ابن العاص حديثاً ولا يُعرف الأسود وحنظلة إلا في تلك الرواية، فوثقها ابن معين؛ وروى همام عن قتادة عن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب حديثاً ولا يُعرف قدامة إلا في هذه الرواية، فوثقها ابن معين مع أن الحديث غريب وله علل أخرى^(١١٠).

كما قال أيضاً: ((فقد عرفنا في الأمر السابق رأي بعض من يوثق المجاهيل من القدماء إذا وجد حديث الراوي منهم مستقيماً، ولو كان حديثاً واحداً لم يروه عن ذاك المجهول إلا واحد، فإن شئت فاجعل هذا رأياً لأولئك الأئمة كابن معين، وإن شئت فاجعله اصطلاحاً في كلمة

(١٠٩) استفدته من شرح فضيلة الشيخ حاتم الشريف لكتابه خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل.

(١١٠) التنكيل (١/١١٣).

"ثقة" كأن يراد بها استقامة ما بلغ الموثق من حديث الراوي لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك المنزلة)) (١١١).

فالمعلمي رحمه الله يرى أن من كان له حديث واحد، ولم يرو عنه إلا واحد، حتى لو كان حديث الراوي مستقيماً هو مجهول على الأحوال كلها، بغض النظر عن حال الراوي عنه، وعن القرائن الأخرى المحتفة بالراوي والمروي، ولهذا وصف من وثق مثل هؤلاء الرواة بأنه يوثق المجاهيل ويصحح أحاديثهم، وأنه متساهل في هذا الأمر!

كما أنه يشير إلى اضطراب توثيق ابن معين، وأن هذا التوثيق رأي خاص بهذا الإمام وليس منهجاً منضبطاً سار عليه في توثيق الرواة؛ وأنه يضعف الراوي بهذا التوثيق! أو كأن هذا التوثيق هو فيما يخص الحديث فقط، أما الراوي فليس هو بنفسه في منزلة التوثيق! فقد قال في الفوائد المجموعة: ((وعادة ابن معين في الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملة من أحاديثه، فإذا رأى أحاديث مستقيمة ظن أن ذلك شأنه فوثقه، وقد كانوا يتقونه ويخافونه، فقد يكون أحدهم ممن يخلط عمداً ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة، ولما بعد عنه خلط، فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذبه الآكثرون أو طعنوا فيه طعنًا شديداً فالظاهر أنه من هذا الضرب، فإنما يزيده توثيق ابن معين وهناً، لدلالته على أنه كان يتعمد)) (١١٢).

فهو يقصد أن ابن معين استعمل لفظة "ثقة" في غير معناها المشهور، لأنه وثق الرواة المجاهيل في نظر الشيخ العلمي رحمه الله!

يقول في مقدمة كتابه الاستبصار في نقد الأخبار: ((أما بعد، فهذه -إن شاء الله تعالى- رسالة في معرفة الحديث، أتوخي فيها تحرير المطالب، وتقرير الأدلة، وأتبع مذاهب أئمة الجرح والتعديل فيها ليتحرر بذلك ما تعطيه كلماتهم في الرواة، فإن منهم من لا يطلق "ثقة" إلا على من كان في الدرجة العليا من العدالة والضبط، ومنهم من يطلقها على كل عدل ضابط وإن لم يكن في الدرجة العليا، ومنهم من يطلقها على العدل وإن لم يكن ضابطاً، ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً واحداً قد توبع عليه، ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً له شاهد، ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً لم يستكره هو، ومنهم من يطلقها على

(١١١) المرجع السابق (١/١١٣).

(١١٢) الفوائد المجموعة (ص ٣٠).

المجهول الذي روى عنه ثقة، إلى غير ذلك مما يأتي إن شاء الله تعالى. وهم مع ذلك مختلفون في الاستدلال على أحوال الرواة؛ فمنهم المبالغ في الثبوت، ومنه المتسامح، ومن لم يعرف مذهب الإمام منهم ومنزلته من الثبوت لم يعرف ما تعطيه كلمته، وحينئذ: فإذا أن يتوقف، وإما أن يحملها على أدنى الدرجات، ولعل ذلك ظلم لها، وإما أن يحملها على ما هو المشهور في كتب المصطلح، ولعل ذلك رفع لها عن درجتها، وبالجملية فإن لم يتوقف قال بغير علم، وسار على غير هدى ((١١٣).

فهذا كان مراد الشيخ يرحمه الله، وتقريره من كلامه الذي ذكره؛ والأدلة على مراده هذا إضافة إلى ما تقدم ما يلي:

ما قاله في التنكيل أيضاً عن توثيق الإمام النسائي: ((فهانئ بن هانئ لم يرو عنه إلا أبو إسحاق وحده، قال ابن المديني: "مجهول"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، ومن عادة النسائي توثيق بعض المجاهيل كما شرحته في الأمر الثامن من القاعدة السادسة من قسم القواعد)) ((١١٤). وقوله أيضاً: ((على أن النسائي يتوسع في توثيق المجاهيل كما تقدم في القواعد)) ((١١٥). وقوله في الفوائد المجموعة: ((وأما ابن حبان فقاعده معروفة، والعجلي مثله، أو أشد تساهلاً في توثيق التابعين، كما يعلم بالاستقراء)) ((١١٦).

وقوله أيضاً: ((والعجلي متسمح جداً، وخاصة في التابعين، فكأنهم كلهم عنده ثقات، فتجده يقول: "تابعي ثقة" في المجاهيل وفي بعض المذمومين كعمر بن سعد، وفي بعض الهلكى كأصبع بن نباتة)) ((١١٧).

وكذلك تعقيبه على الحديث الذي أورده الشوكاني في الفوائد المجموعة عندما قال فيه: ((في إسناده عمر ابن راشد، قيل: وليس بشيء، ورُدَّ بأنه قد وثقه جماعة)) ((١١٨)، فقد تعقبه

(١١٣) الاستبصار في نقد الأخبار (ص ١).

(١١٤) التنكيل (٢/٦٩).

(١١٥) المرجع السابق (٢/١٦٤).

(١١٦) الفوائد المجموعة (ص ٢٨٢).

(١١٧) المرجع السابق (ص ٤٨٥).

(١١٨) الفوائد المجموعة (ص ٢٢٠).

المعلمي بقوله: ((كلا، لم يوثقه أحد غير قول العجلي "لا بأس به"، والعجلي متسمح جداً وكأنه مع ذلك لم يخبر حديثه)) (١١٩).

وأيضاً قوله معقباً بعد ذكر أحد الرواة في كتابه الأنوار الكاشفة: ((عبيد هذا لم يذكر له راو إلا أبو سنان، وأبو سنان ضعفه الإمام أحمد نفسه وابن معين وغيرهما، وقال أبو زرعة "مخلط ضعيف الحديث"، ولا ينفعه ذكر ابن حبان في الثقات لما عُرف من تساهل ابن حبان، ولا قول العجلي "لا بأس به"، فإن العجلي قريب من ابن حبان أو أشد، عرفت ذلك بالاستقراء)) (١٢٠).

وسأتي في المطلب التالي: بيان مكانة وقدر هؤلاء الأئمة الذين وصفهم المعلمي بالتساهل في توثيق المجاهيل بين علماء الجرح والتعديل.

المطلب الثالث: بيان مكانة الأئمة الذين وصفهم الشيخ العلمي بالتساهل في توثيق المجاهيل بين علماء الجرح والتعديل:

لقد وصف الشيخ يرحمه الله عددًا من علماء الجرح والتعديل بأنهم يوثقون المجاهيل، فتوثيقهم هؤلاء المجاهيل ترتب عليه وصف هؤلاء الأئمة بالتساهل، وذكر منهم: ابن حبان، والعجلي، وابن سعد، وابن معين، والنسائي؛ وقال: وآخرون غيرهم؛ ولكنه لم يذكرهم أو يشر إليهم.

وسأكتفي ببيان مكانة ابن سعد وابن معين والنسائي، وذلك لوجود دراسات خاصة وسابقة في توثيق العجلي وابن حبان للمجاهيل، كما ذكرت في المقدمة.

أولاً: أبو عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي (ت ٢٣٠هـ):

قال الخطيب البغدادي: ((كان من أهل الفضل والعلم، صنف كتاباً كبيراً في طبقات الصحابة والتابعين، والخالفين إلى وقته، فأجاد فيه وأحسن)) (١٢١).

وقال: ((محمد بن سعد عندنا من أهل العدالة، وحديثه يدل على صدقه، فإنه يتحرى في كثير من رواياته... وقد قال ابن أبي حاتم الرازي: سألت أبي عن محمد بن سعد فقال: يصدق، جاء إلى القواريري وسأله عن أحاديث فحدثه)) (١٢٢).

(١١٩) المرجع السابق (ص ٢٢٠).

(١٢٠) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة (ص ١٠٨).

(١٢١) تاريخ بغداد وذيوله (٢/ ٣٦٩).

(١٢٢) المصدر السابق (٢/ ٣٦٩).

وذكر الخطيب أيضاً بسنده عن الحسين بن فهم قوله: ((وكان كثير العلم، كثير الحديث والرواية، وكثير الطلب، وكثير الكتب، كتب الحديث وغيره من كتب الغريب والفقه)) (١٢٣). وقال الذهبي في ذكر من يعتمد على قوله في الجرح والتعديل: ((تكلم محمد بن سعد الحافظ في كتاب الطبقات له بكلام جيد مقبول)) (١٢٤).

وقال أيضاً: ((كان من أوعية العلم، ومن نظر في "الطبقات"، خضع لعلمه)) (١٢٥). وقال ابن حجر في "فتح الباري" في ترجمة محارب بن دثار، -وهو أحد الأئمة الأثبات-: ((وقال: ابن سعد لا يحتجون به؛ قلت: بل احتج به الأئمة كلهم؛ وقال أبو زرعة: مأمون؛ ولكن ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله)) (١٢٦).

وقال السخاوي: ((وكذا تكلم في الجرح والتعديل أبو عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي في طبقاته بكلام جيد مقبول)) (١٢٧).

ثانياً: يحيى بن معين أبو زكريا المرئي مولاهم (ت ٢٣٣هـ):

هو إمام الجرح والتعديل بلا منازعة، قال علي بن المديني: ((انتهى العلم بالبصرة إلى يحيى بن أبي كثير وقتادة، وعلم الكوفة إلى أبي إسحاق والأعمش، وعلم الحجاز إلى ابن شهاب وعمرو بن دينار، وصار علم هؤلاء الستة إلى اثني عشر رجلاً: ابن أبي عروبة، ومعمّر، وشعبة، وحماد بن سلمة، والسفيانين، ومالك، والأوزاعي، وابن إسحاق، وهشيم، وأبي عوانة، ويحيى

(١٢٣) المصدر السابق (٢/ ٣٧٠).

(١٢٤) (ص ١٨٥).

(١٢٥) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٦٥).

(١٢٦) فتح الباري (١/ ٤٤٣). وقد تصدى محمد بن أحمد الأزوري للدفاع عن ابن سعد وإزاحة التهم التي أطلقها عليه ابن حجر وتابعه عليها العلمي، وذلك في رسالته المسماة: "منهج ابن سعد في نقد الرواة من خلال كتابه الطبقات الكبرى"، وهي رسالة في جامعة أم القرى ١٤٢٢هـ.

وقد وضع الباحث مطلباً بعنوان: "استقلالية منهج ابن سعد وعدم اتباعه لمنهج الواقدي ودفع التهمة الموجهة إليه". ينظر: (ص ٣٩-٤١).

(١٢٧) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ٣٥٤).

بن سعيد، ويحيى بن أبي زائدة... إلى أن ذكر ابن المبارك، وابن مهدي، ويحيى بن آدم، فصار علم هؤلاء جميعهم إلى يحيى بن معين)) (١٢٨).

وقد عُرف رحمه الله بمهارته الفائقة في تمييز الأحاديث ومعرفتها، وشهد له الأئمة بذلك، قال علي بن المديني: ((كنت إذا قدمت إلى بغداد منذ أربعين سنة كان الذي يذاكرني أحمد بن حنبل، فربما اختلفنا في الشيء فنسأل أبا زكريا يحيى بن معين فيقوم فيخرجه، ما كان أعرفه بموضع حديثه!)) (١٢٩).

وقال أيضاً: ((ما رأيت يحيى بن معين استفهم حديثاً قط ولا رده)) (١٣٠).

وقال أحمد بن حنبل: ((كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين، فليس هو بحديث)) (١٣١). وقد برع في تمييز الكذابين ومعرفتهم، قال أحمد بن حنبل: ((كان أعلمنا بالرجال يحيى بن معين)) (١٣٢)، كما قال أيضاً: ((ها هنا رجل خلقه الله لهذا الشأن، يظهر كذب الكذابين - يعني يحيى بن معين -)) (١٣٣).

وقال النسائي: ((أبو زكريا أحد الأئمة في الحديث، ثقة، مأمون)) (١٣٤).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: ((سئل أبي عن يحيى، فقال: إمام)) (١٣٥).

وقال أبو يعلى الخليلي: ((أبو زكريا يحيى بن معين عارف بالرجال قديماً وحديثاً، وبأخبار النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين قرناً بعد قرن ومن كان في زمانه إلى أن توفي)) (١٣٦).

وقال الخطيب البغدادي: ((كان إماماً ربانياً، عالماً حافظاً، ثبّتاً متقناً)) (١٣٧).

(١٢٨) سير أعلام النبلاء للذهبي (١١/ ٧٨).

(١٢٩) تاريخ بغداد وذيله للخطيب البغدادي (١٤/ ١٨٦).

(١٣٠) المصدر السابق (١٤/ ١٨٦).

(١٣١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١١/ ٨٠).

(١٣٢) المصدر السابق (١١/ ٨٦).

(١٣٣) تاريخ بغداد وذيله (١٤/ ١٨٥).

(١٣٤) المصدر السابق (١١/ ٧٧).

(١٣٥) المصدر السابق (١١/ ٧٧).

(١٣٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/ ٥٩٥).

(١٣٧) تاريخ بغداد وذيله (١٤/ ١٨٢).

وذكر الخطيب عن عبد المؤمن بن خلف النسفي قوله: ((سألت أبا علي صالح بن محمد: من أعلم بالحديث؟ يحيى بن معين، أم أحمد بن حنبل؟ فقال: أما أحمد فأعلم بالفقه والاختلاف، وأما يحيى فأعلم بالرجال والكنى)) (١٣٨).

وقال الذهبي: ((الإمام، الحافظ، الجهد، شيخ المحدثين، أبو زكريا يحيى بن معين)) (١٣٩). وقال الذهبي أيضاً عن عبد الخالق بن منصور: ((قلت لابن الرومي: سمعت أبا سعيد الحداد يقول: لولا يحيى بن معين ما كتبت الحديث. قال: وما تعجب! فوالله لقد نفعنا الله به، لقد كان المحدث يحدثنا لكرامته ما لم نكن نحدث به أنفسنا، ولقد كنت عند أحمد فجاءه رجل فقال: يا أبا عبد الله، انظر في هذه الأحاديث، فإن فيها خطأ، قال: عليك بأبي زكريا، فإنه يعرف الخطأ)) (١٤٠).

ونقل الذهبي عن ابن الرومي قوله: ((ما رأيت أحداً قط يقول الحق في المشايخ غير يحيى، وغيره كان يتحامل بالقول. قلت -أي الذهبي-: هذا القول من عبد الله ابن الرومي غير مقبول، وإنما قاله باجتهاده، ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأ، وأشدّهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزته فتندم، ومن شدّ منهم فلا عبرة به. فخلّ عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع فإنما هو بسيف الإسلام، ولسان الشريعة، وبجاء السنة، وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، فنعوذ بالله من الخذلان)) (١٤١).

وقال الذهبي أيضاً: ((روى: عبد الله بن أبي زياد القطواني، عن أبي عبيد، قال: انتهى الحديث إلى أربعة: أحمد ابن حنبل؛ وهو أفقهم فيه، وإلى يحيى بن معين؛ وهو أكتبهم له، وإلى علي بن المديني؛ وهو أعلمهم به، وإلى أبي بكر بن أبي شيبة؛ وهو أحفظهم له. وفي رواية عن أبي عبيد: وإلى ابن معين؛ وهو أعلمهم بصحيحه وسقيمه)) (١٤٢).

(١٣٨) تاريخ بغداد وذيوله (١٤/١٨٦).

(١٣٩) سير أعلام النبلاء (١١/٧١).

(١٤٠) المصدر السابق (١١/٧٩).

(١٤١) المصدر السابق (١١/٨٢).

(١٤٢) المصدر السابق (١١/٨٥).

كما نقل أيضاً عن عبيد الله القواريري قوله: ((قال لي يحيى القطان: ما قدم علينا البصرة مثل أحمد ويحيى ابن معين)) (١٤٣).

ثالثاً: أحمد بن شعيب بن علي أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ):

قال أبو الحسن الدارقطني: ((أبو عبد الرحمن مقدّم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره)) (١٤٤).

وقال أبو يعلى الخليلي: ((اتفقوا على حفظه وإتقانه، ويعتمد على قوله في الجرح والتعديل)) (١٤٥).

وقال ابن الأثير: ((كان ورعاً متحرياً)) (١٤٦).

قال الذهبي: ((الإمام، الحافظ، الثبت، شيخ الإسلام، ناقد الحديث، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ابن علي بن سنان بن بحر الخراساني، النسائي، صاحب "السنن") (١٤٧).

وقال: ((كان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف)) (١٤٨).

ونقل الذهبي عن الحافظ ابن طاهر قوله: ((سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي، فقال: يا بني، إنّ لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم)) (١٤٩).

قال الذهبي معقّباً: ((صدق، فإنه ليّن جماعة من رجال صحيح البخاري ومسلم)) (١٥٠).
ونقل الذهبي عن الدارقطني قوله: ((كان أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلمهم بالحديث والرجال)) (١٥١).

(١٤٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٨٥).

(١٤٤) المصدر السابق (١٤/ ١٣١).

(١٤٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٤٣٦).

(١٤٦) سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٣٠).

(١٤٧) المصدر السابق (١٤/ ١٢٥).

(١٤٨) المصدر السابق (١٤/ ١٢٧).

(١٤٩) المصدر السابق (١٤/ ١٣١).

(١٥٠) المصدر السابق (١٤/ ١٣١).

(١٥١) المصدر السابق (١٤/ ١٣٣).

وقال الذهبي: ((ولم يكن أحد في رأس الثلاث مائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زرعة))^(١٥٢).

هذه هي مكانة من اتهمهم العلمي يرحمه الله بالتساهل في توثيق المجاهيل بين أهل العلم والنقاد، وهذا هو مبلغ ما وصلوا إليه في العلم بالرجال، فتأمل! هل يصح أن يقال عنهم أنهم يوثقون المجاهيل؟ أو يصح وصفهم بالتساهل في ذلك؟ أو أن يقال أو يفهم من صنعهم أن منهجهم في التوثيق يعتريه شيء من الخلل؟! هذا ما سأبينه وأرد عليه بالدليل في المطلب التالي بعون الله تعالى وتوفيقه.

المطلب الرابع: بيان مواضع الانتقاد على كلام الشيخ العلمي، وتوضيح وجه الخطأ فيه، والأدلة على ذلك.

أولاً: يظهر من خلال كلام الشيخ يرحمه الله أن من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، وكان مقلِّاً في الرواية، أو لم يكن له إلا حديث واحد، ولم تطل مجالسة الناقد له، فهو مجهول العدالة الباطنة، ومن جُهِلت عدالته الباطنة لا تقبل روايته عند العلمي حتى لو احتفت به القرائن، مثل استقامة حديثه وعلو طبخته، كما هو مفهوم من كلامه المتقدم في المطلب الثاني من هذا البحث، وقد سبق بيانه.

ثانياً: عندما وجد أن صنيع الأئمة النقاد يخالف ذلك، حيث وثقوا عدداً من الرواة كان هذا حالهم، واحتجوا بهم، ترتب عليه وصف هؤلاء الأئمة بالتساهل في توثيق المجاهيل.

ثالثاً: استدلل العلمي على هذا الوصف بمجموعة من الرواة لم يرو عنهم إلا راوٍ واحد، وقد وثقهم هؤلاء النقاد، مدعياً أنهم مجاهيل بناءً على ما تقرر لديه.

رابعاً: طعنه في توثيق ابن معين، وأن هذا رأيٌ أو اصطلاح خاص به في استعمال كلمة "ثقة" دون بقية النقاد.

وسيكون دفع التهمة عن هؤلاء النقاد بالأدلة في النقاط التالية:

- قد أولى العلماء أقوال ابن معين في المجاهيل عناية خاصة^(١٥٣)، فقد ذكر ابن عدي في ترجمة عبد الرحمن بن آدم قول ابن معين عنه أنه لا يعرفه، فعقب عليه قائلاً: ((إذا قال مثل ابن

(١٥٢) سير أعلام النبلاء (١٤/١٣٣).

(١٥٣) ينظر: مناهج علماء الجرح والتعديل في مصطلح "المجهول" وعلاقته بالوحدان، محمد سعيد حوى (ص ٧).

معين "لا أعرفه" فهو مجهول غير معروف، وإذا عرفه غيره لا يعتمد على معرفة غيره، لأن الرجال بابن معين تسبر أحوالهم^(١٥٤)؛ فإذا كان العلماء قد اعتمدوا عليه في معرفة المجاهيل، وتمييزهم عن غيرهم من الرواة، فما بالناس ممن قد وثقه! فهو أولى إذن أن نتمسك بتوثيقه؛ ولا يصح أن يُفهم منه أن هذا رأي خاص لذلك الإمام، أو أنه مصطلح خاص به في مفهوم كلمة "ثقة" كما قال الشيخ العلمي، لأنه يلزم منه الطعن في كل من وثقه ابن معين، وهذا غير صحيح، ولا يستقيم أبداً.

• قول الحافظ ابن حجر في مقدمة التقریب: ((السابعة: من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول))^(١٥٥)؛ ((مما ينبى أن الراوي قد يكون عدلاً موثقاً وإن لم يرو عنه إلا واحد، وأن قضية العدد إنما كانت للفرقة بين مجهول الحال ومجهول العين إذا كان الراوي غير معروف بعدالة، أما إذا عرف بعدالة وضبط، أو بعدالة ولو لم يرو عنه إلا واحد لم يعد مجهولاً على التحقيق))^(١٥٦)؛ فكيف يستقيم أن نصف من وثقه أئمة كبار عُرِفوا بالتشدد مثل ابن معين والنسائي بأنه مجهول؟! فمن علم أولى ممن لم يعلم كما قال ابن المواق^(١٥٧).

• ثم ما هو الموقف التطبيقي العملي لعلماء الجرح والتعديل تجاه من لم يرو عنه إلا واحد^(١٥٨)، والذي لا بد أن يكون مجهولاً في نظر الشيخ العلمي؟ إن من سبر مناهج النقاد التطبيقية في التعامل مع الرواة الوجدان يرى أن عملهم كان كالآتي^(١٥٩):

١- أن من الرواة من لم يرو عنهم إلا واحد وقد وثقوا أو ضُعفوا أو عُرِفوا، مما يدل على أن الوجدان ليسوا كلهم مجاهيل^(١٦٠) مطلقاً، ومن أمثلة هؤلاء الرواة:

(١٥٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٧٤).

(١٥٥) تقریب التهذيب (ص ١١١).

(١٥٦) مناهج علماء الجرح والتعديل في مصطلح "المجهول" وعلاقته بالوجدان، محمد سعيد حوى (ص ٢١).

(١٥٧) بغية النقاد النقلة (١/ ٣٦).

(١٥٨) ينظر: مناهج علماء الجرح والتعديل في مصطلح "المجهول" وعلاقته بالوجدان، محمد سعيد حوى (ص ٢٢).

(١٥٩) ينظر: المرجع السابق (ص ٢٢)، بتصرف.

(١٦٠) ينظر: المرجع السابق (ص ٢٢)، بتصرف.

- أبو حية الكلبي الكوفي، والد أبي جناب، روى عن عمر وسعد بن أبي وقاص، وعنه ابنه، قال أبو زرعة: محله الصدق، له في ابن ماجه حديث واحد^(١٦١). فهذا ليس له إلا راو واحد وقد وثقه أبو زرعة، فهل نقول أن أبا زرعة يوثق المجاهيل أيضاً!
- أحمد بن علي النميري ويقال النمري، روى عنه محمود بن خالد الدمشقي، قال أبو حاتم: "لم يرو عنه غيره وأرى أحاديثه مستقيمة"^(١٦٢)؛ فهذا الراوي صحح أبو حاتم حديثه وليس له إلا راو واحد.
- إسماعيل بن عبيد ويقال ابن عبيد الله بن رفاعه الزرقى، روى عن أبيه عن جده حديث: "أن التجار يبعثون فجاراً إلا من اتقى الله"^(١٦٣) وعنه ابن خيثم، اخرجوا له هذا الحديث الواحد وصححه الترمذي. قال الذهبي: قلت: وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج حديثه هو والحاكم في صحيحهما؛ وقال البخاري في التاريخ: "لم يرو عنه غير ابن خيثم"^(١٦٤).
- بكر بن أحمد بن محمد الواسطي، قال الذهبي: شيخ، روى عنه أبو نعيم الأصبهاني، قال ابن الجوزي: مجهول، قال الذهبي: قلت: لا^(١٦٥)؛ فالملاحظ أنه نفى الجهالة عنه مع أنه لم يُعرف له راو إلا أبو نعيم.
- ثابت بن قيس الأنصاري الزرقى المدني، روى عنه الزهري، قال النسائي: ثقة، وقال ابن مندة: مشهور من أهل المدينة، روى له حديثاً واحداً، وقال النسائي: لا أعلم روى عنه غير الزهري، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٦٦)؛ فهذا قد وثقه النسائي مع قوله: لا أعلم روى عنه غير الزهري.

(١٦١) ينظر: تهذيب التهذيب (٧٢/٣).

(١٦٢) ينظر: المصدر السابق (٦٢/١).

(١٦٣) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤٩٩/٢) ح (١٢١٠) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(١٦٤) ينظر: المصدر السابق (٣١٨/١).

(١٦٥) ميزان الاعتدال (٥٨/٢).

(١٦٦) ينظر: تهذيب التهذيب (١٣/٢).

- جون بن قتادة بن الأعور التميمي السعدي البصري، قال ابن المديني: جون معروف، لم يرو عنه غير الحسن^(١٦٧)؛ فهنا قال عنه ابن المديني معروف رغم أنه لم يرو عنه إلا واحد؛ قال ابن حجر: وذكره ابن حبان في ثقات التابعين^(١٦٨).
- الحارث بن عبد الرحمن القرشي العامري، خال ابن أبي ذئب، قال الحاكم: أبو أحمد لا يعلم له راو غيره، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: يروى عنه وهو مشهور، وقال أحمد بن حنبل: لا أرى به بأساً^(١٦٩). فمن قال عنه ابن معين مشهور يروى عنه - وهو أخبر بالرجال - كيف نقبل من المعلمي، أو من أي إنسان آخر تجهيله!
- حبيب بن الزبير بن مشكان الهلالي، وقيل الحنفي الأصبهاني، روى عنه شعبة، وعمر بن فروخ يباع الأقتاب، قال أحمد: ما أعلم إلا خيراً، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث، ما أعلم أحداً حدث عنه إلا شعبة، وحديثه مستقيم، وقال النسائي: ثقة، وصحح الترمذي حديثه: "قريش ولالة الناس"^(١٧٠)، وقال علي بن المديني: هو رجل مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الآجري عن أبي داود: ثقة أصله مدني كان بالبصرة^(١٧١).
- حمزة بن أبي محمد المدني، روى عنه حاتم بن إسماعيل، قال أبو زرعة: لين، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث لم يرو عنه غير حاتم، له في الترمذي حديث واحد^(١٧٢)؛ فهذا الراوي قد عرفه أبو زرعة وأبو حاتم وضعفوه مع أنه لم يرو عنه إلا واحد، وليس له من الحديث إلا واحد، فعلى أي أساس ضعفوه، هل لمجرد كونه لم يرو عنه إلا واحد؟ أم أنهم اطلعوا على شيء آخر جعلهم يتوصلون به لمعرفة حاله والحكم عليه بما يليق به! بالتأكيد أنهم عرفوا الراوي، ونظروا في حديثه، ولم يضعفوه لأنه من الوجدان، ومن عرفه الأئمة سواء بالتضعيف أو التوثيق لا يصح ولا يستقيم وصفه بالجهالة، وإلا كان هذا تشكيكاً في علم هؤلاء الأئمة وفي

(١٦٧) ذكر السخاوي في فتح المغيث أن جون قد روى عنه غير الحسن البصري، والله أعلم (٥٣/٢).

(١٦٨) ينظر: تهذيب التهذيب (١٢٢/٢).

(١٦٩) ينظر: تهذيب التهذيب (١٤٨/٢).

(١٧٠) أخرجه الترمذي في جامع، أبواب الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٨٣/٤) ح (٢٢٢٧)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

(١٧١) ينظر: المصدر السابق (١٨٣/٢).

(١٧٢) ينظر: المصدر السابق (٣٢/٣).

أمانتهم وحفظهم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبالتالي التشكيك في كثير من السنة النبوية، مما يترتب عليه مفسد عظيمة، وقد قال الحافظ ابن كثير: ((أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مُسَلِّماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، وإطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكاً، أو كذاباً أو نحو ذلك. فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم))^(١٧٣)؛ وقال الذهبي: ((ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأ، وأشدهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزته فتندم، ومن شدَّ منهم فلا عبرة به؛ فخل عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لو لا الحفاظ الأكابر لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع فإنها هو بسيف الإسلام، وبلسان الشريعة، وبجاء السنة، وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، فنعوذ بالله من الخذلان))^(١٧٤).

فهؤلاء الأئمة النقاد هم من اجتمعت فيهم شروط إتقان هذه الوظيفة الجليلة من علوم ومعارف، ومن ديانة وأمانة، علمت الأمة أنهم باجتماع هذه الشروط فيهم وبواقع نقدهم الذي ملأ المكتبة الإسلامية أنهم قد أصابوا الإنصاف والعدل في الغالب الأعم من أحكامهم، ولذلك اعتمدوا نقدهم هذا، واحتكموا إليه^(١٧٥). والله تعالى أعلم.

- عاصم بن عمرو، ويقال عمر، حجازي مدني، روى عن علي، وعنه عمرو بن سليم الزرقي، قال ابن خراش: لم يرو عنه غيره، وقال علي بن المديني: ليس بمعروف، لا أعرفه إلا في أهل المدينة، وقال النسائي: عاصم بن عمر ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. روى له الترمذي^(١٧٦) والنسائي^(١٧٧) حديثاً واحداً في فضل المدينة وصححه الترمذي^(١٧٨).

(١٧٣) الباعث الحثيث (ص ٢١٤).

(١٧٤) سير أعلام النبلاء (١١/ ٨٢).

(١٧٥) ينظر: عقلانية منهج المحدثين في التحقق من عدالة الرواة للشيخ حاتم العوني (ص ٨٩).

(١٧٦) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب المناقب، (٦/ ٢٠٠) ح (٣٩١٤)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(١٧٧) أخرجه النسائي في السنن الكبير، كتاب المناسك (٤/ ٢٥٥) ح (٤٢٥٦).

(١٧٨) ينظر: تهذيب التهذيب (٥/ ٥٤).

- عبد الرحمن بن نمر اليحصبي، لم يرو عنه سوى الوليد بن مسلم، ضعفه يحيى بن معين؛ وقال أبو حاتم وغيره: ليس بالقوي، وقال دحيم: صحيح الحديث، وقال الآجري عن أبي داود: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: من ثقات أهل الشام ومتقنيهم^(١٧٩)؛ فالملاحظ هنا أن هذا الراوي لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، ومع ذلك لم يوصف بالجهالة، بل عُرف واختُلف فيه.

- عمرو بن خزيمة، قال الذهبي: لم يرو عنه سوى هشام بن عروة، لكنه قد وثق^(١٨٠). فاستدراك الذهبي هنا يدل على أن من وثق من الوجدان فقد ارتفعت جهالته.

- عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، حدث عن أبيه بحديث "إن الرجل ليتكلم بالكلمة"^(١٨١)، رواه أبوه عن بلال بن الحارث المزني، لم يرو عنه غير ولده محمد بن عمرو، وصحح الحديث الترمذي^(١٨٢).

- محمد بن عكرمة بن عبد الرحمن المخزومي، قال الذهبي: وثق، لم يرو عنه سوى إبراهيم بن سعد^(١٨٣).

- نبيح بن عبد الله العنزي، أبو عمرو الكوفي، قال أبو زرعة: ثقة، لم يرو عنه غير الأسود بن قيس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وذكره علي بن المديني في جملة المجاهدين الذين يروي عنهم الأسود بن قيس، وصحح الترمذي حديثه، وكذلك ابن خزيمة وابن حبان والحاكم^(١٨٤).

- يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، قال أبو زرعة: ثقة لم يرو عنه إلا أسامة بن زيد، وقال النسائي: مشهور الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٨٥)؛ فهل يستقيم أن نصف من وصفه النسائي بأنه مشهور الحديث أن نقول أنه مجهول!

(١٧٩) ينظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٥٩٥)؛ تهذيب التهذيب (٦/ ٢٨٧).

(١٨٠) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٥٨).

(١٨١) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الزهد (٤/ ١٤٩)، ح (٢٣١٩)، وقال هذا حديث حسن صحيح.

(١٨٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٨١).

(١٨٣) المصدر السابق (٣/ ٦٥٠).

(١٨٤) ينظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٧).

(١٨٥) ينظر: المصدر السابق (١١/ ٣٩١).

الملاحظ من هذه الأمثلة وغيرها الكثير - تركتها خشية الإطالة - أن النقاد قد وثقوا أو ضعفوا وعرفوا من لم يرو عنه إلا واحد، ومن ليس له إلا حديث واحد، وهذا منهجٌ عام لجميع هؤلاء النقاد، لم يختص به هؤلاء الأئمة فقط حتى يُتهموا بأنهم قد تساهلوا في توثيق هؤلاء الرواة، بل وجدنا أن أئمةً جهابذة قد فعلوا ذلك، وصححوا أحاديثهم كما تقدم؛ مثل البخاري، وأبي زرعة، وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم، والدارقطني، وأبي داود، والترمذي، والحاكم، وابن ماجه وابن خزيمة؛ رحمهم الله جميعاً، وقد قال ابن الملقن في اعتراضه على ابن حزم في تضعيفه حديثاً بسبب راوٍ لم يرو عنه إلا واحد - وذكر تصحيح الترمذي وابن حبان بروايته له في صحيحه والحاكم أيضاً -: ((وأما أبو محمد بن حزم فقال: لا يصح؛ لأنه لم يروه إلا ثعلبة بن عباد العبدي وهو مجهول، وكأنه تبع في ذلك ابن المديني؛ فإنه قال: الأسود بن قيس يروي عن مجاهيل. وهو راوي هذا الحديث عنه، ولا يحضرنى روى عنه غيره، لكن ذكره ابن حبان في "ثقاته"، وتصحيح الأئمة الماضين لحديثه يرفع عنه الجهالة))^(١٨٦). فلا يصح بعد ذلك أن يقال أن هؤلاء الأئمة قد تساهلوا في توثيق المجاهيل، لأن من عرفوه ووثقوه لا يصح إطلاق لفظ الجهالة عليه لكونه لم يرو عنه إلا واحد فقط، وقد قال ابن حجر في ترجمة "أحمد بن نفي السكوني الكوفي": روى عن حفص بن غياث وعنه النسائي وقال: "لا بأس به"؛ قال المزي: "ذكره ابن عساكر، ولم أقف على روايته عنه" وقال الذهبي: "مجهول"، قال ابن حجر: "قلت: بل هو معروف، يكفيه رواية النسائي عنه"^(١٨٧)؛ فانظر كيف اكتفى ابن حجر رحمه الله في التعريف بهذا الراوي وتوثيقه برواية النسائي عنه فقط، ثم يأتي بعد ذلك من يقول إن النسائي يوثق المجاهيل! هذا لا يستقيم أبداً، ونحن نعرف مكانة النسائي في الجرح والتعديل وتشدده في الرجال.

فليس كل من لم يرو عنه إلا واحد مجهولاً؛ وإلا كان هذا الوصف قائماً على جميع هؤلاء الأئمة النقاد السابق ذكرهم المتقدم منهم والمتأخر، وهذا غير صحيح، وقد فهم هذا الأمر الأئمة المتأخرون عن المتقدمين منهم، حيث قال السخاوي: ((وبالجملة فرواية إمام ناقل للشريعة لرجل ممن لم يرو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج كافية في تعريفه وتعديله))^(١٨٨)؛ وقال في

(١٨٦) البدر المنير (٥/١٢٩).

(١٨٧) ينظر: تهذيب التهذيب (١/٨٨).

(١٨٨) فتح المغيب للسخاوي (٢/٥٣).

موضع آخر في الاختلاف في حكم من لم يرو عنه إلا واحد: ((وخص بعضهم القبول بمن يركبه مع رواية الواحد أحد من أئمة الجرح والتعديل، واختاره ابن القطان في بيان الوهم والإيهام، وصححه شيخنا -يقصد ابن حجر-، وعليه يتمشى تخريج الشيخين في صحيحيهما للجماعة أفردهم المؤلف -يقصد العراقي- بالتأليف)) (١٨٩).

وهذا هو ما اختاره ابن القطان ونصَّ عليه، حيث قال: ((ولا يضر الثقة أن لا يروي عنه إلا واحد)) (١٩٠)؛ وهذا يؤكد أيضا مسألة علاقة العدد برفع الجهالة التي تم ذكرها سابقا في المبحث الأول، وما هو الجواب الصحيح في هذه المسألة (١٩١)، وكذلك يجب النظر إلى مراتب الرواة عن الراوي حتى أستطيع أن أحكم عليه بما يليق بدرجة (١٩٢).

أضف إلى هذه الأدلة دليلا آخر من كلام الشيخ العلمي نفسه، وهو قوله بعد أن ذكر النسائي وابن معين: ((وآخرون غيرهم))، فقله: "وآخرون غيرهم"، دليل على أن هذا الأمر ليس خاصا بهؤلاء الأئمة الذين ذكرهم، فكيف خصصهم هو بهذا!

٢- أن من الرواة من لهم أكثر من راويين وقد جهَّلهم النقاد، ومن أمثلة ذلك:

- أزهري بن راشد الكاهلي، روى عنه مروان بن معاوية الفزاري، وعطاء بن مسلم الخفاف، قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: مجهول (١٩٣).

- إسحاق بن أسيد -بالفتح- الأنصاري، أبو عبد الرحمن، روى عنه حيوة بن شريح، والليث، وابن لهيعة ويحيى بن أيوب وغيرهم، قال أبو حاتم: شيخ ليس بالمشهور ولا يشغل به. وقال أبو أحمد ابن عدي: "مجهول"، وقال يحيى بن بكير: "لا أدري حاله"، حكاه عنه أبو العرب الصقلي، وقال الحاكم أبو أحمد في الكنى: "مجهول، ولم أجده في الكامل لابن عدي ترجمة، بل ذكره النباتي في ذيل الكامل وحكى أن الأزدي قال فيه: منكر الحديث تركوه" (١٩٤).

(١٨٩) المصدر السابق (٢/ ٥٠).

(١٩٠) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٣٩٥).

(١٩١) ينظر: المطلب الرابع من المبحث الأول.

(١٩٢) ينظر: المطلب الخامس من المبحث الأول.

(١٩٣) ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٢٠١).

(١٩٤) ينظر: المصدر السابق (١/ ٢٢٧).

- إسماعيل بن قيس، أبو سعد القيسي البصري، روى عنه معن بن عيسى، وعبيد الله بن عمر القواريري، وموسى بن إسماعيل، قال أبو حاتم: مجهول ليس بالمشهور، وقال غيره: صالح الحديث (١٩٥).
- الحسن بن بكر بن عبد الرحمن المروزي، روى عنه الترمذي وزكرياء بن يحيى بن بشر بن أعين وأحمد ابن محمد بن عباد الجوهري ومحمد بن عبد الملك بن أبي مروان العثماني، قال مسلم: مجهول (١٩٦).
- الحسين بن عبد الرحمن أبو علي الجرجاني، روى عنه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد بن علي الأبار وجعفر الفريابي وقاسم المطرز ومحمد بن إسحاق السراج وغيرهم، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: مجهول (١٩٧). فهذا الراوي قد روى عنه جماعة من المحدثين ومع ذلك قال فيه أبو حاتم مجهول.
- الحسين بن عيسى بن مسلم الحنفي، أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عنه عثمان بن أبي شيبة وإسحاق ابن موسى الأنصاري وأبو كريب وأبو همام وأبو سعيد الأشج، قال البخاري: مجهول، وحديثه منكر (١٩٨).
- حماد بن عبد الرحمن الكلبي، أبو عبد الرحمن، روى عنه الوليد بن مسلم وصالح بن محمد الترمذي وهشام بن عمار؛ وقال أبو زرعة: يروي أحاديث مناكير، وقال أبو حاتم: شيخ مجهول منكر الحديث، ضعيف الحديث، وقال ابن عدي: قليل الرواية (١٩٩).
- زياد بن ميناء، روى عنه جعفر بن عبد الله بن الحكم والحارث بن فضيل. قال ابن المديني: مجهول لا أعرفه، وإسناده صالح يقبله القلب، ورب إسناد ينكره القلب، وذكره ابن حبان في الثقات (٢٠٠).

(١٩٥) ينظر: ميزان الاعتدال (١/٢٤٦).

(١٩٦) ينظر: تهذيب التهذيب (٢/٢٥٧).

(١٩٧) ينظر: تهذيب التهذيب (٢/٣٤٢).

(١٩٨) ينظر: المصدر السابق (٢/٣٦٤).

(١٩٩) ينظر: المصدر السابق (٣/١٨).

(٢٠٠) ينظر: المصدر السابق (٣/٣٨٧).

يظهر من خلال هذه الأمثلة التطبيقية أن التقسيم الجامد للراوي المجهول -وهو أن من روى عنه واحد فهو مجهول في كل الأحوال ولا تقبل روايته، وأن من روى عنه اثنان فقد ارتفعت جهالته- الذي استقر عند الشيخ العلمي غير صحيح، فصنيع العلماء وواقع تطبيقاتهم يخالف ذلك كما هو واضح، فربما يكون قد روى عن الراوي جماعة من الرواة ولكنه ما زال في حيز الجهالة بالنسبة لهؤلاء النقاد؛ فهل نقول أن هؤلاء النقاد قد تساهلوا في تجهيل المعروفين! فهذا منهجٌ عام عمل عليه النقاد، وليس خاصاً ببعض المتقدمين كما قال الشيخ العلمي؛ بل إن الأئمة النقاد ينظرون إلى الراوي وإلى القرائن المختلفة به فيحكمون عليه بما يليق بحاله، سواء روى عنه واحد أو أكثر من واحد، وهذا يُظهر لنا أن حمل كلام العلماء على قسم معين من أقسام الجهالة خطأ، لأنه لم يكن عندهم هذا التقسيم الجامد للمجهول، كما يظهر أيضاً أن المتقدمين يطلقون المجهول على أقسامه الثلاثة بمعانيها المختلفة، فقد يطلقون المجهول ويريدون به مجهول العين، وقد يطلقون المجهول ويريدون به مجهول الحال، وقد يطلقون المجهول ويريدون به المستور^(٢٠١). والله تعالى أعلم.

• إن توثيق الناقد للراوي لا يكون فقط بناءً على المشاهدة، بل إن هناك ما يقوم مقام ذلك^(٢٠٢) إذا تعذرت الخبرة الباطنة بحاله، وهي القرائن المختلفة بالراوي، مثل علو طبقته بأن يكون من التابعين أو أتباعهم، واستقامة حديثه، وهذا هو منهج المحدثين عامة فيمن تقادم العهد بهم، وليس خاصاً بهؤلاء الرواة الذين ذكرهم العلمي، والدليل على ذلك تطبيقاتهم العملية كما سبق بيانها، إضافة إلى ذلك أن الأمثلة التي استدلت بها العلمي على تساهل هؤلاء الأئمة في توثيق المجاهيل هي أكبر دليل على أن هذا كان منهجَ عامة المحدثين من العلماء، فقد ذكر الشيخ ستة من الرواة استدلت بهم على منهج ابن معين والنسائي في توثيق المجاهيل، ثلاثة منهم لابن معين وثلاثة للنسائي، وهم كالتالي:

(٢٠١) شرح مقدمة ابن الصلاح للشيخ حاتم الشریف، قسم الصوتيات، موقع فضيلة الشيخ الخاص به على الشبكة العنكبوتية.

(٢٠٢) ينظر: الجهالة عند المحدثين للبرادعي (ص ١٥٣).

أولاً: الرواة الذين استدل بهم على منهج ابن معين في توثيق المجاهيل:

١ - الأسقع بن الأسلع، بصري، وثقه ابن معين^(٢٠٣)، وقد ذكر ابن أبي حاتم توثيق ابن معين له^(٢٠٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢٠٥)؛ وقال الذهبي: ((ما علمت روى عنه سوى سويد بن حجير الباهلي، وثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يُعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل))^(٢٠٦)؛ فهذا هو الأصل الذي جعله الشيخ العلمي جامداً ثابتاً لا يتغير ولا يتبدل حتى مع توثيق الأئمة -وهو أن كل الوجدان مجاهيل على الأحوال كلها- مما جعله يهتمهم بتوثيق المجاهيل، وهذا غير صحيح، فقد خرج الراوي من دائرة الجهالة بتوثيق ابن معين له، وإقرار بقية الأئمة بتوثيقه كابن أبي حاتم والذهبي وابن حجر؛ ولو افترضنا أن الراوي مجهول فهناك القرائن التي تجعلنا نحكم له بالعدالة الظاهرة، لأن غالب هؤلاء الرواة هم من طبقة التابعين وأتباعهم، وقد قال الذهبي: ((وأما المجهولون من الرواة؛ فإن كان من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ))^(٢٠٧).

٢ - الحكم بن عبد الله المصري البلوي، قال ابن أبي حاتم: ((ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى ابن معين أنه قال: الحكم بن عبد الله البلوي ثقة))^(٢٠٨)، وقد ذكر المزي توثيق ابن معين له عن إسحاق بن منصور أيضاً^(٢٠٩)، إلا أنني بعد البحث لم أقف على هذا الراوي في تواريخ ابن معين، وقال الذهبي في ديوان الضعفاء: ((مجهول))^(٢١٠)، وقال في ميزان الاعتدال: ((روى عنه يزيد ابن أبي حبيب وحده، ولا يعرف، لكن هذا وثقه يحيى بن معين، ويقال عبد الله بن الحكم، وهو أصح))^(٢١١)، وقد قال محقق كتاب الميزان بشار عواد في الحاشية: ((قد عرفه

(٢٠٣) ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (١/٦٥).

(٢٠٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/٣٤٤).

(٢٠٥) ينظر: الثقات لابن حبان (٤/٥٧).

(٢٠٦) ميزان الاعتدال للذهبي (١/٢١٣)؛ وانظر: تهذيب التهذيب (٣/٢٥٨).

(٢٠٧) ديوان الضعفاء (ص٤٧٨).

(٢٠٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/١٢٢).

(٢٠٩) تهذيب الكمال (٧/١٠٧).

(٢١٠) ديوان الضعفاء (ص٩٧).

(٢١١) ميزان الاعتدال للذهبي (١/٥٢٨).

يحيى بن معين ووثقه فانفتت جهالته^(٢١٢)، وقال ابن حجر: ((روى عن علي بن رباح، وعنه يزيد ابن أبي حبيب، قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة، وهكذا سماه أبو عاصم عن حيوة، عن يزيد ابن أبي حبيب، وقال الليث وعمرو بن الحارث والمفضل بن فضالة وغيرهم عن يزيد ابن أبي حبيب، عن عبد الله بن الحكم، وهو الصحيح، قال أبو بكر النيسابوري: كان أبو عاصم يضطرب فيه، وأهل مصر أعلم به))^(٢١٣)، وقد ذكر السيوطي توثيق ابن معين له في كتابه "حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة"^(٢١٤).

إن تواتر هؤلاء العلماء بذكر توثيق ابن معين للراوي يُعد كافياً في إثبات ذلك له وقبوله من إمام عالم بالرجال وأحوالهم كابن معين، فبأي حق ردَّ الشيخ العلمي توثيق ابن معين له!

٣- وهب بن جابر الخيواني الهمداني الكوفي، قال عنه ابن معين: ثقة^(٢١٥). وذكره البخاري في التاريخ الكبير وقال: يُعد في الكوفيين^(٢١٦)، وقال العجلي: ((كوفي تابعي ثقة))^(٢١٧)، وذكر ابن أبي حاتم توثيق ابن معين له^(٢١٨)، وقال عبد الله عن أبيه أحمد بن حنبل: ((سمعت أبي يقول: وهب بن جابر الخيواني حدث عنه أبو إسحاق))^(٢١٩). وقال ابن كثير: ((روى عن عبد الله بن عمرو حديث: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»^(٢٢٠)، وسمع منه قصة يأجوج ومأجوج، وعنه: أبو إسحاق الهمداني فقط، قال علي ابن المديني والنسائي: مجهول... وذكره ابن حبان في الثقات^(٢٢١)))^(٢٢٢)؛ وقد ذكر ابن عساكر في تاريخ دمشق بسنده عن ابن أبي حاتم عن

(٢١٢) المصدر السابق (١/ ٥٢٨).

(٢١٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٤٣٠)؛ وقد ذكره ابن حجر في التقريب ولكنه لم يذكر رتبته (ص ١٧٥).

(٢١٤) (١/ ٢٥٧).

(٢١٥) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص ٢٢١).

(٢١٦) التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (٨/ ١٦٣).

(٢١٧) الثقات للعجلي (٢/ ٣٤٤).

(٢١٨) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص ٢٢١).

(٢١٩) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٤/ ٩٨).

(٢٢٠) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة (٢/ ٥٩) ح (١٦٩٢).

(٢٢١) الثقات لابن حبان (ص ١٠٠٩).

(٢٢٢) التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل (٢/ ١٣١).

أبيه قوله: ((وهب بن جابر الخيواني كوفيٌّ تابعي ثقة))^(٢٢٣)، وقال الذهبي: ((لا يكاد يعرف، تفرد عنه أبو إسحاق))^(٢٢٤)، وقال ابن حجر: مقبول من الرابعة^(٢٢٥).
ويكفي هذا الراوي رواية الإمام أبي إسحاق السبيعي عنه في معرفة حاله، فهي من القرائن القوية التي تجعلنا نطمئن إلى حاله، بغض النظر عن توثيق ابن معين له، وإقرار بقية هؤلاء النقاد الذين ذكروه بذلك.

ثانياً: الرواة الذين استدلل بهم على منهج النسائي في توثيق المجاهيل:

- رافع بن إسحاق مولى أبي أيوب الأنصاري، قال مالك عن إسحاق: هو مولى الشفاء^(٢٢٦)، وقال البخاري: ((يُعَدُّ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ))^(٢٢٧)، وقال العجلي: ((مدنيٌّ تابعي ثقة))^(٢٢٨)، وقال ابن عبد البر: ((وهو من تابعي أهل المدينة ثقة فيما نقل وحمل، وحديثه هذا حديث متصل صحيح))^(٢٢٩)؛ وقال المزي: ((روى عن: أبي أيوب الأنصاري، وأبي سعيد الخدري، وروى عنه: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات^(٢٣٠)))^(٢٣١). وقال مغلطاي: ((ذكره ابن خلفون في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه؛ وقال أبو عمر بن عبد البر في كتاب التمهيد: هو من تابعي أهل المدينة، ثقة فيما نقل، والشفاء امرأة صحابية قرشية، وهي أم سليمان بن أبي خيثمة؛ وقال أحمد بن صالح: تابعي ثقة. وذكره ابن خلفون في كتاب الثقات؛ وقال مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة: رافع بن

(٢٢٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٣/٣٥٥).

(٢٢٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/٣٣).

(٢٢٥) تقريب التهذيب (ص ٥٨٤).

(٢٢٦) التاريخ الكبير للبخاري (٣/٣٠٥).

(٢٢٧) المصدر السابق (٣/٣٠٥).

(٢٢٨) الثقات للعجلي (ص ١٥١).

(٢٢٩) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/٣٠٣).

(٢٣٠) الثقات لابن حبان (ص ٥٨٦).

(٢٣١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/٢٠).

إسحاق مولى الشفاء، ويقال له مولى أبي أيوب)) (٢٣٢). وذكر الذهبي في الكاشف توثيق النسائي له (٢٣٣)، وقال ابن حجر في التقریب: ثقة من الثالثة (٢٣٤).

فهذا الراوي قد عرفه العلماء، ووثقوه، وقبلوا توثيق النسائي له، فلماذا لم يقبل المعلمي رحمه الله توثيقه؟! ووصفه بالجهالة! ووصف النسائي بالتساهل في توثيق المجاهيل!

- أبو كثير الزبيدي الكوفي، اسمه: زهير بن الأقرم، قال المزي: ((وقيل: عبد الله بن مالك، وقيل: جهمان، وقيل: إنها اثنان. روى عن: الحسن بن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعلي بن أبي طالب، ورجل من الأزد له صحبة. وروى عنه: عبد الله بن الحارث الزبيدي. وقال أبو عبيد الآجري: سئل أبو داود عن أبي كثير الزبيدي فقال: جهمان. وقال في موضع آخر: سألت أبا داود عن أبي كثير الزبيدي أعني عبد الله بن مالك، فقال: روى عنه عمرو بن مرة. وقال النسائي: زهير بن الأقرم ثقة. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات (٢٣٥)، قال العجلي: كوفي، تابعي، ثقة (٢٣٦)، روى له البخاري في كتاب "أفعال العباد"، وأبو داود، والترمذي، والنسائي)) (٢٣٧).

قال محقق كتاب "تهذيب الكمال" الدكتور بشار عواد في الحاشية تحت ترجمة الراوي: ((وزعم ابن القطان أنه مجهول، وتعقبه الذهبي في الميزان فقال: "وهذا خطأ، بل الرجل مشهور موثق" (٤/ الترجمة ١٠٥٣٥))؛ وأعتقد أن محقق الكتاب قد وهم فيه، لأن هذا الكلام المذكور للذهبي هو تحت ترجمة أبي كبشة السلوي، وليس أبا كثير، كما قد ورد اسمه في الميزان أبو كبير وليس أبا كثير، فقال الذهبي عند ترجمة رقم ١٠٥٣٥: ((أبو كبشة السلوي عن سهل بن الحنظلية؛ قال عبد الحق: مجهول؛ وهذا خطأ، بل الرجل مشهور موثق؛ روى أيضاً عن ثوبان، وعبد الله بن عمرو بن العاص. روى عنه أبو سلام مطور، وربيعة القصير، وحسان بن عطية،

(٢٣٢) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٣١٠).

(٢٣٣) الكاشف (١/ ٣٨٩).

(٢٣٤) تقریب التهذيب (ص ٢٠٤).

(٢٣٥) الثقات لابن حبان (ص ٦٠٥).

(٢٣٦) الثقات للعجلي (ص ١٦٦).

(٢٣٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٤/ ٢٢٠).

(٢٣٨) المرجع السابق (٣٤/ ٢٢٠).

وغيرهم؛ واحتج به البخاري، ولا يعرف اسمه، هو شامي^(٢٣٩)؛ وقد ترجم لزهير بن الأقرم في ميزان الاعتدال فقال: ((أبو كبير الزبيدي، يقال زهير، وقيل جمهان، عن عبد الله بن عمرو، ما حدث عنه سوى عبد الله بن الحارث الزبيدي، وثقه العجلي والنسائي، وكأنه مات في خلافة عبد الملك))^(٢٤٠).

كما ترجم له أيضًا في تاريخ الإسلام فقال: ((أبو كثير الزبيدي الكوفي زهير بن الأقرم، وقيل: عبد الله ابن مالك، وقيل: جمهان، وقيل: هما رجلان، روى عن: علي، والحسن بن علي، وابن عمر، وعبد الله ابن عمرو. وعنه: عبد الله بن الحارث الزبيدي المؤدب. وثقه النسائي))^(٢٤١)، ولم يزد على هذا الكلام في ترجمته، فدل على أنه غير أبي كبشة؛ كما أني لم أجد من جهل زهير بن الأقرم، فقد ذكره ابن أبي حاتم وسكت عن حاله ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، فقال فيه: ((زهير بن الأقرم، كوفي، قال: خطبنا الحسن ابن علي؛ وروى عن ابن عمر، روى عنه عبد الله بن الحارث، سمعت أبي يقول ذلك))^(٢٤٢).

وعلى كل فقد عرفه البخاري وغيره من المتقدمين، فقال فيه البخاري: ((يُعدُّ في الكوفيين))^(٢٤٣)، وقد ذكره الإمام مسلم في الكنى والأسماء فقال: ((أبو كثير زهير بن الأقرم الزبيدي، عن الحسن بن علي وعبد الله ابن عمرو، روى عنه عبد الله بن الحارث))^(٢٤٤).

كما ذكره ابن أبي حاتم في العلل بعد أن ذكر حديثه وقال: ((قيل لأبي زرعة: أيها أصح؟ قال: حديث زهير أصح وأشبه))^(٢٤٥).

وأخرج له الترمذي الحديث رقم (٣٤٨٢)، وقال: ((وهذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه))^(٢٤٦).

(٢٣٩) ميزان الاعتدال (٤/ ٥٦٤)؛ وانظر ترجمته في تاريخ الإسلام (٢/ ١٠٣٣).

(٢٤٠) المرجع السابق (٤/ ٥٦٥)، ورقم الترجمة (١٠٥٣٧).

(٢٤١) تاريخ الإسلام (٢/ ١٠٣٣).

(٢٤٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٥٨٦).

(٢٤٣) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٤٢٨).

(٢٤٤) الكنى والأسماء للإمام مسلم (٢/ ٧٠٢).

(٢٤٥) علل الحديث لابن أبي حاتم (٥/ ٤٢٧).

(٢٤٦) سنن الترمذي (٥/ ٥١٩).

وقال ابن الأثير بعد ذكر حديثه: "إياكم والظلم" (٢٤٧): ((أخرجه أبو موسى، وقال: زهير تابع)) (٢٤٨).

وقال ابن حجر في الإصابة: ((زهير بن الأقرم: تابعي معروف)) (٢٤٩) وقال في التقریب: مقبول من الثالثة (٢٥٠).

فهذا الراوي الذي استدل به الشيخ العلمي على توثيق النسائي للمجاهيل لم أقف بعد البحث على من وصفه بالجهالة، -سوى الشيخ العلمي رحمه الله، والدكتور بشار عواد حين أخطأ في ترجمته-، بل كافة من ذكره من أهل العلم -المتقدم منهم والمتأخر- قد عرفوه، وذكروا من وثقه، وأخرج له الأئمة، وصححوا حديثه، كما هو واضح في ذكر ترجمته، فهل يُعد مجهولاً بعد هذا؟! والله تعالى أعلم.

- سعد بن سمرّة بن جندب الفزاري، يروي عن أبيه، روى عنه إبراهيم بن ميمون مولى آل سمرّة؛ ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وذكر رواية إبراهيم بن ميمون عنه، وكذلك رواية ابنه إسحاق، حيث قال: ((وقال لي ابن سلام: أخبرنا وكيع، عن إبراهيم بن ميمون أبي إسحاق، حجازي، مولى آل سمرّة، عن إسحاق بن سعد بن سمرّة بن جندب، عن أبيه، عن أبي عبيدة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بهذا)) (٢٥١)، كما وجدت رواية ابنه جعفر عنه أيضاً (٢٥٢)، فلا يُعد من الوجدان المجاهيل كما قال العلمي، بل وجدت له أكثر من راوٍ عنه، وقد ذكره ابن حبان في الثقات (٢٥٣)، وذكره أيضاً ابن قطلوبغا في كتابه "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة" (٢٥٤)، وقال ابن حجر: ((قال النسائي في التمييز: سعد بن سمرّة ثقة، وقال الحسيني: وثقه ابن حبان، كذا قال، وما رأيته في نسختي من ثقات ابن حبان)) (٢٥٥).

(٢٤٧) أخرجه أحمد في مسنده (٤٢٨/١١) ح (٦٨٣٧).

(٢٤٨) أسد الغابة (٣٢٢/٢).

(٢٤٩) الإصابة في تمييز الصحابة (٥٣٦/٢).

(٢٥٠) تقريب التهذيب (ص ٦٦٨).

(٢٥١) التاريخ الكبير للبخاري (٥٧/٤)؛ وينظر: تعجيل المنفعة (٢٩١/١).

(٢٥٢) ينظر: الكاشف (٢٩٤/١).

(٢٥٣) الثقات لابن حبان (ص ٦٢٥).

(٢٥٤) (٤٣٤/٤).

(٢٥٥) تعجيل المنفعة (٥٧٣/١).

بعد هذا البيان لا يسعني إلا أن أقول ما قاله الذهبي مشيراً إلى تشدد الإمام النسائي في التوثيق، وأنه لا يوثق الراوي بسهولة، وذلك عند كلامه على الراوي مالك بن دينار، بعد أن ذكر أن النسائي وثقه^(٢٥٦) حيث قال: ((ولا يلتفت إلى قول من قال هو من الصالحين الذين لا يحتج بحديثهم، فهذا النسائي قد وثقه وهو لا يوثق أحداً إلا بعد الجهد))^(٢٥٧).

فكيف يوثق النسائي الرجل وهو مجهول ولا يعرفه بالعدالة والضبط مع تشدده في التوثيق! وهو يضعف الأحاديث بسبب جهالة الرواة، فمن ذلك تضعيفه الحديث رقم: (١٤٤٣) في سننه الكبرى حيث قال بعد روايته: ((هذا حديث منكراً، لا نعلم أحداً رواه غير يونس بن سليم، ويونس بن سليم لا نعرفه))^(٢٥٨)، وقوله في تضعيف إسناد الحديث رقم: (٣١٤٢) بعد روايته له من طريق إسماعيل بن عبد الله: ((إسماعيل رجل مجهول لا نعرفه))^(٢٥٩)، وقوله في تضعيف إسناد الحديث رقم: (٨٩٤٧) بعد روايته له من طريق زائدة ابن أبي الرقاد الصيرفي: ((زائدة لا أدري ما هو؟ هو مجهول))^{(٢٦٠)(٢٦١)}.

ثم ذكر المعلمي مثالين آخرين لرواة وثقهم ابن معين وهم لا يُعرفون إلا في تلك الأحاديث التي رووها، فقال: ((وقد روى العوام بن حوشب عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبد الله ابن عمرو بن العاص حديثاً، ولا يُعرف الأسود وحنظلة إلا في تلك الرواية فوثقهما ابن معين؛ وروى همام عن قتادة عن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب حديثاً، ولا يُعرف قدامة إلا في هذه الرواية، فوثقها ابن معين مع أن الحديث غريب وله علل أخرى، راجع "سنن البيهقي" ج ٣ ص ٢٤٨))^(٢٦٢).

(٢٥٦) ينظر: اعتراضات الذهبي على النسائي وابن حبان في توثيق من لم يرو عنه سوى واحد ولا يوجد فيه توثيق لسواهما وبيان بطلان هذه الاعتراضات، عبد السلام عمران (ص ١٨٤).

(٢٥٧) المغني في الضعفاء (٢/ ٥٣٨).

(٢٥٨) السنن الكبرى (٢/ ١٧٠).

(٢٥٩) المصدر السابق (٣/ ٣٢٤).

(٢٦٠) المصدر السابق (٨/ ١٩٦).

(٢٦١) ينظر: اعتراضات الذهبي على النسائي وابن حبان في توثيق من لم يرو عنه سوى واحد ولا يوجد فيه توثيق لسواهما وبيان بطلان هذه الاعتراضات، عبد السلام عمران (ص ١٨٤).

(٢٦٢) التنكيل (١/ ١١٣).

وهؤلاء الرواة هم:

١ - الأسود بن مسعود العنزي البصري^(٢٦٣). ذكره البخاري في تاريخه^(٢٦٤)، وذكر ابن أبي حاتم توثيق ابن معين له^(٢٦٥)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٢٦٦)، وقال المزي: ((روى عن حنظلة بن خويلد، عن عبد الله ابن عمرو حديث: "تقتل عمارة الفئدة الباغية"، روى عنه: العوام بن حوشب، وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين: ثقة^(٢٦٧). روى له النسائي في "الخصائص" هذا الحديث الواحد))^(٢٦٨)، قال الذهبي: ((أسود بن مسعود، عن حنظلة، لا يدرى من هو، وعنه العوام بن حوشب، ذكره ابن حبان في تاريخه، وثقه ابن معين))^(٢٦٩). وقد تعقبه الحافظ ابن حجر بكلام شديد فقال: ((وهو كلام لا يسوى سماعه، فقد عرفه ابن معين، ووثقه، وحسبك))^(٢٧٠)، فتأمل أيها القارئ الكريم دفاع ابن حجر عن وثقه ابن معين وقد قيل فيه: "لا يدرى من هو" فقط! فكيف لو علم ابن حجر أن بعض علمائنا المعاصرين قد حكموا أيضًا على من وثقهم بأنهم متساهلون في توثيق المجاهيل!

٢ - حنظلة بن خويلد العنزي، ذكر ابن أبي حاتم توثيق ابن معين له^(٢٧١)، وقال المزي: ((روى عن: عبد الله ابن عمرو بن العاص قصة "عمار تقتله الفئدة الباغية"، روى عنه: الأسود بن مسعود العنزي. قال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين عن حنظلة بن خويلد، فقال: ثقة^(٢٧٢)، وذكره أبو حاتم ابن حبان في الثقات^(٢٧٣)))^(٢٧٤)، وكذلك ذكره ابن قطلوبغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة^(٢٧٥)، وقال ابن حجر: ثقة من الثالثة^(٢٧٦).

(٢٦٣) وفي التقريب و تهذيب التهذيب: العنزي البصري (١/ ٣٤٢).

(٢٦٤) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٤٤٨).

(٢٦٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٩٣).

(٢٦٦) الثقات لابن حبان (ص ١١٢٣).

(٢٦٧) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص ٦٥).

(٢٦٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٢٣١).

(٢٦٩) ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٢٤٨).

(٢٧٠) ينظر: حاشية تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد (٣/ ٢٣١)؛ تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٢).

(٢٧١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٢٤٠).

(٢٧٢) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص ٨٨).

(٢٧٣) الثقات لابن حبان (ص ٥٤١).

٣- قدامة بن وبرة العجيفي، البصري. روى عثمان الدارمي عن ابن معين أنه ثقة^(٢٧٧). قال عبد الله ابن أحمد: سمعت أبي يقول: ((يصح حديث سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «من ترك الجمعة عليه دينار، أو نصف دينار يتصدق به»؟ فقال: قدامة بن وبرة يرويه، لا يعرف))^(٢٧٨). وذكر ابن أبي حاتم توثيق ابن معين له^(٢٧٩)؛ وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"^(٢٨٠)، وذكر ابن عدي بسنده عن يحيى بن معين قوله: ثقة، وقال: ((سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: قدامة بن وبرة، عن سمرة لم يصح سماعه))^(٢٨١)، وقال الذهبي: ((لا يعرف، وثقه ابن معين، وقال البخاري: لا يصح سماعه يعني في المتخلف عن الجمعة يتصدق بدينار))^(٢٨٢). ثم قال في الكاشف: وثق^(٢٨٣). وقال ابن حجر: مجهول من الرابعة^(٢٨٤).

وجاهالة هذا الراوي عند بعض من لم يعرفه لا تضر، لأن هناك من عرفه، فتوثيق ابن معين له وإقرار أبي حاتم الرازي دليل على معرفتهم إياه، فمن كان عنده علم حجة على من لم يكن عنده علم^(٢٨٥)؛ وقد قال ابن المواق في رده على ابن القطان لقوله عن حسان بن عبد الله الضمري: ((لا يعرف)): ((وليس كذلك، فإنه معروف ثقة، والثقة لا يضره ألا يروي عنه إلا واحد. قال أبو مسلم صالح بن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي: حدثني أبي قال: وحسان بن الضمري شامي تابعي ثقة، وذلك لا يضره فيه أيضا قول من لم يعرفه: إنه غير مشهور، فمن علم أولى ممن لم يعلم، وأبو الحسن الكوفي أحد الأئمة في هذا الشأن))^(٢٨٦).

(٢٧٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧/ ٤٣٦).

(٢٧٥) (٦٢/ ٤).

(٢٧٦) تقريب التهذيب (ص ١٨٣).

(٢٧٧) تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (ص ١٩١).

(٢٧٨) موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٣/ ١٨٣).

(٢٧٩) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٢٧).

(٢٨٠) الثقات لابن حبان (ص ٨٩٤).

(٢٨١) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٨/ ٦٤٠).

(٢٨٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٨٦).

(٢٨٣) الكاشف (٢/ ١٣٥).

(٢٨٤) تقريب التهذيب (ص ٤٥٤).

(٢٨٥) توثيق العجلي، للشيخ حاتم الشریف (ص ٨٠).

(٢٨٦) بغية النقاد النقلة (١/ ٣٦).

وكذلك ابن معين من أئمة هذا الشأن المبرزين، بل هو إمام الجرح والتعديل على الإطلاق بلا منازعة، ويكفي هذا الراوي توثيق ابن معين له.

أضف إلى ذلك أن هذا الحديث الذي رواه قدامة بن وبرة قد أخرجه:

أبو داود في السنن برقم (١٠٥٣)، وابن ماجه في السنن برقم (١١٢٨)، والنسائي في السنن برقم (١٣٧٢)، وفي السنن الكبرى أيضا برقم (١٦٧٣ و ١٦٧٤)، وأبو داود الطيالسي برقم (٩٤٣)، وابن أبي شيبة برقم (٥٥٣٥)، وأحمد في المسند برقم (٢٠٠٨٧ و ٢٠١٥٩)، وابن خزيمة في صحيحه برقم (١٨٦١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم (٤٢٣٩)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٤٨٤)، وابن حبان في صحيحه برقم (٢٧٨٨ و ٢٧٨٩)، والطبراني في المعجم الكبير برقم (٦٩٧٩)، والحاكم في المستدرک برقم (١٠٣٥)، والبيهقي في السنن الكبرى برقم (٥٩٩٠)، والرويان في مسنده برقم (٨٥٤).

فهؤلاء الأئمة قد أخرجوه في كتبهم، من طرق، عن قتادة، عن قدامة بن وبرة، عن سمرة، به مرفوعاً، ولو أن فيه علة عدم السماع بين قدامة وسمرة؛ وقد قال ابن أبي حاتم في علل الحديث تحت قوله: "علل أخبار رويت في الجمعة": ((وسمعت أبي يقول: حديث سمرة، عن النبي ﷺ: "من ترك الجمعة فليتصدق بدينار" له إسناد صالح، همام يرفعه، وأيوب أبو العلاء يروي عن قتادة، عن قدامة بن وبرة، لا يذكر سمرة، وهو حديث صالح الإسناد))^(٢٨٧)، وقال الحاكم عقب تخرجه: ((هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرج لخلاف فيه لسعيد بن بشير وأيوب بن العلاء فإنهما قالوا: عن قتادة، عن قدامة بن وبرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسلاً))^(٢٨٨)، وقال الذهبي: صحيح^(٢٨٩). والله تعالى أعلم.

(٢٨٧) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٥٢٦)؛ قال البيهقي: أخبرنا أبو علي الروذباري، أنبأ أبو بكر بن داسة، أنبأ أبو داود، ثنا محمد بن سليمان الأنباري، ثنا محمد بن يزيد، وإسحاق بن يوسف، عن أيوب أبي العلاء، عن قتادة، عن قدامة بن وبرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من فاتته الجمعة من غير عذر فليتصدق بدرهم، أو نصف درهم، أو صاع حنطة، أو نصف صاع". السنن الكبرى، حديث رقم (٥٩٩١)، (٣/ ٣٥٢). كما وصله همام قال: نصف درهم أو درهم، خالفه في الحكم وقصر في الإسناد؛ أخرجه أبو داود برقم (١٠٥٤)؛ والبيهقي برقم (٥٩٨٩)، وقال: المتن فإنه يشهد بصحة رواية همام، وقد قال الإمام أحمد: همام عندي أحفظ من أيوب أبي العلاء. ينظر: سؤالات أبي عبيد الأجرى للإمام أبي داود السجستاني (ص ١١٨). وللاستزادة ينظر: الجامع لعلوم الإمام أحمد، خالد الرباط، سيد عزت (١٤/ ٣٤٢).

(٢٨٨) المستدرک على الصحيحين للحاكم (١/ ٤١٥).

وبعد ذكر كل هذه الأمثلة التطبيقية تتأكد صحة مقولة ابن عبد البر بعد ذكره لمن حكم بجهالة راو لكونه لم يرو عنه سوى راو واحد، حيث قال: ((وما أعلم لعبد الله بن عصمة جرحه إلا أن من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو مجهول عندهم، إلا أنني أقول إن كان معروفاً بالثقة والأمانة والعدالة فلا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد)) (٢٩٠).

يقول المعلمي: ((ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة، وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي، وهذا كله يدل على أن جلّ اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي، وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، نص على ذلك في "الثقات"، وذكره ابن حجر في "لسان الميزان" ج ١ ص ١٤ واستغربه، ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه، فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولم يبلغه ما يوجب طعنًا في دينه وثقه، وربما تجاوز بعضهم هذا كما سلف، وربما يبنون بعضهم على هذا حتى في أهل عصره)) (٢٩١).

خصّ المعلمي كلام الحافظ ابن حجر بالنقد، لأنه يرى أن من الأئمة من وافق ابن حبان في هذا الرأي والعمل، والحقيقة أن هذا استدلال عليه من كلامه هو نفسه، حيث قال: ((ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه)) فلماذا هو خالف هؤلاء الأئمة الكثيرين ونازعهم في دعواهم! فلو انفرد ابن حبان فقط بهذا العمل لقلنا أنه خطأ من ابن حبان وحده، ومخالفة لمنهج المحدثين منه وحده، ولكن عندما يوافق غيرهم من النقاد الجهابذة الكبار الذين لهم وزنهم ومكانتهم في هذا العلم نقول أن هذا هو عمل المحدثين وفق تطبيقاتهم، كما أنه يُكتفى بالحديث الواحد إذا كان مستقيماً، وليس كما قال المعلمي أنه لابد من كثرة الأحاديث حتى أحكم للراوي بالتوثيق، وقد قال البيهقي: ((وليس من شرط قبول الأخبار كثرة رواية الراوي عمن روى عنه، وإذا روى الثقة عمن لا ينكر سماعه منه حديثاً واحداً وجب قبوله وإن لم يرو عنه غيره)) (٢٩٢).

(٢٨٩) مختصر تلخيص الذهبي (١/ ٢٢٧).

(٢٩٠) الاستذكار (٦/ ٣٧٥).

(٢٩١) التنكيل (١/ ١١٣).

(٢٩٢) نقل العبارة عنه ابن الملّقن في البدر المنير (٩/ ٦٦٥)،

ثم يقول المعلمي رحمه الله: ((وكان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخا فسمع منه مجلسا، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلسا فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سأل عن الشيخ؛ وثقه، وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالا استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك، ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال: "ما كان به بأس" فحكى له عنه أحاديث تستنكر، فقال ابن معين: "فإن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب، وإلا فإني رأيت الشيخ مستقيماً". وقال ابن معين في محمد بن القاسم الأسدي: "ثقة، وقد كتبت عنه" وقد كذبه أحمد وقال: "أحاديثه موضوعة"، وقال أبو داود: "غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة").

هو هذا المثال الذي ضربه يشير إلى تساهل ابن معين في توثيق المجاهيل الذين لا يعرفهم، فيوثق من لم يعرف حاله ولم يخبره سوى خبرة يسيرة، أو لم يلقه إلا مرة واحدة؛ والحقيقة أن ابن معين حكم له بظاهر العدالة مع استقامة حديثه، وهذا المثال الذي استدل به قد ذكره ابن الجنيد في سؤالاته، فقال: ((قلت ليحيى: محمد بن كثير الكوفي؟ قال: "ما كان به بأس، كان قدم فنزل ثم عند نهر كم ذاك"، فظننت أنا أنه يعني نهر كرخايا، قلت: إنه روى أحاديث منكرات، قال: "ما هي؟" قلت: عن إسماعيل ابن أبي خالد، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير يرفعه: «نصر الله امرءاً سمع مقالتي فبلغ بها»، وبهذا الإسناد مرفوعاً: «اقرأ القرآن ما نهاك، فإذا لم ينهك فلست تقرأه»، فقال: "من روى عنه هذا؟"، فقلت: رجل من أصحابنا - أعني له: محمد بن عبد الحميد الحميدي -، فقال: "هذا عسى سمعه من السندي ابن شاهك، وإن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب، وإلا فإني رأيت حديث الشيخ مستقيماً" ((٢٩٣)). وهذه هي الرواية التي استدل بها المعلمي على عدم قبول من عرف بالعدالة الظاهرة واستنكر على ابن معين فعل ذلك.

والحقيقة أن الأصل فيمن عُرفت عدالته الظاهرة أنه عدل حتى يتبين للنقاد خلاف ذلك، كما حصل مع ابن معين في هذا المثال السابق، وتطبيقات الأئمة من خلال الأمثلة السابقة تبين أن الاكتفاء بالعدالة الظاهرة هو المنهج الصحيح فيمن تعذرت الخبرة الباطنة بأحواله (٢٩٤)، وهو الذي عليه عامة النقاد، كما أن هذا هو عمل صاحبي أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى البخاري ومسلم، حيث أخرجوا لكثير من الرواة الوجدان، وفي هذا يقول السخاوي مستدركا على ابن أبي

(٢٩٣) سؤالات ابن الجنيد (ص ٤٨٩).

(٢٩٤) ينظر: شرح موقظة الذهبي لفصيلة الشيخ حاتم الشريف (ص ٢٠٣).

حاتم الرازي في حكمه بجهالة راو روى عنه البخاري في صحيحه، وهو لم يرو عنه سوى راو واحد، ولا يوجد له توثيق لأحد أئمة الحديث سوى رواية البخاري عنه في صحيحه: ((معرفة البخاري به التي اقتضت له روايته عنه ولو انفرد بها كافية في توثيقه)) (٢٩٥).

والأمثلة في ذلك من الصحيحين كثيرة جداً، ولكن طبيعة هذا البحث التي تقتضي الاختصار وعدم الإطالة جعلتني أكتفي بهذا، فكثير من الرواة الذين حكم عليهم النقاد بلفظ من ألفاظ التعديل لم ينص أحد على عدالتهم الدينية، بل نظر النقاد إلى مجموع حال الواحد منهم، فإذا غلب على ظنهم أنه كان عدل الظاهر، ووجدوا أحاديثه مستقيمة، حكموا عليه بما يليق به بناء على مرتبته من الضبط (٢٩٦)، وهذا منهج عامة المحدثين كما سبق بيانه بالأمثلة.

وقد علق الشيخ الدكتور حاتم الشريف في شرحه على موقظة الذهبي عند قوله: ((وقولهم: "مجهول" لا يلزم منه جهالة عينه، فإن جهل عينه وحاله فأولى أن لا يحتجوا به، وإن كان المنفرد عنه من كبار الأئمة فأقوى لحاله، ويحتج بمثله جماعة كالنسائي وابن حبان)) (٢٩٧)؛ تعليقاً في غاية الأهمية، ربما لم يتنبه له إلا القليل من أهل العلم، حيث قال: ((وإنني أفرح بهذه العبارة؛ لأنها تدل على أن الاكتفاء بإثبات العدالة الظاهرة من رواية إمام ثبت، وأن من عرفت عدالته الظاهرة اكتفي بذلك فيه إذا تعذرت الخبرة الباطنة بأحواله، هو منهج احتوى عامة أهل العلم، من متساهلهم إلى متشددهم، لأنه قد سار عليه إمامان: أحدهما موصوف بالتشدد كالنسائي، والآخر وصف بالتساهل كابن حبان)) (٢٩٨).

■ الدليل الأخير الذي سأورده في هذا البحث هو من أحد كتب المعلمي يرحمه الله، والذي طبع ضمن مجموعة آثار الشيخ باسم "مجموع الرسائل الحديثية"، وقد جاء في هذه الرسائل مجموعة من الموضوعات تكلمت في جملتها عن الجرح والتعديل وما يتعلق به، فذكر في رسالة "الاستبصار في نقد الأخبار" مقالة بعنوان: "النظر في أحوال الرواة"، فذكر في الفصل الثاني عنواناً قال فيه: "التابعون"، وفي نهاية الفصل تناول موضوع: "من لم يُجرح من أهل القرون الثلاثة هل يكون عدلاً؟"، وقال في آخره: ((وتمام هذا البحث يأتي في الكلام على

(٢٩٥) فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٥١).

(٢٩٦) ينظر: الجهالة عند المحدثين للبرادي (ص ١٥٤).

(٢٩٧) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص ٧٩).

(٢٩٨) شرح موقظة الذهبي للشيخ حاتم الشريف (ص ٢٠٣).

المجهول إن شاء الله تعالى))^(٢٩٩)، إلا أنه عند فصل المجهول في رسالة أخرى بعنوان "أحكام الجرح والتعديل" لم يذكر حرفاً واحداً، واكتفى بوضع العنوان هكذا فقط -المجهول- وترك الصفحة بيضاء^(٣٠٠)، كما قال محققي الكتاب؛ فيظهر لي -والله أعلم- من فعله هذا ربما غموض مسألة المجهول لديه، لأنه كتب بعدها بقية الموضوعات وترك هذا الموضوع فقط. والله تعالى أجل وأعلم.



(٢٩٩) ينظر: مجموع الرسائل الحديثية ضمن مجموعة آثار الشيخ يرحمه الله (ص ٣٤).
(٣٠٠) ينظر: المرجع السابق (ص ٨٩).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فهذا ما تيسر لي من جهد في هذه المدة القصيرة التي عشت فيها مع مبحث مهم من مباحث علوم الحديث الشائكة والمتشعبة، وهو المجهول وما يتعلق به من أحكام، مما جعلني أقف على الكثير من أقوال أهل العلم وتطبيقاتهم ومصادرهم، وشروح علوم الحديث المتقدمة والمتأخرة والمعاصرة، مما وسع مداركي، وزاد علمي، فخرجت بحمد الله وكرمه بجمل من الفوائد والنتائج، وهي في إجمالها كما يلي:

- إن المتقدمين استخدموا مصطلح المجهول والمستور بمعناه اللغوي في الغالب.
- إن العدالة الباطنة تثبت بكل ما تطمئن النفس إليه، وبأي وسيلة كان هذا الاطمئنان.
- حمل كلام العلماء على قسم معين من أقسام الجهالة خطأ، لأنه لم يكن عندهم هذا التقسيم للمجهول، وبناءً عليه لا نستطيع أن نقول أن ابن معين أو النسائي تساهل في توثيق المجاهيل، لسعة دلالة المجهول عندهم.
- إن المجهول قد يُطلق عند المتقدمين مقرونًا بالضعف أو التوثيق، ولا يلزم من هذا التعارض.
- إن من وثقه إمامٌ معتبر في هذا الفن من أمثال يحيى بن معين والنسائي فقد ارتفعت عنه الجهالة، فلا يصح إطلاق لفظ مجهول عليه بعد توثيقه من هؤلاء الأئمة.
- إن التقسيم الثلاثي للمجهول هو التقسيم الأول والأدق لمطابقته واقع حال الرواة.
- إن عدد الرواة عن الراوي المجهول ليس هو المراد في ذاته لرفع الجهالة، وإنما حال الرواة عن الراوي المجهول، بالإضافة إلى القرائن المحتفة بكل راوٍ، والتي تعين على الكشف عن حاله.
- إن الخلاف في المذاهب المحكية في حكم المجهول خلاف غير حقيقي، ويخالف واقع تطبيقات المحدثين في كتبهم.
- إن من لم يرو عنه إلا واحد لا يلزم منه أن يكون مجهولاً، وأظهرت تطبيقات النقاد هذا جلياً، فقد وثقوا العدد الكبير من الرواة الذين ليس لهم إلا راوٍ واحد.
- إن الاكتفاء بالعدالة الظاهرة فيمن تعذرت الخبرة الباطنة به هو المنهج الصحيح الذي عمل به المحدثون والنقاد كافة.
- إن وصف هؤلاء الأئمة بالتساهل لا يستقيم ولا يصح أبداً، وقد أظهرت الأمثلة التطبيقية ذلك بجلاء.

- إن التشكيك في توثيق هؤلاء الأئمة يُعد تشكيكاً في قدر كبير من السنة النبوية، وهذا يترتب عليه مفسد عظمية.
 - ظهر من خلال هذا البحث خطأ الشيخ العلمي يرحمه الله ومن تابعه في وصف هؤلاء الأئمة بالتساهل، وهو خطأ المعذور، المجتهد المأجور بإذن الله تعالى.
 - وقد خرجت من هذا البحث أيضاً بموضوعات تستحق أن تدرس دراسة عميقة، منها:
 - تفسير العلمي للفظ "ثقة" عند ابن معين (دراسة تحليلية نقدية).
 - منهج الشيخ العلمي في نقد الرواة من خلال كتابه "الاستبصار في نقد الأخبار".
- هذا كان أهم ما توصلت له من نتائج، والله الحمد من قبل ومن بعد، وأسأله تعالى أن أكون قد وفقت في هذا العمل، فما كان من خطأ فمن نفسي، وما كان من صواب فمن هداية الله وتوفيقه، وأسأله سبحانه الإخلاص والقبول، وأن ينفعنا بما علمنا ولا يجعلنا من المحرومين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.



فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي ابن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، عدد الأجزاء: ٣.
٢. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، عدد الأجزاء: ٣.
٣. أساس البلاغة، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٢.
٤. الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ٩.
٥. أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٨.
٦. الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، (٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، الناشر: دار هجر، عدد الأجزاء: ١٤.
٧. اعتراضات الذهبي على النسائي وابن حبان في توثيق من لم يرو عنه سوى واحد ولا يوجد فيه توثيق لسواهما وبيان بطلان هذه الاعتراضات، عبد السلام عمران شعيب، مجلة الجامعة الأسمرية، المجلد ٣٢، العدد ١، ٢٠١٨م.
٨. إكمال تهذيب الكمال، علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي، (٧٦٢هـ)، المحقق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: ١٢.
٩. الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير، المحقق: أحمد محمد شاكر، عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، إشراف: د. علي محمد ونيس المشرف العلمي لمكتب الأجهوري، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ.
١١. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر ابن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر ابن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٩.
١٢. البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٢.
١٣. بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله، أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر بن خلف بن فرج بن صاف المراكشي المالكي المعروف بابن المواقي (المتوفى: ٦٤٢هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور محمد خرشافي، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٢.
١٤. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٦.
١٥. تاج العروس من جواهر القاموس الزبيدي محمد بن محمد تحقيق: مجموعة من المحققين دار الهداية.
١٦. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، عدد الأجزاء: ١.
١٧. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام الذهبي محمد بن أحمد تحقيق: عمر عبد السلام التدمري بيروت دار الكتاب العربي، الطبعة: الثانية ١٣١٣هـ-١٩٩٣م.
١٨. تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ)، الناشر: دار الباز، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، عدد الأجزاء: ١.
١٩. التاريخ الكبير، البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
٢٠. تاريخ بغداد وذبوله (تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الديلمي، للذهبي، ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي، الرد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار)، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب

- البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ، عدد الأجزاء: ٢٤.
٢١. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، عدد الأجزاء: ٨٠.
٢٢. تحرير المنقول في الراوي المجهول، محمد عمر بازمول، دار الإمام أحمد، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م.
٢٣. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦ م، عدد الأجزاء: ٢.
٢٤. تقريب التهذيب، ابن حجر، أحمد بن علي تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.
٢٥. التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٢٦. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ابن عبد البرأ يوسف بن عبد الله تحقيق: مصطفى ابن أحمد العلوي؛ محمد عبد الكبير البكري المغرب وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧ هـ.
٢٧. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى العلمي اليماني، تحقيق: علي محمد العمران، محمد أجهل الإصلاحي، (وقد طبع ضمن مجموعة آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي)، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ.
٢٨. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى العلمي اليماني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ.
٢٩. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، مع تحريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني، زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، عدد الأجزاء: ٢.
٣٠. تهذيب التهذيب ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، الهندأ دائرة المعارف النظامية، الطبعة: الأولى ١٣٢٦ هـ.
٣١. تهذيب الكمال في أساء الرجال، المزي، يوسف بن عبد الرحمن تحقيق: بشار عواد بيروت مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٣٢. توثيق العجلي، الشريف حاتم بن عارف العوني، وهو ضمن كتاب إضاءات بحثية في علوم السن النبوية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
٣٣. الثقات لابن حبان، أبو حاتم بن حبان (٣٥٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٥.
٣٤. الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التيمي البستي، المتوفى: ٣٥٤هـ، المحقق: مجموعة من العلماء تحت إدارة مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دار الفكر، بيروت، مصوراً من الطبعة الهندية، الطبعة: الأولى، من ١٩٧٣م إلى ١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ١٠.
٣٥. الجامع لعلوم الإمام أحمد، خالد الرباط، سيد عزت عيد [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٣٦. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة: الأولى، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.
٣٧. جمهرة اللغة ابن دريداً محمد بن الحسن تحقيق: رمزي بعلبكي بيروت دار الملايين، الطبعة: الأولى ١٩٨٧م.
٣٨. خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.
٣٩. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن، أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٤٠. الراوي المجهول، مفهومه، أنواعه، وأحكامه، محمد سعيد حوى، بحث محكم، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد ٦، المجلد ١٧، سنة النشر ٢٠٠٢م، الأردن.
٤١. سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ) المحقق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، محمد كامل قره بللي، عبد اللطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، عدد الأجزاء: ٥.
٤٢. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٤٣. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم

- عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، عدد الأجزاء: ٥.
٤٤. السنن الكبرى، البيهقي، أحمد بن الحسين تحقيق: محمد عبد القادر عطاء بيروت دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٤٥. السنن الكبرى، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٤٦. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عوف بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣ هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.
٤٧. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.
٤٨. سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٤٩. سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥ هـ)، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.
٥٠. سير أعلام النبلاء، الذهبي أحمد بن أحمد تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٥١. شرح اختصار علوم الحديث، إبراهيم اللاحم، وهي مجموعة أشرطة مفرغة، المكتبة الشاملة.
٥٢. شرح شرح علل ابن رجب، الشريف حاتم بن عارف العوني، قسم الصوتيات، موقع فضيلة الشيخ على الشبكة العنكبوتية.
٥٣. شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، المحقق: همام عبد الرحيم سعيد، دار النشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ٢.
٥٤. شرح مشكل الآثار الطحاوي أحمد بن محمد تحقيق: شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ.
٥٥. شرح مقدمة ابن الصلاح للشريف حاتم العوني، قسم الصوتيات، موقع فضيلة الشيخ على الشبكة العنكبوتية.

٥٦. شرح موقظة الذهبي، الشريف حاتم بن عارف العوني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
٥٧. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ ابن مَعْبَدَ التميمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٥٨. صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
٥٩. الضعفاء، أبو جعفر، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، العُقيلي الحجازي، لمحقق: قسم التحقيق بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، الطبعة: الأولى ٢٠١٣، عدد الأجزاء: ٤.
٦٠. ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز محمد العبد اللطيف، العبيكان للنشر، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م.
٦١. العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م، عدد الأجزاء: ٧.
٦٢. العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١١ م، عدد الأجزاء: ٣.
٦٣. العين الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي؛ وإبراهيم السامرائي دار ومكتبة الهلال.
٦٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة ، بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: ١٣
٦٥. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة ، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
٦٦. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٧. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م
٦٨. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، المتوفى: ٣٦٥ هـ، المحقق: مازن محمد السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ هـ، عدد الأجزاء: ١١.
٦٩. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٧٠. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣ هـ، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ.
٧١. الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
٧٢. لسان العرب، ابن منظور أحمد بن مكرم بيروت، دار صادر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤ هـ.
٧٣. لسان العرب، ابن منظور أحمد بن مكرم تحقيق: عامر أحمد حيدر بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٧٤. لسان الميزان ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تحقيق: دائرة المعارف النظامية بيروت مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة: الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.
٧٥. المجتبى من السنن = السنن الصغرى، النسائي، أحمد بن شعيب تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة حلب مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٧٦. مجموع الرسائل الحديشية للشيخ عبد الرحمن المعلمي، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
٧٧. المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والطيعي)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى: ٦٧٦ هـ، الناشر: دار الفكر. المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٤.
٧٨. مختار الصحاح الرازي أحمد بن أبي بكر تحقيق: يوسف الشيخ محمد بيروت المكتبة العصرية، الطبعة الخامسة: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٧٩. مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤ هـ)، تحقيق ودراسة: ج ١، ٢: عبد الله بن حمد

- اللحيّدان، ج ٣ - ٧: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دارُ العاصِمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ، عدد الأجزاء: ٨.
٨٠. المستدرك على الصحيحين الحاكم محمد بن عبد الله، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء بيروت دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٨١. مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: ٢٠٤ هـ) المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٤.
٨٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (المتوفى: ٢٤١ هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي
٨٣. مسند الروياني، أبو بكر محمد بن هارون الروياني (المتوفى: ٣٠٧ هـ)، المحقق: أيمن علي أبو ياني، الناشر: مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.
٨٤. المعجم الكبير الطبراني سليمان بن أحمد تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي القاهرة مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية.
٨٥. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١ هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٨٦. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٨٧. المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧ هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
٨٨. المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.
٨٩. مقاييس اللغة، ابن فارس، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٩٠. مناهج علماء الجرح والتعديل في مصطلح المجهول وعلاقته بالوحدان، دراسة نظرية تطبيقية، محمد سعيد حوى، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٣١، العدد ١، ٢٠٠٤ م.
٩١. منهج ابن سعد في نقد الرواة من خلال كتابه الطبقات الكبرى، محمد بن أحمد الأزوري، وهي رسالة علمية في جامعة أم القرى ١٤٢٢ هـ.

٩٢. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلمه، النوري، السيد أبو المعاطي؛ عيد، أحمد عبد الرزاق؛ خليل، محمود محمد، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٩٣. الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايّاز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.
٩٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال الذهبي أحمد بن أحمد تحقيق: علي محمد البجاوي بيروت دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
٩٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، المحقق: محمد رضوان عرقسوسي، ومحمد بركات، وعمار ربحاوي، وغيث الحاج أحمد، وفادي المغربي، الناشر: مؤسسة الرسالة العالمية، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٩٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٩٩٥م، بيروت.
٩٧. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، حققه على نسخته مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٩٨. النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

Romanization of references**The Holy Quran**

1. Abu Zur'ah al-Razi and His Efforts in the Prophetic Sunnah, Kitab al-Du'afa' (The Book of the Weak) by Abu Zur'ah al-Razi, The Scientific Treatise by Sa'di ibn Mahdi al-Hashemi, Publisher: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, Edition: 1402 AH - 1982 CE, Number of Parts: 3.

2. Al-Irshad fi Ma'rifat Ulama' al-Hadith (The Guidance in Knowing the Scholars of Hadith), Author: Abu Ya'la al-Khalili, Khalil ibn Abdullah ibn Ahmad ibn Ibrahim ibn al-Khalil al-Qazwini (d. 446 AH), Edited by: Dr. Muhammad Sa'id Umar Idris, Publisher: Maktabat al-Rushd, Riyadh, First Edition, 1409 AH, Number of Parts: 3.

3. Asas al-Balagha (The Foundation of Rhetoric), Author: Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad al-Zamakhshari Jar Allah (d. 538 AH), Edited by Muhammad Basil Ayyun al-Sud, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 1419 AH - 1998 CE, Number of Parts: 2.

4. Al-Istidhkar, by Abu Omar Yusuf ibn Abdullah ibn Muhammad ibn Abd al-Barr ibn Asim al-Namri al-Qurtubi (d. 463 AH), edited by Salim Muhammad Atta and Muhammad Ali Mu'awwad, published by Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, first edition, 1421 AH-2000 AD, 9 parts.

5. Usd al-Ghabah fi Ma'rifat al-Sahaba, by Abu al-Hasan Ali ibn Abi al-Karm Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al-Karim ibn Abd al-Wahid al-Shaybani al-Jazari, Izz al-Din ibn al-Athir (d. 630 AH), edited by Ali Muhammad Mu'awwad and Adel Ahmad Abd al-Mawjud, published by Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, first edition, year of publication: 1415 AH-1994 AD, 8 parts.

6. Al-Isabah fi Tamyiz al-Sahaba, by Ahmad ibn Ali ibn Hajar Abu al-Fadl al-Asqalani (d. 852 AH), edited by the Hija Center for Research, published by Dar al-Hijr, 14 parts. 7. Al-Dhahabi's Objections to Al-Nasa'i and Ibn Hibban Regarding the Authenticity of Those from Whom Only One Narrator Is Reported, and the Only Two Mentioned, and a Clarification of the Invalidity of These Objections, Abd al-Salam Imran Shu'ayb, Al-Asmariyah University Journal, Volume 32, Issue 1, 2018.

8. Ikmal Tahdhib al-Kamal, Ala' al-Din Mughultay ibn Qilij al-Hanafi (d. 762 AH), Edited by Adel ibn Muhammad and Usama ibn Ibrahim, Publisher: Al-Farouk Modern Printing and Publishing, Cairo, First Edition 1422 AH/2001 AD, Number of Volumes: 12.

9. Al-Anwar al-Kashifah li-Ma fi Kitab Adwa' 'ala al-Sunnah li-Islam al-Malimi al-Yamani (d. 1386 AH), Publisher: Al-Salafiyah Press and Library, Alam al-Kutub, Beirut, Publication Year: 1406 AH/1986 AD.

10. Al-Ba'ith Al-Hatheeth: An Explanation of the Abbreviated Sciences of Hadith, by Imad al-Din Abu al-Fida Ismail Ibn Kathir, edited by Ahmed Muhammad Shaker, prepared by Al-Ajhour Office for Scientific Research and Heritage Investigation, supervised by Dr. Ali Muhammad Wanis, Scientific

Supervisor of Al-Ajhouri Office, published by Dar Ibn al-Jawzi for Publishing and Distribution, First Edition, 1435 AH.

11. Al-Badr Al-Munir fi Takhreej Al-Ahadith wa Al-Athar Waqi'i fi Al-Sharh Al-Kabir, by Ibn Al-Mulaqqin Siraj Al-Din Abu Hafs Umar Ibn Ali Ibn Ahmad Al-Shafi'i Al-Misri (d. 804 AH), edited by Mustafa Abu Al-Ghayt, Abdullah Ibn Sulayman, and Yasser Ibn Kamal, published by Dar Al-Hijrah for Publishing and Distribution, Riyadh, First Edition, 1425 AH - 2004 AD, Number of Volumes: 9. 12. Al-Burhan fi Usul al-Fiqh, Abd al-Malik ibn Abd Allah ibn Yusuf ibn Muhammad al-Juwayni, Abu al-Ma'ali, Rukn al-Din, known as Imam al-Haramayn (d. 478 AH), edited by Salah ibn Muhammad ibn Uwaydah, published by Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition, 1418 AH - 1997 AD, 2 parts.

13. The Desire of the Translators of the Book of al-Bayan Regarding the Omissions, Omissions, or Insights into the Book, Failing to Complete or Perfect It, Abu Abd Allah Muhammad ibn Abi Bakr ibn Khalaf ibn Faraj ibn Saf al-Marrakushi al-Maliki, known as Ibn al-Mawaq (d. 642 AH), studied, edited, and commented on by Dr. Muhammad Kharshafi, published by Adwa' al-Salaf Library, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1425 AH - 2004 AD, 2 parts.

14. "Bayan al-Wahm wa al-Iham fi Kitab al-Ahkam" (The Explanation of Illusion and Delusion in the Book of Rulings), Ali ibn Muhammad ibn Abd al-Malik al-Kutami al-Himyari al-Fasi, Abu al-Hasan ibn al-Qattan (d. 628 AH), edited by Dr. al-Husayn Ait Sa'id, publisher: Dar Taybah, Riyadh, first edition, 1418 AH - 1997 AD, number of parts: 6.

15. "Taj al-Arus min Jewels of the Dictionary" (Taj al-Arus min Jewels of the Dictionary), al-Zabidi, Muhammad ibn Muhammad, edited by a group of editors, Dar al-Hidayah.

16. "Tarikh Ibn Ma'in" (narrated by Uthman al-Darimi), Abu Zakariya Yahya ibn Ma'in ibn Awn ibn Ziyad ibn Bastam ibn Abd al-Rahman al-Mari bi-al-Wala', al-Baghdadi (d. 233 AH), edited by Dr. Ahmad Muhammad Nur Saif, publisher: Dar al-Ma'mun for Heritage, Damascus, number of parts: 1.

17. History of Islam and the Deaths of Famous People and Notables, Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad, edited by Omar Abd al-Salam al-Tadmuri, Beirut, Dar al-Kitab al-Arabi, second edition, 1413 AH - 1993 AD.

18. History of Trustworthy People, Abu al-Hasan Ahmad ibn Abdullah ibn Salih al-Ajli al-Kufi (d. 261 AH), publisher: Dar al-Baz, first edition, 1405 AH - 1984 AD, number of parts: 1.

19. The Great History, Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail ibn Ibrahim ibn al-Mughira, Ottoman Encyclopedia, Hyderabad, Deccan, printed under the supervision of Muhammad Abd al-Mu'id Khan. 20. History of Baghdad and its Appendices (History of Baghdad, by Al-Khatib Al-Baghdadi; The Abridged Text Needed from the History of Ibn Al-Dubaihi, by Al-Dhahabi; The Appendix to the History of Baghdad, by Ibn Al-Najjar; The Benefit from the

History of Baghdad, by Ibn Al-Damiati; The Response to Abu Bakr Al-Khatib Al-Baghdadi, by Ibn Al-Najjar), Abu Bakr Ahmad ibn Ali ibn Thabit ibn Ahmad ibn Mahdi Al-Khatib Al-Baghdadi (d. 463 AH), Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Study and Verification: Mustafa Abdul Qadir Atta, First Edition, 1417 AH, Number of Parts: 24.

21. History of Damascus, by Abu Al-Qasim Ali ibn Al-Hasan ibn Hibat Allah, known as Ibn Asakir (d. 571 AH), Verified by Amr ibn Ghramah Al-Amrawi, Publisher: Dar Al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, Year of Publication: 1415 AH - 1995 AD, Number of Parts: 80.

22. Editing the Transmitted Hadith in the Unknown Narrator, Muhammad Omar Bazmoul, Dar Al-Imam Ahmad, Cairo, First Edition, 2005 AD.

23. Ta'jil al-Manfa'a bi-Zawa'id Rijal al-A'immah al-Arba'a, by Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Hajar al-Asqalani (d. 852 AH), edited by Dr. Ikram Allah Imdad al-Haqq, publisher: Dar al-Bashar, Beirut, first edition - 1996 CE, number of parts: 2.

24. Taqrib al-Tahdhib, by Ibn Hajar Ahmad ibn Ali, edited by Muhammad Awamah, Syria, Dar al-Rashid, first edition, 1406 AH.

25. At-Takmil fi al-Jarh wa al-Ta'dil wa Ma'rifat al-Thiqat wa al-Du'afa wa al-Majaheel, by Ibn Kathir, by Abu al-Fida Ismail ibn Umar, studied and edited by Dr. Shadi ibn Muhammad ibn Salim Al Nu'man, Al-Nu'man Center for Islamic Research and Studies, Heritage Investigation and Translation, Yemen, first edition, 1432 AH - 2011 CE.

26. Introduction to the Meanings and Chains of Transmission in Al-Muwatta', Ibn Abd al-Barr, Yusuf ibn Abd Allah, edited by Mustafa ibn Ahmad al-Alawi and Muhammad Abd al-Kabir al-Bakri, Morocco, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, 1387 AH.

27. Punishment of the Falsehoods Contained in the Reprimand of al-Kawthari, Abd al-Rahman ibn Yahya al-Mu'alimi al-Yemeni, edited by Ali Muhammad al-Omran and Muhammad Ajmal al-Islahi (printed as part of the collection of works by the eminent scholar Abd al-Rahman al-Mu'alimi), Dar Alam al-Fawaid for Publishing and Distribution, first edition 1434 AH.

28. Punishment of the Falsehoods Contained in the Reprimand of al-Kawthari, Abd al-Rahman ibn Yahya al-Mu'alimi al-Yemeni, edited by Muhammad Nasir al-Din al-Albani, Maktaba al-Ma'arif, second edition: 1406 AH.

29. Al-Tankil bi ma fi Tan'ib al-Kawthari min al-Abatil, Abd al-Rahman ibn Yahya ibn Ali ibn Muhammad al-Mu'alimi al-'Atmi al-Yamani (d. 1386 AH), with annotations and commentaries by Muhammad Nasir al-Din al-Albani, Zuhair al-Shawish, Abd al-Razzaq Hamza, Publisher: Islamic Office, Second Edition, 1406 AH - 1986 AD, Number of Parts: 2.

30. Tahdhib al-Tahdhib, Ibn Hajar al-'Asqalani, Ahmad ibn Ali, India, Nizamiyah Encyclopedia, First Edition, 1326 AH.

31. Tahdhib al-Kamal fi Asma' al-Rijal, al-Mizzi, Yusuf ibn Abd al-Rahman, Edited by Bashar Awad, Beirut, Al-Risalah Foundation, First Edition, 1400 AH - 1980 AD. 32. Documentation of Al-Ajli, Al-Sharif Hatim ibn Arif Al-Awni, included in the book "Research Illuminations in the Sciences of the Prophetic Sunnah," first edition, 2007.

33. Al-Thiqat by Ibn Hibban, Abu Hatim ibn Hibban (354 AH), publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, first edition 1419 AH - 1998 AD, number of parts: 5.

34. Al-Thiqat, Abu Hatim Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad Al-Taimi Al-Busti, died: 354 AH, verified by a group of scholars under the direction of the Director of the Ottoman Encyclopedia, publisher: Dar Al-Fikr, Beirut, photocopied from the Indian edition, first edition, from 1973 to 1983 AD, number of parts: 10.

35. Al-Jami' li-Ulum al-Imam Ahmad, by Khalid al-Rabat, Sayyid Izzat Eid [with the participation of researchers at Dar al-Falah], published by Dar al-Falah for Scientific Research and Heritage Verification, Fayoum, Arab Republic of Egypt, first edition, 1430 AH - 2009 AD.

36. Al-Jarh wa al-Ta'dil, by Abu Muhammad Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Idris ibn al-Mundhir al-Tamimi, al-Hanthali, al-Razi ibn Abi Hatim (d. 327 AH), published by the Ottoman Encyclopedia Council, Hyderabad, Deccan, India, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, first edition, 1271 AH (1952 AD).

37. Jamharat al-Lughah, by Ibn Duraid, Muhammad ibn al-Hasan, edited by Ramzi Baalbaki, Beirut, Dar al-Malayin, first edition, 1987 AD.

38. Khulasat al-Ta'sil li-Ilm al-Jarh wa al-Ta'dil, by al-Sharif Hatim ibn Arif al-Awni, Dar Alam al-Fawa'id for Publishing and Distribution, first edition, 1421 AH.

39. Diwan al-Du'afa' wa al-Matrukin wa Khalaq min min al-Majulhin wa al-Trustini wa al-Khalaq min min al-Majulhin wa al-Tusulun (Died: 748 AH), edited by Hammad ibn Muhammad al-Ansari, published by Maktabat al-Nahda al-Hadithah, Mecca, second edition, 1387 AH - 1967 AD.

40. The Unknown Narrator: Its Concept, Types, and Rulings, by Muhammad Sa'id Hawwa, a peer-reviewed study, Mu'tah Journal of Research and Studies, Issue 6, Volume 17, published in 2002, Jordan. 41. Sunan Ibn Majah, Ibn Majah Abu Abdullah Muhammad ibn Yazid al-Qazwini (d. 273 AH), edited by Shu'ayb al-Arna'ut, Adel Murshid, Muhammad Kamil Qara Balli, and Abd al-Latif Harzallah. Publisher: Dar al-Risala al-Alamiyyah, First Edition, 1430 AH - 2009 AD, Number of Parts: 5.

42. Sunan Abi Dawud, Abu Dawud Sulayman ibn al-Ash'ath ibn Ishaq ibn Bashir ibn Shaddad ibn Amr al-Azdi al-Sijistani (d. 275 AH), edited by Shu'ayb al-Arna'ut and Muhammad Kamil Qara Balli. Publisher: Dar al-Risala al-Alamiyyah, First Edition, 1430 AH - 2009 AD.

43. Sunan al-Tirmidhi, Muhammad ibn Isa ibn Sawrah ibn Musa ibn al-Dahhak, al-Tirmidhi, Abu Isa (d. 279 AH), edited and annotated by: Ahmad Muhammad Shakir (vols. 1, 2), Muhammad Fuad Abd al-Baqi (vol. 3), and Ibrahim Atwa Awad, teacher at al-Azhar al-Sharif (vols. 4, 5), publisher: Mustafa al-Babi al-Halabi Library and Printing Company, Egypt, second edition, 1395 AH - 1975 AD, number of parts: 5.

44. al-Sunan al-Kubra, al-Bayhaqi, Ahmad ibn al-Husayn, edited by: Muhammad Abd al-Qadir Atta, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, third edition, 1424 AH - 2003 AD.

45. Al-Sunan Al-Kubra, Al-Nasa'i, Abu Abd Al-Rahman Ahmad bin Shu'ayb bin Ali Al-Khurasani, verified and its hadiths were authenticated by: Hassan Abd Al-Mun'im Shalabi, supervised by: Shu'ayb Al-Arna'ut, introduced by: Abdullah bin Abd Al-Muhsin Al-Turki, Al-Risalah Foundation, Beirut, first edition, 1421 AH - 2001 AD.

46. Ibn al-Junayd's Questions to Abu Zakariya Yahya ibn Ma'in, Abu Zakariya Yahya ibn Ma'in ibn Awn ibn Ziyad ibn Bastam ibn Abd al-Rahman al-Mari by allegiance, al-Baghdadi (d. 233 AH), edited by Ahmad Muhammad Nur Saif, Publishing House: Maktaba al-Dar, Medina, First Edition, 1408 AH, 1988 AD.

47. Abu Dawud's Questions to Imam Ahmad ibn Hanbal Concerning the Criticism and Validation of Narrators, Abu Abdullah Ahmad ibn Muhammad ibn Hanbal ibn Hilal ibn Asad al-Shaybani (d. 241 AH), edited by Dr. Ziyad Muhammad Mansour, Publisher: Maktaba al-Ulum wa al-Hikam, Medina, First Edition, 1414 AH. 48. Questions of Abu Ubaid al-Ajurri to Imam Abu Dawud al-Sijistani, edited by Abu Omar Muhammad ibn Ali al-Azhari, published by Al-Faruq al-Hadithah for Printing and Publishing, Cairo, first edition, 1431 AH - 2010 AD.

49. Questions of Mas'ud ibn Ali al-Sijzi (with the questions of the people of Baghdad about the conditions of the narrators, by Imam al-Hafiz Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah al-Hakim al-Naysaburi), Abu Abdullah al-Hakim Muhammad ibn Abdullah ibn Muhammad ibn Hamduyah ibn Nu'aym ibn al-Hakam al-Dhabi al-Tahmani al-Naysaburi, known as Ibn al-Bay' (d. 405 AH), edited by Muwaffaq ibn Abdullah ibn Abd al-Qadir, published by Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, first edition, 1408 AH - 1988 AD.

50. Biographies of the Noble Scholars, Al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad, edited by a group of editors under the supervision of Sheikh Shuayb al-Arna'ut, Al-Risalah Foundation, third edition, 1405 AH/1985 CE.

51. Explanation of the Abbreviated Sciences of Hadith, Ibrahim al-Lahim, a collection of transcribed tapes, Al-Maktaba al-Shamila.

52. Explanation of the Explanation of Ibn Rajab's Reasons, Al-Sharif Hatim ibn Arif al-Awni, audio section, Sheikh Muhammad's website.

53. Explanation of the Explanations of al-Tirmidhi, Ibn Rajab al-Hanbali, edited by Hammam Abd al-Rahim Saeed, Publishing House: Maktabat al-

Rushd, Riyadh, second edition, year of publication: 1421 AH/2001 CE, number of parts: 2.

54. Explanation of the Problematic Hadiths, Al-Tahawi, Ahmad ibn Muhammad, edited by Shuayb al-Arna'ut, Al-Risalah Foundation, first edition, 1415 AH.

55. Explanation of Ibn al-Salah's Introduction by Sharif Hatim al-Awni, Audio Section, Sheikh's website.

56. Explanation of al-Dhahabi's Awakening, by Sharif Hatim ibn Arif al-Awni, Dar Ibn al-Jawzi for Publishing and Distribution, First Edition 1427 AH.

57. Sahih Ibn Hibban, arranged by Ibn Balban, Ibn Hibban, Abu Hatim Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad ibn Hibban ibn Mu'adh ibn Ma'bad al-Tamimi, edited by Shu'ayb al-Arna'ut, Al-Risalah Foundation, Beirut, Second Edition, 1414 AH – 1993 AD.

58. Sahih Ibn Khuzaymah, Ibn Khuzaymah, Abu Bakr Muhammad ibn Ishaq ibn Khuzaymah ibn al-Mughira ibn Salih ibn Bakr al-Sulami al-Naysaburi, edited by Dr. Muhammad Mustafa al-A'zami, Islamic Office, Beirut. 59. Al-Du'afa, Abu Ja'far, Muhammad ibn Amr ibn Musa ibn Hammad, Al-Uqayli Al-Hijazi, edited by: the Investigation Department of Dar Al-Ta'sil, publisher: Dar Al-Ta'sil, first edition 2013, number of parts: 4.

60. The Criteria for Criticism and Validation, Abd Al-Aziz Muhammad Al-Abd Al-Latif, Al-Ubaikan Publishing, third edition, 1432 AH - 2012 AD.

61. Al-'Ilal by Ibn Abi Hatim, Abu Muhammad Abd Al-Rahman ibn Muhammad ibn Idris ibn Al-Mundhir Al-Tamimi, Al-Hanthali, Al-Razi ibn Abi Hatim (d. 327 AH), edited by: a team of researchers under the supervision and care of Dr. Sa'd ibn Abdullah Al-Hamid and Dr. Khalid ibn Abd Al-Rahman Al-Juraisi, publisher: Al-Humaidhi Press, first edition, 1427 AH - 2006 AD, number of parts: 7.

62. Al-'Ilal and the Knowledge of Men, Abu Abdullah Ahmad ibn Muhammad ibn Hanbal ibn Hilal ibn Asad al-Shaybani (d. 241 AH), edited by Wasi Allah ibn Muhammad Abbas, published by Dar al-Khani, Riyadh, second edition, 1422 AH - 201 AD, 3 volumes.

63. Al-'Ayn, al-Farahidi, Abu Abd al-Rahman al-Khalil ibn Ahmad, edited by Mahdi al-Makhzoumi and Ibrahim al-Samarra'i, Dar and Library of al-Hilal.

64. Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari, Ahmad ibn Ali ibn Hajar Abu al-Fadl al-Asqalani al-Shafi'i, Publisher: Dar al-Ma'rifah, Beirut, 1379 AH, Number of books, chapters, and hadiths: Muhammad Fu'ad Abd al-Baqi, Edited, proofread, and supervised by Muhibb al-Din al-Khatib, Comments by the scholar Abd al-Aziz ibn Abd Allah ibn Baz, Number of parts: 13

65. Fath al-Mughith, Explanation of Alfiyyat al-Hadith by al-Iraqi, Shams al-Din Abu al-Khair Muhammad ibn Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Abi Bakr ibn Uthman ibn Muhammad al-Sakhawi (d. 902 AH), Edited by Ali Husayn Ali, Publisher: Maktaba al-Sunnah, Egypt, First Edition, 1424 AH - 2003 CE

66. al-Fawa'id al-Majmu'ah fi al-Ahadith al-Mawdu'ah, Muhammad ibn Ali ibn Muhammad al-Shawkani (d. 1250 AH), Edited by Abd al-Rahman ibn Yahya al-Mu'alimi al-Yamani, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon 67. Al-Kashif fi Ma'rifat Man Lahu Narrati fi al-Kutub al-Sittahah, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman ibn Qaymaz al-Dhahabi (d. 748 AH), edited by Muhammad Awwamah Ahmad Muhammad Nimr al-Khatib, published by Dar al-Qibla for Islamic Culture, Quranic Sciences Foundation, Jeddah, first edition, 1413 AH - 1992 AD

68. Al-Kamil fi Du'afa' al-Rijal, Abu Ahmad Abdullah ibn 'Adi al-Jurjani, died: 365 AH, edited by Mazen Muhammad al-Sarsawi, published by Maktabat al-Rushd, Riyadh, first edition, 1434 AH - 2013 AD, number of parts: 11.

69. Al-Kitab al-Musannaf fi al-Ahadith wa al-Athar, Ibn Abi Shaybah, Abu Bakr Abdullah ibn Muhammad ibn Ibrahim ibn Uthman ibn Khawasti, edited by Kamal Yusuf al-Hut, Maktabat al-Rushd, Riyadh, first edition, 1409 AH

70. Al-Kafiyah in Knowing the Fundamentals of the Science of Narration, Abu Bakr Ahmad bin Ali bin Thabit Al-Khatib Al-Baghdadi, died: 463 AH, Researcher: Maher Yassin Al-Fahl, Publisher: Dar Ibn Al-Jawzi, Dammam, Edition: First, 1432 AH.

71. Al-Kuna wa al-Asma', Muslim ibn al-Hajjaj Abu al-Hasan al-Qushayri al-Nishaburi (d. 261 AH), edited by Abd al-Rahim Muhammad Ahmad al-Qashqari, publisher: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1404 AH-1984 CE

72. Lisan al-Arab, Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram, Beirut, Dar Sadir, third edition, 1414 AH

73. Lisan al-Arab, Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram, edited by Amer Ahmad Haidar, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, first edition, 1424 AH-2003 CE

74. Lisan al-Mizan, Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad ibn Ali, edited by the Nizamiyah Knowledge Department, Beirut, al-A'jami Foundation for Publications, second edition, 1390 AH-1971 CE

75. Al-Mujtaba min al-Sunan = Al-Sunan al-Sughra, by al-Nasa'i, Ahmad ibn Shu'ayb, edited by Abd al-Fattah Abu Ghuddah, Aleppo, Islamic Publications Library, second edition, 1406 AH - 1986 CE.

76. The Collection of Hadith Letters by Sheikh Abd al-Rahman al-Mu'alimi, edited by Ali ibn Muhammad al-Omran, Dar Alam al-Fawa'id for Publishing and Distribution.

77. Al-Majmu' Sharh al-Muhadhdhab (with supplementary works by al-Subki and al-Muti'i), by Abu Zakariya Muhyi al-Din Yahya ibn Sharaf al-Nawawi (d. 676 AH), published by Dar al-Fikr. Edited by Dr. Muhammad ibn Abd al-Muhsin al-Turki, published by Dar Hijr, Egypt, first edition, 1419 AH - 1999 CE, number of parts: 4.

78. Mukhtar al-Sihah, by al-Razi, Muhammad ibn Abi Bakr, edited by Yusuf al-Sheikh Muhammad, Beirut, Modern Library, fifth edition, 1420 AH - 1999 CE.

79. A Summary of Al-Hafiz Al-Dhahabi's Addendum to the Addendum of Abu Abdullah Al-Hakim, Ibn Al-Mulaqqin Siraj Al-Din Abu Hafs Omar bin Ali bin Ahmed Al-Shafi'i Al-Misri (d. 804 AH), Edited and Study: Vol. 1, 2: Abdullah bin Hamad Al-Luhaidan, Vol. 3-7: Sa'd bin Abdullah bin Abdul Aziz Al-Humaid, Publisher: Dar Al-Asimah, Riyadh, First Edition, 1411 AH, Number of Parts: 8.

80. Al-Mustadrak ala Al-Sahihain, Al-Hakim, Muhammad bin Abdullah, Edited by: Mustafa Abdul Qadir Atta, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, First Edition, 1411 AH-1990 AD. 81. Musnad Abi Dawud al-Tayalisi, Abu Dawud Sulayman ibn Dawud ibn al-Jarud al-Tayalisi al-Basri (d. 204 AH), edited by Dr. Muhammad ibn Abd al-Muhsin al-Turki, published by Dar Hijr, Egypt, first edition, 1419 AH - 1999 AD, number of parts: 4.

82. Musnad al-Imam Ahmad ibn Hanbal, Abu Abdullah Ahmad ibn Muhammad ibn Hanbal ibn Hilal ibn Asad al-Shaybani (d. 241 AH), edited by Shu'ayb al-Arna'ut, Adel Murshid, and others, supervised by Dr. Abdullah ibn Abd al-Muhsin al-Turki.

83. Musnad al-Ruwayani, Abu Bakr Muhammad ibn Harun al-Ruwayani (d. 307 AH), edited by Ayman Ali Abu Yamani, published by the Cordoba Foundation, Cairo, first edition, 1416 AH. 84. Al-Mu'jam al-Kabir, by al-Tabarani, Sulayman ibn Ahmad, edited by Hamdi ibn Abd al-Majid al-Salfi, Cairo, Ibn Taymiyyah Library, second edition.

85. Knowing the Trustworthy Men of Knowledge and Hadith, and Mentioning Their Schools of Thought and Traditions, by Abu al-Hasan Ahmad ibn Abdullah ibn Salih al-'Ajli al-Kufi (d. 261 AH), edited by Abd al-'Alim Abd al-'Azim al-Bastawi, publisher: Maktabat al-Dar, Medina, first edition, 1405 AH – 1985 CE.

86. Knowing the Types of Hadith Sciences, also known as the Introduction, by Ibn al-Salah, Uthman ibn Abd al-Rahman, Abu 'Amr, Taqi al-Din, known as Ibn al-Salah (d. 643 AH), edited by Nur al-Din 'Atr, publisher: Dar al-Fikr, Syria, Dar al-Fikr al-Mu'asir, Beirut, year of publication: 1406 AH – 1986 CE.

87. Knowledge and History, Ya'qub ibn Sufyan ibn Jawwan al-Farsi al-Fasiwi, Abu Yusuf (d. 277 AH), edited by Akram Diaa al-Umari, published by Dar al-Risala, Beirut, second edition, 1401 AH - 1981 AD

88. Al-Mughni fi al-Du'afa, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman ibn Qaymaz al-Dhahabi (d. 748 AH), edited by Dr. Nur al-Din 'Atr.

89. Language Standards, Ibn Faris, Ahmad ibn Faris, edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Fikr, 1399 AH - 1979 AD

90. Methods of Scholars of Criticism and Approval in the Terminology of Unknown Verbs and Its Relationship to Unknown Verbs: A Theoretical and

Applied Study, Muhammad Sa'id Hawwa, Journal of Studies in Sharia and Law Sciences, Volume 31, Issue 1, 2004 AD

91. Ibn Sa'd's Methodology in Criticizing Narrators through His Book, Al-Tabaqat al-Kubra, by Muhammad ibn Ahmad al-Azuri, a scholarly dissertation at Umm al-Qura University, 1422 AH.

92. Encyclopedia of the Sayings of Imam Ahmad ibn Hanbal on Hadith Narrators and Their Illnesses, by al-Nuri, Sayyid Abu al-Ma'ati; Eid, Ahmad Abd al-Razzaq; Khalil, Mahmoud Muhammad, Alam al-Kutub, First Edition, 1417 AH - 1997 AD.

93. Al-Muwaqza fi Ilm Tarheel al-Hadith, by Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman ibn Qaymaz al-Dhahabi (d. 748 AH), edited by Abd al-Fattah Abu Ghuddah, Publisher: Library of Islamic Publications in Aleppo, Second Edition, 1412 AH. 94. Mizan al-I'tidal fi Naqd al-Rijal, al-Dhahabi, Muhammad ibn Ahmad, edited by Ali Muhammad al-Bajawi, Beirut, Dar al-Ma'rifa for Printing and Publishing, first edition, 1382 AH - 1963 CE.

95. Mizan al-I'tidal fi Naqd al-Rijal, Abu Abdullah Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman al-Dhahabi, died: 748 AH, edited by Muhammad Radwan Arqsousi, Muhammad Barakat, Ammar Rihawi, Ghiyath al-Hajj Ahmad, and Fadi al-Maghribi, published by Al-Risalah Al-Alamiya Foundation, Damascus, first edition, 1430 AH - 2009 CE.

96. Mizan al-I'tidal fi Naqd al-Rijal, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad al-Dhahabi (d. 748 AH), edited by Sheikh Ali Muhammad Mu'awwad and Sheikh Adel Ahmad Abd al-Mawjoud, published by Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1995 CE, Beirut. 97. A Walk to Consider the Explanation of the Elite of Thought in the Terminology of the People of the Tradition, by Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Hajar al-Asqalani (d. 852 AH), edited from copies read by the author and annotated by: Nur al-Din Atar, publisher: Al-Sabah Press, Damascus, third edition, 1421 AH - 2000 AD.

98. Anecdotes on the Introduction of Ibn al-Salah, by Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad ibn Abdullah ibn Bahadur al-Zarkashi al-Shafi'i (d. 794 AH), edited by: Dr. Zain al-Abidin ibn Muhammad Bala Freij, publisher: Adwa' al-Salaf, Riyadh, first edition, 1419 AH - 1998 AD.